شرح
الدرة اليتيمة

نظم فضيلة الشيخ
العلامة سعيد بن سعد المضرمي
١٢٥٩ - ١٣٥٤ هـ

شرح
الشيخ العلامة
محمد بن صالح العثيمين
رحمه الله
١٣٤٧ - ١٤٢١ هـ

دار بداية للإعلام والنشر

مقدمة الناظم

حَمْدًا لِمَنْ شَرَّفَنَا بِالْمُصْطَفَىٰ ... وَبِاللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ أَسْعَفَا

ثُمَّ عَلَىٰ أَفْصَحِ خَلْقِ اللهِ ... وَآلِهِ أَزْكَىٰ صَلَاةِ اللهِ

يَا طَالِبًا فَتْحَ رِتَاجِ الْعِلْمِ ... وَقَاصِدًا سَهْلَ طَرِيقِ الْفَهْمِ

اجْنَحْ إِلَىٰ النَّحْوِ تَجِدْهُ عِلْمًا ... تَجْلُو بِهِ الْمَعْنَىٰ الْعَوِيصَ الْمُبْهَمَا

وَهَاكَ فِيهِ «دُرَّةً يَتِيمَةً» ... أَرْجُو لَهَا حُسْنَ الْقَبُولِ قِيمَةً

باب: حد الكلام والكلمة وأقسامها

حَدُّ الْكَلَامِ لَفْظُنَا الْمُفِيدُ ... نَحْوُ: «أَتَىٰ زَيْدٌ» وَ«ذَا يَزِيدُ»

وَحَدُّ كِلْمَةٍ فَقَوْلٌ مُفْرَدُ ... وَهِيَ اسْمٌ أَوْ فِعْلٌ وَحَرْفٌ يُقْصَدُ

فَاسْمٌ بِتَنْوِينٍ وَجَرٍّ وَنِدَا ... وَ«أَلْ» بِلَا قَيْدٍ وَإِسْنَادٍ بَدَا

وَاعْرِفْ لِمَا ضَارَعَ مِنْ فِعْلٍ بِـ «لَمْ» ... وَ«التَّاءُ» مِنْ «قَامَتْ» لِمَاضِيهِ عَلَمْ

وَ«الْيَاءُ» مِنْ «خَافِي» بِهَا الْأَمْرُ انْجَلَىٰ ... وَالْحَرْفُ عَنْ كُلِّ الْعَلَامَاتِ خَلَا

باب: أقسام الإعراب

أَقْسَامُهُ: رَفْعٌ وَنَصْبٌ وَهُمَا ... فِي اسْمٍ وَفِعْلٍ ثُمَّ جَرٌّ لَزِمَا

تَخْصِيصُهُ بِاسْمٍ، وَجَزْمٌ يَنْفَرِدْ ... بِهِ مُضَارِعٌ وَإِعْرَابٌ يَرِدْ

مُقَدَّرًا فِي نَحْوِ «عَبْدِي» وَ«الْفَتَىٰ» ... وَغَيْرَ نَصْبٍ كُلُّ مَنْقُوصٍ أَتَىٰ

كَـ «اسْمَعْ أَخِي، دَاعِيَ مُولِيكَ الْغِنَىٰ» ... وَاحْكُمْ عَلَىٰ اسْمٍ شِبْهِ حَرْفٍ بِالْبِنَا

وَفِي كَـ «يَدْعُو» وَكَـ «يَرْمِي» وَ«يَرَىٰ» ... فَالرَّفْعُ مَعْ نَصْبِ الْأَخِيرِ قُدِّرَا

وَاظْهِرْ لِنَصْبِ الْأَوَّلَيْنِ وَاخْلِفِ ... آخِرَ كُلٍّ جَازِمًا كَـ «لَمْ تَقِفِ»

باب: إعراب المفرد وجمع التكسير

وَجَمْعُ تَكْسِيرٍ كَفَرْدٍ يُعْرَبُ ... بالحَرَكَاتِ وَبِفَتْحٍ يَجِبُ
خَفْضُهُمَا مِنْ كُلِّ مَا لَا يَنْصَرِفْ ... الْمُشْبِهِ الْفِعْلَ بِأَنْ ذَا يَتَّصِفْ
بِعِلَّتَيْنِ أَوْ بِعِلَّةٍ تَكُنْ ... أَغْنَتْ عَنِ اثْنَتَيْنِ مِنْ تِسْعٍ وَهُنْ
جَمْعٌ وَعَدْلٌ زَادَ وَزْنٌ وَصِفَهْ ... رَكْبٌ وَأَنَّثْ عُجْمَةٌ وَمَعْرِفَهْ
فَاجْعَلْ مَعَ الوَصْفِ الثَّلَاثَ السَّابِقَهْ ... عَلَيْهِ ثُمَّ افْعَلْ بِهَا كَاللَّاحِقَهْ
فَتَجْعَلُ السِّتَّ مَعَ المَعْرِفَةِ ... وَالجَمْعُ يَسْتَغْنِي بِفَرْدِ العِلَّةِ
وَمِثْلُهُ مُؤَنَّثٌ بِـ «الألِفِ» ... وَمَعْ إِضَافَةٍ وَ«أَلْ» فَلَنْصْرِف

باب: الأسماء الخمسة

وَرَفْعُ خَمْسَةٍ مِنَ الأَسْمَاءِ ... بِـ «الوَاوِ» ثُمَّ جَرُّهَا بِـ «اليَاءِ»
وَنَابَ عَنْ نَصْبِ الجَمِيعِ «الأَلِفُ» ... وَهْيَ: «أَبٌ» «أَخٌ» «حَمٌ» وَ«فُو» وَ«ذُو»
وَالشَّرْطُ فِي إِعْرَابِهَا بِمَا سَبَقْ ... إِضَافَةٌ لِغَيْرِ «يَاءِ» مَنْ نَطَقْ
وَكَوْنُهَا مُفْرَدَةً مُكَبَّرَهْ ... كَـ «جَا أَخُو أَبِيكَ ذَا مَيْسَرَهْ»

باب: المثنى

وَالرَّفْعُ فِي كُلِّ مُثَنًّى بِـ «الأَلِفْ» ... وَالنَّصْبُ وَالجَرُّ بِـ «يَاءٍ» وَأَضِفْ
لِـ «اثْنَيْنِ» وَ«اثْنَتَيْنِ» هَذَا العَمَلَا ... كَذَا مَعَ المُضْمَرِ «كِلْتَا» وَ«كِلَا»
نَحْوُ: «اشْتَرَى الزَّيْدَانِ حُلَّتَيْنِ ... كِلَاهُمَا لِاثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ»

باب: جمع المذكر السالم

وَارْفَعْ بِـ «وَاوٍ» جَمْعَ تَذْكِيرٍ سَلِمْ ... وَنَصْبُهُ كَالْجَرِّ بِـ «الْيَاءِ» لَزِمْ
كَذَاكَ مُلْحَقٌ بِهَذَا الْبَابِ ... كَـ «الْمُتَّقُونَ هُمْ أُولُو الأَلْبَابِ»
وَ«ارْحَمْ ذَوِي الْقُرْبَى مِنَ الأَهْلِينَا ... تَسْكُنْ بِدَارِ الْخُلْدِ عِلِّيِّينَا»

باب: جمع المؤنث السالم

وَكُلُّ مَجْمُوعٍ بِـ «تَاءٍ» وَ«أَلِفْ» ... فَرَفْعُهُ بِضَمَّةٍ لا يَخْتَلِفْ
وَالنَّصْبُ مِثْلُ الْجَرِّ بِالْكَسْرِ جُعِلْ ... كَذَاكَ مَا سُمِّيَ بِهِ وَمَا حُمِلْ
كَـ «وَاتِ الْهِنْدَاتُ أَذْرِعَاتِ» ... وَ«اعْرِفْ أُولَاتِ الْفَضْلِ بِالصِّلَاتِ»

باب: الأفعال الخمسة

وَالرَّفْعُ بِـ «النُّونِ» لِأَفْعَالٍ تَكُونْ ... كَـ «يَفْعَلَانِ، تَفْعَلِينَ، يَفْعَلُونْ»
وَالنَّصْبُ وَالْجَزْمُ بِحَذْفِ «النُّونِ» ... كَـ «لِتَقْنَعَا لِتَرْضَيَا بِالدُّونِ»

باب: قسمة الأفعال

وَالْفِعْلُ مَاضٍ ثُمَّ أَمْرٌ ثُمَّ مَا ... ضَارَعَ وَالْكُلُّ بِحَدٍّ عُلِمَا
فَاقْضِ لِمَاضٍ بِالْبِنَا حَتْمًا عَلَى ... فَتْحٍ وَلَوْ مُقَدَّرًا نَحْوُ «انْجَلَى»
وَابْنِ عَلَى الْحَذْفِ أَوِ السُّكُونِ ... أَمْرًا كَـ «قُمْ» وَ«ادْعُ» وَ«قُلْ صِلُونِي»
وَابْنِ عَلَى الْفَتْحِ مُضَارِعًا تَرَى ... تَأْكِيدَهُ جَاءَ بِـ «نُونٍ» بَاشَرَا
وَإِنْ يَكُنْ مُتَّصِلًا بِـ «نُونِ ... لِنِسْوَةٍ» فَابْنِ عَلَى السُّكُونِ
وَفِي سِوَى ذَيْنِ وُجُوبًا يُعْرَبُ ... بِالرَّفْعِ مِثْلُ: «تَرْتَجِي» وَ«تَرْهَبُ»
حَيْثُ خَلَا عَنْ نَاصِبٍ وَمَا جَزَمْ ... وَحَرْفُهُ مِنَ الرُّبَاعِيِّ يُضَمّْ
تَقُولُ مِنْ «أَفْلَحَ زَيْدٌ»: «يُفْلِحُ» ... وَافْتَحْ لِنَحْوِ: «يَشْتَرِي» وَ«يَفْرَحُ»

باب: النواصب

وَانْصِبْ لِمَا ضَارَعَ مِنْ فِعْلٍ بِـ «لَنْ» ... وَ«كَيْ» مَعَ «اللَّامِ» وَحَذْفٍ وَ«إِذَنْ»

إِنْ صُدِّرَتْ فانْصِبْ بِهَا الْمُسْتَقْبَلَا ... مُتَّصِلًا أَوْ بِيَمِينٍ فُصِلَا

وَانْصِبْ بِـ «أَنْ» مَالَمْ تَلِي عِلْمًا وَصَحْ ... وَجْهَانِ بَعْدَ الظَّنِّ وَالنَّصْبُ رَجَحْ

وَبَعْدَ «لَامِ الْجَرِّ» فانْصِبْ وَاضْمِرَا ... لِـ «أَنْ» جَوَازًا كَـ «ارْتَقِ لِيَنْظُرَا»

كَبَعْدَ عَاطِفٍ عَلَى اسْمٍ خَالِصِ ... وَاضْمِرْ لَهَا عَلَى الْوُجُوبِ وَاخْصُصِ

خَمْسًا عَقِيبَ لَامِ جَحْدٍ مِثْلُ: «مَا ... كَانَ ذَوُو التَّقْوَى لِيَغْشَوْا ظَالِمَا»

وَبَعْدَ «حَتَّى» حَيْثُ مَعْنَاهَا: «إِلَى» ... كَـ «اعْمَلْ لِدَارِ الْخُلْدِ حَتَّى تُنْقَلَا»

وَ«أَوْ» إِذَا الْمَعْنَى بِنَحْوِ «أَلَّا» أَتَى ... كَـ «لَا تَقَرُّ الْعَيْنُ أَوْ يُعْطَى الْفَتَى»

وَبَعْدَ «وَاوٍ» ثُمَّ «فَاءٍ» وَقَعَا ... صَدْرَ جَوَابٍ قَرَّرُوهُ كَالدُّعَا

كَـ «احْرِصْ عَلَى التَّقْوَى فَتُخْتَارَ» وَ«لَا ... تَرْجُ النَّجَاةَ وَتُسِيءَ الْعَمَلَا»

ثُمَّ مَتَى دَلَّ عَلَى الشَّرْطِ الطَّلَبْ ... فَاجْزِمْ جَوَابًا لَمْ يَكُنْ «فَاءً» صَحِبْ

إِنْ قُصِدَ الْجَزَا بِهِ لِلطَّلَبِ ... كَـ «عَامِلِ اللهَ بِصِدْقٍ تَقْرُبِ»

باب: الجوازم

وَاجْزِمْ بِـ «لَامٍ» وَبِـ «لَا» فِي الطَّلَبِ ... فِعْلًا فَرِيدًا نَحْوُ: «لَا تَسْتَرِبِ»

وَ«لْتَتَّقِ اللهَ» كَذَا «لَمَّا» وَ«لَمْ» ... كَـ «لَمْ يَدُمْ عُسْرٌ» وَبِالْهَمْزِ «أَلَمْ»

وَفِعْلُ شَرْطٍ وَجَوَابٌ جُزِمَا ... بِـ «إِنْ» وَ«مَنْ» و«ما» وَ«مَهْمَا»، «حَيْثُمَا»

وَ«أَيْنَ» «أَيَّانَ» وَ«أَي» وَ«مَتَى» ... «أَنَّى» وَ«إِذْ مَا» ذَا كَـ «إِنْ» حَرْفٌ أَتَى

تَقُولُ: «إِنْ تَعْمَلْ بِعِلْمٍ تَسْتَفِدْ» ... وَ«مَا تُقَدِّمْهُ مِنَ الْخَيْرِ تَجِدْ»

وَاقْرُنْ بِنَحْوِ «الْفَا» جَوَابًا حَيْثُ لَا ... يَصْلُحُ أَنْ يُجْعَلَ شَرْطًا مُسْجَلَا

كَـ «إِنْ تُخَاصِمْ فَاتِّبَعِ الْحَقَّ وَمَنْ ... يَصْدَعْ بِحَقٍّ فَهُوَ فَرْدٌ فِي الزَّمَنْ»

باب: النكرة والمعرفة

وَكُلُّ قَابِلٍ لِتَعْرِيفٍ بِـ «أَلْ» ... نَكِرَةٌ كَمِثْلِ: «مَالٍ» وَ«حَوْلْ»

وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ وَكُلُّهَا ... تُحْصَرُ فِي سِتَّةِ أَنْوَاعٍ لَهَا

وَهِيَ الضَّمِيرُ كـ «أنا»، «أَنْتَ» وَ«هُو» ... فَعَلَمٌ كَـ «جَعْفَرٍ» وَبَعْدَهُ

اسْمُ إِشَارَةٍ كَـ «ذَا» وَ«ذَانِ»، «ذِي» ... والرَّابِعُ المَوْصُولُ مِنْ نَحْوِ «الَّذِي»

فَمَا بِـ «أَلْ» عُرِّفَ وَالسَّادِسُ مَا ... أُضِيفَ لِلْوَاحِدِ مِمَّا قُدِّمَا

باب: المرفوعات من الأسماء

يُرْفَعُ مِنْ كُلِّ الأَسَامِي الفَاعِلُ ... وَلَوْ مُؤَوَّلًا كَـ «قَامَ العَادِلُ»

وَنَائِبٌ عَنْهُ كَـ «بِيعَ الذَّهَبُ» ... وَ«قُضِيَ الأَمْرُ» وَ«يُعْطَى الأَرِبُ»

وَالمُبْتَدَا الصَّرِيحُ وَالمُؤَوَّلُ ... وَالخَبَرُ المُفِيدُ كـ «ابْنِي مُقْبِلُ»

وَاسْمٌ لِـ «كَانَ» مَعْ نَظِيرِهَا و«مَا» ... كـ «لَيْسَ» مِثْلُ: «كَانَ زَيْدٌ قَائِمَا»

وَمَا لِنَحْوِ «أَنَّ» كَـ «لا» مِنْ خَبَرِ ... كَـ «إِنَّ ذَا الحَزْمِ دَقِيقُ النَّظَرِ»

وَيُرْفَعُ التَّابِعُ لِلْمَرْفُوعِ ... إِذْ كُلُّ تَابِعٍ فَكَالْمَتْبُوعِ

وَذَاكَ تَوْكِيدٌ وَنَعْتٌ وَبَدَلْ ... وَالرَّابِعُ العَطْفُ بِقِسْمَيْهِ حَصَلْ

كَـ «أَظْهَرَ الدِّينَ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ ... وَجَادَ عُثْمَانُ الشَّهِيدُ المُشْتَهِرْ»

و«الخُلَفَاءُ كُلُّهُمْ كِرَامُ ... صِدِّيقُنَا وَالحَيْدَرُ الهُمَامُ»

باب: المنصوبات من الأسماء

وَالنَّصْبُ فِي الأَسْمَاءِ لِلْمَفْعُولِ بِهْ ... كـ «اسْتَبِقِ الخَيْرَ» وَ«ذَا العِلْمِ اقْتَفِهْ»

وَمَصْدَرٍ وَنَائِبٍ وَإِنْ خُلِفْ ... عَامِلُهُ كَـ «سِرْتُ سَيْرَ المُعْتَرِفِ»

ظَرْفِ الزَّمَانِ وَالمَكَانِ حَيْثُ «فِي» ... تُضْمَرُ فِيهِمَا لِكُلِّ فَاعْرِفِ

كَـ «صُمْتُ أَيَّامًا» وَ«قُمْتُ سَحَرَا ... خَلْفَ المَقَامِ عِنْدَ بَيْتٍ طَهَّرَا»

وَالحَالِ مِنْ مَعْرِفَةٍ مُنَكَّرَا ... وَفَضْلَةً وَصْفًا كَـ «جِئْتُ ذَاكِرَا»

وَكُلِّ تَمْيِيزٍ بِشَرْطٍ كَمُلَا ... كَـ «طِبْتُ نَفْسًا» وَكَـ «مَنُّ عَسَلَا»

كَذَاكَ مُسْتَثْنًى بِنَحْوِ «إِلَّا» بَدَا ... مِنْ نَحْوِ: «قَامَ القَوْمُ إِلَّا وَاحِدًا»

وَمَا تُنَادِيهِ كَـ «يَا كَنْزَ الغِنَى» ... وَ «يَا رَحِيمًا بِالعِبَادِ مُحْسِنَا»

وَانْصِبْ وَرَاعِ الشَّرْطَ مَفْعُولًا لَهُ ... كَـ «قُمْتُ إِجْلَالًا وَتَعْظِيمًا لَهُ»

كَذَاكَ بَعْدَ «الوَاوِ» مَفْعُولٌ مَعَهْ ... كَـ «سِرْتُ وَالنِّيلَ وَشَخْصًا ذَا سَعَهْ»

وَنَصْبُ مَفْعُولَيْ «ظَنَنْتُ» وَجَبَا ... وَنَحْوِهَا كَـ «خِلْتُ زَيْدًا ذَاهِبَا»

وَمَا ائْتَنَى لِنَحْوِ «كَانَ» مِنْ خَبَرْ ... وَاسْمٍ لِنَحْوِ «أَنَّ» وَ «لَا» كَـ «لَا وَزَرْ»

باب: إعمال اسم الفاعل

وَمَا بِوَزْنِ ضَارِبٍ وَمُكْرِمِ ... يَعْمَلُ مِثْلَ فِعْلِهِ وَالتَّزِمِ

تَنْوِينَهُ مُعْتَمِدًا أَوْ مَعَ «أَلْ» ... نَحْوُ «المُنِيبُ رَافِعٌ كَفَّ الأَمَلْ»

باب: إعمال المصدر

وَمَصْدَرٌ كَفِعْلِهِ قَدْ عَمِلَا ... شَاعَ مُضَافًا وَبِتَنْوِينٍ كَـ «لَا

عَبَّكَ شَخْصًا ذَا هَوًى بِنَافِعِ» ... وَ «دُمْ لِنُصْحٍ مِنْكَ كُلَّ سَامِعِ»

باب: الجر

وَالجَرُّ بِالحَرْفِ بِـ «مِنْ» «لَامٍ» «عَلَى» ... «رُبَّ» وَ «فِي» «بَاءٌ» وَ «عَنْ» «كَافٍ» «إِلَى»

«مُنْذُ» وَ «مُذْ» «حَتَّى» كَذَا «وَاوٌ» وَ «تَا» ... فِي قَسَمٍ كَـ «امْنُنْ بِعِتْقٍ لِلفَتَى»

أَوْ بِإِضَافَةٍ بِمَعْنَى «اللَّامِ» ... أَوْ «مِنْ» كَـ «لُبْسِ ثَوْبُ خَزٍّ الشَّامِ»

أَوْ فِي كَـ «مَكْرِ اللَّيْلِ» وَالخِتَامُ ... لِـ «الدُّرِّةِ» الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ

عَلَى المُصَفَّى مِنْ خِيَارِ العَرَبِ ... «مُحَمَّدٍ» المُخَصَّصِ المُقَرَّبِ

وَالآلِ وَالصَّحْبِ المَيَامِينِ الحِجَا ... أَبْيَاتُهَا «قَافٌ» القَبُولِ المُرْتَجَى

بسم الله الرحمن الرحيم

حَمْدًا لِمَنْ شَرَّفَنَا بِالْمُصْطَفَىٰ ... وَبِاللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ أَسْعَفَا

ثُمَّ عَلَىٰ أَفْصَحِ خَلْقِ اللهِ ... وَآلِهِ أَزْكَىٰ صَلَاةِ اللهِ

يَا طَالِبًا فَتْحَ رِتَاجِ الْعِلْمِ ... وَقَاصِدًا سَهْلَ طَرِيقِ الْفَهْمِ

اجْنَحْ إِلَىٰ النَّحْوِ تَجِدْهُ عِلْمًا ... تَجْلُو بِهِ الْمَعْنَىٰ الْعَوِيصَ الْمُبْهَمَا

وَهَاكَ فِيهِ «دُرَّةً يَتِيمَهْ» ... أَرْجُو لَهَا حُسْنَ الْقَبُولِ قِيمَهْ

باب: حد الكلام والكلمة وأقسامها

حَدُّ الْكَلَامِ لَفْظُنَا الْمُفِيدُ ... نَحْوُ: «أَتَىٰ زَيْدٌ» وَ«ذَا يَزِيدُ»

وَحَدُّ كِلْمَةٍ فَقَوْلٌ مُفْرَدُ ... وَهِيَ اسْمٌ أَوْ فِعْلٌ وَحَرْفٌ يُقْصَدُ

الشرح (١)

الكلام المقصود هنا(٢): هو الكلام في اصطلاح النحويين.

قوله «حد الكلام لفظنا المفيد»:

«الحد»: هو ما يمنع دخول غير المحدود في التعريف، ويمنع خروج المحدود عن التعريف.

و«اللفظ» معناه: النطق باللسان.

و«المفيد» أي: فائدة يحسن السكوت عليها، ولا يشترط أن تكون الفائدة جديدة، حتى لو كان بفائدة معلومة فلا بأس يسمى كلامًا.

---

(١) هذا الجزء مفقود من أشرطة الشرح، وتتمة للفائدة قمنا باستكمال الشرح المفقود من شرح الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ «للآجرومية» بتصرف.

(٢) من «شرح الآجرومية»، تحت عنوان: «تعريف الكلام، أقسام الكلام» (بتصرف).

فخرج بقولنا: «اللفظ» الكتابة عند النحويين ليست كلامًا، وخرج به الإشارة، فالإشارة ليست كلامًا ولو فهمت، ولهذا لو قلت لإنسان واقف بيدك هكذا- أي: اجلس- لا يسمىٰ كلامًا، ولو قلت: «اجلس» صار كلامًا، ولو رأيت شخصًا واقفًا، فكتبت في ورقة: «اجلس» فإنه لا يُسمىٰ كلامًا عند النحويين؛ لأنه ليس بلفظ.

المفيد فائدة تغني عن التطلع لغيرها؛ مثل: «نجح الطالب»، فهذا أفاد فيسمىٰ كلامًا.

أما إن لم يفد؛ مثل: «إن نجح الطالب» يبقىٰ المعنىٰ مبتورًا، فلا نسمي مثل هذا كلامًا، وإن رُكِّبَ من أكثر من كلمة.

وقال ابن آجروم: الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع.

فـ«المركب» يعني: تركيب إسنادي تحصل به الفائدة، مثل: «انتبه»، تركب من كلمتين ولو تقديرًا، وأفاد معنىٰ يصح السكوت عليه، أما «هل»: فهو لفظ وليس بكلام؛ لأنه غير مركب.

و«الوضع»: يقصد به إما وضع الإنسان للكلام وإرادته له، فيخرج به كلام المجنون والسكران، وإما أن يقصد به الكلام العربي؛ فيخرج به الكلام الأجنبي الغير مطابق للغة العربية.

و«الكلمة»: هي اللفظ المفرد غير المركب، وأقسامها ثلاثة، وهي الاسم والفعل والحرف، وهذه الأقسام حددها النحاة بالتتبع والاستقراء.

فـ«الاسم»: هو ما دل علىٰ معنًىٰ في نفسه، غير مقترن بزمان.

و«الفعل»: ما دل علىٰ معنىٰ مقترن بزمان، و«الحرف»: ما ليس له معنىٰ في نفسه.

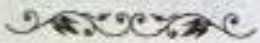

علامات الاسم

فَاسْمٌ بِتَنْوِينٍ وَجَرٍّ وَنِدَا ... وَأَلْ بِلَا قَيْدٍ وَإِسْنَادٍ بَدَا

الشرح

للاسم أربع علامات[1]: وهي التنوين، والجر، والنداء، وقبول «أل» والإسناد إليه.

يُعرف بالتنوين: فالتنوين لا يدخل إلا على الأسماء، فإذا وجدت كلمة منونة فاعلم أنها اسم؛ مثل: «مررت برجلٍ»، فـ«رجل»: اسم؛ لأنها تقبل التنوين وكذلك الجر.

ويُعرف بالخفض: وهو الجر، فإذا وجدنا كلمة مجرورة عرفنا أنها اسم؛ مثل: «مررت برجلٍ كريمٍ»، فـ«كريمٍ» اسم؛ لأنها مجرورة.

ويُعرف بدخول «أل»: فإذا وجدت كلمة بها «الألف واللام»؛ فاعلم أنها اسم، فتقول: «الليل في هذه الأيام قصيرٌ»، فـ«الليل»: اسم؛ لأنها قبلت «أل»، «قصيرٌ»: اسم؛ لأنها قبلت التنوين.

علامات الاسم كثيرة[2]، وأشهرها خمسة منها أربعة لفظية، وهي:

١- الجر بالكسرة: التي يحدثها العامل حرفًا كان أو إضافة، نحو: «بسم الله».

٢- النداء؛ أي: كون الكلمة مناداة، نحو: «يا سعيدُ».

٣- أل المعرفة: كـ«الرجل»، أو الزائدة كـ«العباس»، بخلاف الموصولة فقد تدخل على المضارع لغير ضرورة، نحو: «ما أنت بالحكم التُّرضى حكومته».

٤- التنوين: وهو نون ساكنة تتبع آخر الاسم لفظًا وتفارقه خطًا للاستغناء عنها بتكرار الشكلة عند الضبط بالقلم، نحو: «كتابٌ».

علامة الاسم المعنوية

وللاسم علامة واحدة معنوية، وهي: الإسناد إليه، وهو أن تنسب إلى الاسم حكمًا تحصل به الفائدة بأن يكون مبتدأ أو فاعلًا، نحو: «فهمت»، و«أنا فاهم».

وهذه العلامة أصدق وأشمل علامات الاسم؛ لأنها أوضحت اسمية الضمائر وما شابهها مما لا تدخل عليه العلامات المتقدمة.

---

(١) شرح الأجرومية «علامات الأسماء» (بتصرف).

(٢) «القواعد الأساسية للغة العربية» للهاشمي، «تعريف الاسم وعلاماته المميزة...» (ص١٦-١٧).

علامة الفعل والحرف[1]

وَاعْرِفْ لِـمَا ضَـارَعَ مِنْ فِعْلٍ بِـ«لَـمْ» وَ«التَّـاءُ» مِـنْ «قَامَـتْ» لِـمَاضِيهِ عَلَـمْ
وَ«الْيَاءُ» مِنْ «خَافِي» بِهَا الأَمْرُ انْجَلَى وَالحَـرْفُ عَـنْ كُـلِّ الْعَلَامَـاتِ خَـلَا

الشرح

الفعل ينقسم إلى ثلاثة أقسام: مضارعٍ، وماضٍ، وأمرٍ، ولكلٍّ منها علامة.

يقول المؤلف: «واعرف لما ضارع من فعل بـ«لم».»

الفعل المضارع يُعرف بـ«لم».

«لما ضارع» ضارع بمعنى: شابه؛ أي: شابه الاسم، يقولون: إن الفعل المضارع مشابه للاسم، فمثلًا: «يَضْرِبُ» مشابه لـ «ضَارِبٌ» لأن «يَضْرِب» أوله مَفْتُوح، وثانيه ساكن، وثالثه مكسور، والرابع حسب العوامل، و«ضَارِب»: أوله مفتوح، وثانيه ساكن، وثالثه مكسور. وهكذا؛ ولهذا يقولون: إنه مشابه له.

فالمضارع يُعْرَفُ بـ«لم»، فإذا وجدتَ كلمة فيها «لم» فهي فعل مضارع، وكذلك إذا وجدت كلمة تقبل «لم» فهي فعل مضارع، لكنها بالأخير بين كلمة تقبل «لم» قد لا يكون بيِّنٌ واضح لكل أحد؛ لأنه ربما يأتي شخص يقول إذا قلت: «لم جاء» ما خالف فيها: «لم قام»؛ يعني: ما قام ولا جاء، إنما الشيء المؤكد: كل كلمة دخلت عليها «لم» فهي فعل مضارع، وإذا وجدت كلمة تقبل «لم» فهي فعل مضارع.

- «و«التاء» من «قامت» لماضيه علم»:

«التاء» من «قامت» ساكنة، فيُعْرَفُ إذن بتاء التأنيث الساكنة نحو: «قامت»، «ذهبت»، «رجعت»، «أكلت»، «شربت» وهكذا، فإن كان فيه تاء التأنيث متحركة فليس بفعل ماضٍ مثل: «شجرةٌ»، «ثمرةٌ»، «نجمةٌ» وهكذا، بها تاء التأنيث، لكنها ليست ساكنة، وإنما المراد: تاء التأنيث الساكنة في آخره.

- وقوله: «وَالْيَاءُ مِنْ «خَافِي» بِهَا الأَمْرُ انْجَلَى».

- «الياء من خافي»: «الياء» هي ياء المخاطبة، «خافي» فعل أمر، فكل ما دل على الطلب وقَبِلَ ياء المخاطبة فهو فعل أمرٍ. مثل: «خافي»، «قولي»، «اركبي»، «اذهبي»، «أقبلي»، «اخرجي» وما أشبه ذلك، هذا دالٌّ على الطلب، وقابلٌ لـ«ياء» المخاطبة؛ فإن دل على الطلب ولم يقبل ياء المخاطبة فهو اسم فعل أمرٍ مثل: «صَه»، لا

---

[1] من هنا يبدأ شرح العلامة الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ على الدرة.

تقول: «ضَهِي» وإن قبل ياء المخاطبة ولم يدل على الطلب فليس فعل أمرٍ مثل: «تقومين»؛ فيه «ياء» مخاطبة لكنه لم يدل على الطلب، فصار علامة الفعل الأمر دلالته على الطلب مع قبوله ياء المخاطبة.

كما يقول ابن مالك:

..... وَنُـــونِ أقْـــبِلَنَّ فِعْـــلٌ يَنْجَلِـــي [١]

ويقول:

وَمَاضِـيَ الأَفْعَـالِ بِالتَّـا مِـزْ وَسِـمْ [٢] .....

يعني: ميزه بـ «التاء»، كما قال المؤلف.

إذن؛ خلاصة الكلام: الأفعال ثلاثة: ماضٍ، مضارعٌ، أمرٌ.

- علامة الماضي: «تاء التأنيث الساكنة».

- علامة المضارع: دخول «لم».

- علامة الأمر: دلالته على الطلب مع قبول «ياء المخاطبة».

قال: «والْحَرفُ عَنْ كُلِّ الْعَلامَاتِ خَلا»:

الحرف: هُو الذي يخلو من العلامات؛ قال الحريري في «الملحة».

والحـــرف: مـــا لَيـــسَت لَـــه علامَـــه فَفِـــهْ علَـــىٰ قَـــولي تكُـــن علّامَـــه [٣]

«علّامة»: كثير العلم.

إذن؛ الحرف هو الذي لا يقبل العلامات، لا علامات الفعل ولا علامات الاسم.

وفي الآجُرُّومية يقول: «والحرف: ما لا يصلح معه دليل الاسم، ولا دليل الفعل».

فإن قال قائل: كيف يكون العدم علامةً؟ العلامة لابد أن تكون وجودية، فكيف كان العدم علامةً؟

نقول؛ لأن الشيء إذا قُصِدَ وذكرت علامة غيره؛ فعلامته تكون خلوه من العلامة، «ج،ح،خ» علامة الحاء خلوها من النقط، علامة الجيم نقطة تحتها، وعلامة الخاء نقطة فوقها، وعلامة الحاء لا شيء؛ لأن هذه الثلاثة الأحرف متشابهة تميَّز بالعلامات. لا يجب أن نقول: ليس لها علامة.

فإذن؛ إذا انحصر الشيء المُعْلم ثم قلت: «علامة هذا كذا، وعلامة هذا كذا»، فمن ليس له علامة يتبين.

---

(١) الألفية: باب الكلام وما يتألف منه.

(٢) الألفية: باب الكلام وما يتألف منه.

(٣) ملحة الأعراب: البيت رقم(١٣).

ولهذا نقول: هذا التعريف لا بأس به.

فلو قال قائل: كيف تقول: «فيه علامة»، وهو ليس فيه شيء؟

نقول: لأن ذكر علامة أخويه يدل على أنه يتعيَّن بعدم العلامة.

باب: أقسام الإعراب

أَقْسَامُهُ رَفْعٌ وَنَصْبٌ وَهُمَا ... فِي اسْمٍ وَفِعْلٍ ثُمَّ جَرٌّ لَزِمَا

تَخْصِيصُهُ بِاسْمٍ وَجَزْمٌ يَنْفَرِدْ ... بِهِ مُضَارِعٌ.....

الشرح

«الإعراب» في اللغة: «الإفصاح والبيان» يقال: «أعرب عن كذا»؛ أي: «أفصح وبيَّن»؛ ولهذا كانت اللغة العربية أبين اللغات وأفصحها؛ ولهذا سُمُّوا العرب عربًا؛ لإعرابهم في الكلام الفصيح. أما الإعراب اصطلاحًا: «فإنه تغيير أواخر الكلم لفظًا أو تقديرًا باختلاف العوامل الداخلة عليها».

وأقسام الإعراب: رفعٌ، ونصبٌ، وَجَرٌّ، وجزمٌ.

الرفع: يكون في الاسم ويكون في الفعل؛ ومثاله: «زيدٌ يقومُ».

فـ«زيد»: مرفوع، و«يقوم»: مرفوع.

وكذلك النصب: يكون في اسمٍ وفعلٍ ومثاله: «إن زيدًا لن يقومَ».

فـ«زيد»: منصوب؛ و«يقوم»: منصوب؛ أيضًا، فدخل النصب على الاسم والفعل، كما يدخل عليهما الرفع.

والجر: يختص بالاسم، لا يمكن أن يأتي الفعل مجرورًا أبدًا، نحو: «مررت بزيدٍ»، و«نظرت إلى عَمْرٍو»، و«دخلت في المسجدِ» لا يُجر إلا الاسم.

فإن قلت: إن الفعل قد جُرَّ في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [البينة: ١] ﴿أَلَّا يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٢٧]. وقال النبي ﷺ: «قُلِ الحق وإن مرَّ»[1]، فما الجواب؟

الجواب: أن هذا ليس بجرٍّ؛ ولكنه كُسِر لالتقاء الساكنين.

---

(١) أخرجه ابن حبان (٣٦١/ إحسان) والطبراني في «مكارم الأخلاق» (١)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٦٥١)، وغيرهم من حديث أبي ذر رضي الله عنه، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع» (٢١٢٢).

فإعراب ﴿لَمْ يَكُنِ﴾: ﴿يَكُنِ﴾: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون، وحُرِّك بالكسر لالتقاء الساكنين.

والجزم: ينفرد به المضارع؛ ويَخرج عن المضارع الأمر والماضي فهما لا يُجزمان، وعلىٰ هذا إذا قلت: «انتبه» فلا تقول: إنه فعل أمر مجزوم بالسكون، بل تقول: «انتبه»: فعل أمر مبني علىٰ السكون. أما لو قلت: «فلان لم ينتبه». فـ «لم»: حرف نفي وجزم وقلب، و«ينتبه»: فعل مضارع مجزوم بـ «لم» وعلامة جزمه السكون؛ فصار الجزم يختص بالفعل المضارع، فلا يدخل علىٰ الماضي ولا علىٰ الأمر ولا علىٰ الاسم.

• وخلاصة البيتين:

أن الإعراب أربعة أشياء: الرفع، والنصب، والجزم، والجر.

فالرفع والنصب للاسم والفعل، والجر للاسم، والجزم للفعل.

قال الله تعالىٰ: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ﴾ [المطففين: ٦]. فـ﴿يَقُومُ﴾: مرفوع، و﴿ٱلنَّاسُ﴾: مرفوع.

وتقول: «لن يضربَ زيدٌ عَمرًا»؛ فـ«يضرب»: فعل منصوب، و«عمرًا»: اسم منصوب.

وأما الجر فتقول: قال الله تعالىٰ: ﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، فَجَرَّ لفظ الجلالة الكسرة.

والجزم مثل: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤]، فـ﴿يَكُن﴾ جزمه بالسكون.

إعراب الاسم الصحيح والمعتل

.... وَإِعْـــرَابٌ يَـــرِدْ

مُقَـدَّرًا فِي نَحْـوِ: «عَبْـدِي» وَ«الْفَتَىٰ» وَغَيْـرَ نَـصْبٍ كُـلُّ مَنْقُـوصٍ أَتَـىٰ

كَـ«اسْمَعْ أَخِي دَاعِيَ مُولِيكَ الْغِنَىٰ» .....

الشرح

الإعراب: يقول المؤلف أنه يكون مقدرًا ويكون ظاهرًا؛ مقدرًا في نحو: «عبدي»، فتقول: «أكرمتُ عبدي»، و«قدِمَ عبدي»، و«نظرتُ إلىٰ عبدي»، و«جاء عبدي»؛ «جاء»: فعل ماضٍ، و«عبدي»: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة علىٰ ما قبل ياء المتكلم؛ منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة.

«عبد» أصله: «عَبْدُ»، لكن المحل الآن مشغول بحركة المناسبة: الكسرة؛ لأنها هي التي تناسب الياء، ولو أردت أن تأتي بالضمة: «عَبْدُي» ما يمكن، ما تتناسب، فالذي يناسبها الكسرة.

«أكرمتُ عبدي»: «أكرمت»: فعل وفاعل، و«عبدي»: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم؛ منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة.

«نظرتُ إلىٰ عبدي»: «نظرتُ»: فعل وفاعل، و«إلىٰ»: حرف جر، و«عبدي»: اسم مجرور بـ«إلىٰ» وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم؛ منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة.

فإذا قال قائل: الكسرة ظاهرة وليست مقدرة.

فنقول: هذه الكسرة ما اجتلبها العامل، بل موجودة في الأصل؛ ولهذا تقول: و«عبدي» مرفوعًا، و«عبدي» منصوبًا، «عبدي» مجرورًا؛ فهي كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة.

و«الفتىٰ» -وليس الفتاة- معتل بـ«الألف»، فإنه تقدر عليه الحركات كلها «الفتىٰ»، «العصا»، «الهدىٰ»، «التقىٰ»، «التقوىٰ»، «مصطفىٰ» وما أشبه ذلك، كلها تُقدَّر عليها الحركات الثلاث، فصارت تُقدَّر الحركات الثلاث في كل ما أضيف إلىٰ «ياء المتكلم» وفي كل معتل بـ«الألف».

أقسام الإعراب: فالرفع والنصب يكونان للاسم والفعل، وأما الجر فيختص بالاسم، والجزم يختص بالفعل، مثال ذلك للنصب والرفع تقول: «زيدٌ يقومُ»، و«إنَّ زيدًا لن يقومَ»؛ الأول رفع والثاني نُصب، مثال الجر: «مررتُ بزيدٍ»، ومثال الجزم: «لم يقمْ زيدٌ»، لا يوجد شيء خامس في الإعراب، والدليل علىٰ انحصاره في هذه الأربعة التتبع والاستقراء؛ فإن علماء اللغة العربية اعتنوا بتتبع كلام العرب فوجدوا أنه لن يخرج عن هذه الأربعة أبدًا.

الإعراب ينقسم إلىٰ قسمين: ظاهرٌ ومقدرٌ.

فإذا كان آخر الاسم صحيحًا فالإعراب يكون ظاهرًا عليه.

فالصحيح: هو كل كلمة ليس آخرها حرف علة؛ فالصحيح: تظهر عليه علامات الإعراب، يظهر عليه الرفع والنصب والجر والجزم.

والمعتل: هو ما كان آخره حرف علة.

وحروف العلة ثلاثة: «الواو» المضموم ما قبلها، والثاني: «الياء» المكسور ما قبلها، والثالث: «الألف» ولا تحتاج أن تقول: المفتوح ما قبلها، والسبب: أن ما قبلها مفتوح بكل حالٍ.

فحروف العلة إذن؛ ثلاثة:

الأول: الواو المضموم ما قبلها، مثل: «يدعُو».

الثاني: الياء المكسور ما قبلها، مثل: «يرمِي»، «القاضِي»، «الداعِي» وما أشبه ذلك.

الثالث: الألف، مثل: «الفتىٰ يسعىٰ»، «الفتىٰ» في الاسم، و«يسعىٰ» في الفعل.

وقولنا في «الواو»: المضموم ما قبلها؛ احترازًا من الواو الساكن ما قبلها فليست حرف علةٍ مثل: «دَلْوٌ»، «غَزْوٌ»؛ ولهذا ظهرت علامة الإعراب عليها؛ لأن ما قبلها ليس مضمومًا.

و«الياء» المكسور ما قبلها؛ احترازًا من «الياء» الساكن ما قبلها مثل: «رمْيٌ»، «ظبْيٌ».

نحو: «يجوز الرَّمْيُ بعد زوال الشمس أيام التشريق».

فـ«الرمي»: اسم معرب آخره «ياء»، ولا يقال: معتل؛ لأن «الياء» ساكن ما قبلها.

المعتل بالألف: كل اسم معرب آخره «ألف»، بعضهم قال: يجب أن تقول: «لازمة» احترازًا بذلك عن «الألف» في المثنىٰ حال الرفع، والألف في الأسماء الخمسة حال النصب.

يكون مقدرًا في نحو: «عبدي»، «الفتىٰ»، فكل الإعراب مقدر في «عبدي»، وكل الإعراب مقدر في «الفتىٰ»، فإذن المعتل بـ«الألف» يُقدَّر فيه جميع الحركات.

فتقول: «فَهِم الفَتىٰ»، وتقول: «اشتغل عيسىٰ بالمسجل»، وتقول: «أكرمت الفتىٰ»، و«مررت بالفتىٰ»؛ فـ«الفتىٰ» مقدر عليه الإعراب في حالة «الرفع، والنصب، والجر».

والمشتغل بحركة المناسبة مثل: «أكرمت عبدِي»:

«أكرمت»: فعل وفاعل، «أكرم»: فعل ماضٍ مبني علىٰ السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرك، و«عبد»: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة علىٰ ما قبل ياء المتكلم، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة؛ مع أن «الدال» حرف صحيح.

وتقول: «جاء عبدِي»:

«جاء»: فعل ماضٍ، و«عبد»: فاعل مرفوع بضمة مقدرة علىٰ ما قبل ياء المتكلم، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، و«عبد»: مضاف، و«الياء»: مضاف إليه مبني علىٰ السكون في محل جر.

وتقول: «مررت بعبدِي».

«الباء»: حرف جر مبني، و«عبد»: اسم مجرور بـ «الباء» وعلامة جره الكسرة المقدرة علىٰ ما قبل ياء المتكلم، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة.

والكسرة الموجودة من أصل الكلمة؛ فهي: تأتي مع الرفع، والنصب، والجر، ويدل علىٰ هذا: أن الجالب لها ليس العامل.

إذن كل الحركات قُدِّرت.

نأخذ من هذا قاعدة: المضاف إلىٰ «ياء المتكلم» تُقدَّر عليه جميع الحركات، فهو دائمًا مكسور لأجل المناسبة، ثم قال: «الفتىٰ» أيضًا؛ فقدر عليه جميع الحركات؛ لأن «الألف» لا يمكن أن تنطق بها مفتوحة أبدًا ولا مضمومة ولا مكسورة. فتُقدر عليها جميع الحركات، ومنع من ظهورها التعذر.

..... وَغَيرَ نَصْبٍ كُلُّ مَنْقُوصٍ أَتَىٰ

المنقوص: هو كل معرب آخره ياء ساكنة مكسور ما قبلها، أو كل اسم معرب آخره واو مضموم ما قبلها ويُقدَّر عليه غير النصب؛ ولهذا قال: «وَغَيرَ نَصْبٍ» وهو الرفع والجر، وأما النصب فيظهر، فتقول: «مررتُ بالقَاضِي».

«مررتُ»: فعل وفاعل، و«الباء» حرف جر، و«القاضي»: اسم مجرور وعلامة جرِّه الكسرة المقدرة علىٰ «الياء»، مَنَع مِن ظهورها الثقل.

وتقول: «جاء القاضي»: «جاء» فعل ماضٍ، و«القاضي»: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة علىٰ آخره، منع من ظهورها الثَّقل وإن شئت فقل: مقدرة علىٰ «الياء» منع من ظهورها الثقل.

أما النصب فيظهر عليه، فتقول: «أكرمتُ القاضيَ»:

«أكرمتُ»: فعلٌ وفاعل، و«القاضي»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة.

وتقول: «إن القاضيَ لن يقضيَ»: «القاضيَ»: منصوب علىٰ أنه اسم «إنَّ» بالفتحة الظاهرة، و«لن يقضيَ»؛ «لن»: حرف نفي ونصب واستقبال، و«يقضيَ»: فعل مضارع منصوب بـ«لن» وعلامة نصبه الضمة الظاهرة في آخره.

«لن يغدوَ»: يظهر عليه النصب؛ لأنه منقوص، ولا يظهر عليه الرفع؛ لأنه يُقَدَّر عليه الرفع.

والخلاصة الآن: أن لدينا أربعة أشياء:

- اثنان تُقدَّر عليهما جميع الحركات.

- واثنان تُقدَّر عليهما الحركات إلا النصب.

فاللذان تُقدَّر عليهما جميع الحركات هما: الاسم المضاف إلىٰ ياء المتكلم، والمعتل بالألف أو المقصور.

واللذان تُقدَّر فيهما الحركات ما عدا النصب هو المنقوص الذي آخره «واو» أو آخره «ياء».

يقول المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ:

كَـ«اسْمَعْ أَخِي دَاعِيَ مُولِيكَ الْغِنَىٰ» .....

«أخي»: هذا الشاهد، وهو منادىٰ منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة علىٰ ما قبل ياء المتكلم، منع من ظهورها؛ اشتغال المحل بحركة المناسبة، ألا يصح أن نجعله مفعولًا به؟ ما يصلح، الأظهر الإعراب الأول.

«داعي»: وهو مثال للمنقوص المعتل بـ«الياء»، ونُصب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف.

«موليك»، «مولي»: مضاف إليه مجرور بالإضافة، وعلامة جرِّه الكسرة المقدرة على «الياء»، منع من ظهورها الثِّقل. وهو مثال للمعتل بـ«الياء»، «مولي»: مضاف، و«الكاف» مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر.

«الغنى»: معتل بـ«الألف»، وهو مفعول «مولي» الثاني؛ لأن «مولي» اسم فاعل من «أولى»، ومفعولها الأول: «الكاف» المضاف إليه، ومفعولها الثاني: «الغنى»: وهو منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره للتعذر.

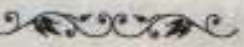

علة بناء الاسم

..... وَاحْكُمْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ حَرْفٍ بِالْبِنَا

الشَّرح

انتقل المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: إلى «علة بناء الاسم».

والمبني: ما لا يتغير آخره مهما دخلت عليه من العوامل.

تقول: «جاء ذلكَ الرجل»، «أكرمت ذلكَ الرجل»، «مررت بذلكَ الرجل». فـ«ذلك»: لم يتغير؛ فالمبني لا يتغير.

ما الذي يبنى من الأسماء؟ الذي يبنى من الأسماء أحسن ما يقال فيه، وأريح ما يقال فيه: أن يقال: ما سُمع مبنيًّا عن العرب؛ فهو مبني.

لكن النحويين -رحمهم الله- ذهبوا إلى الفلسفة في هذا وقالوا: إن البناء خلاف الإعراب، ولابد للبناء من علة؛ لأن العرب ما خالفت الأصل إلا لعلة.

العلة: مُشَابهةُ الحرف؛ فكل اسم يشبه الحرف فهو مبني، لكنهم -رحمهم الله- تَمَحَّلُوا لهذا الشبه. كما قال ابن مالك:

كَالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ اسْمَيْ جِئْتَنَا ... وَالْمَعْنَوِيِّ فِي «مَتَى» وَفِي «هُنَا»[1]

فـ«متى»: اسم استفهام.

---

(١) الألفية: باب المعرب والمبني.

و«هُنا»: اسم إشارة، فالاستفهام له حرف، لكن اسم الإشارة ليس له حرف.

بل كان الواجب أن يُوضَع للإشارة حرفٌ؛ لأن الإشارة معنًى من المعاني، وكل معنًى من المعاني وضعت العرب له حرفًا يدل عليه: الاستفهام، والشرط، وغير ذلك مما مر علينا.

فقال بعضهم: بل العرب وضعت للإشارة حرفًا، وهو «أل» التي للعهد الحضوري؛ لأن معنى قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، ﴿الْيَوْمَ﴾؛ يعني: هذا اليوم الحاضر.

فقد وضعت للإشارة حرفًا.

وعلى كل حال: هذه الفلسفة التي ذكروها -رحمهم الله- قد يكون بعضها واضحًا وقد يكون بعضها خفيًّا، أما بالنسبة إلينا وقد تم كل شيء الآن؛ فإن ما سُمع عن العرب مبنيًّا فهو مبني، وما سُمع عن العرب معربًا فهو معرب، وما اختلف العرب فيه فلنا فيه الخيار، فبعض الأسماء اختلف العرب فيها؛ فمنهم من أعربها ومنهم من بناها، مثل: «هلم» فبعضهم أعربها وبعضهم بناها، فمنهم من جعلها فعلًا، ومنهم من قال: هي اسم فعل، وقال: إننا نقول للمفرد والجمع: «هلم إلينا»، ومنهم من قال: هي فعل أمر، وقال: إننا نقول للمفرد: «هلم»، وللمثنى: «هلما»، وللجمع: «هلموا»، وما أشبه ذلك فيما اختلف فيه العرب فإنه لنا فيه اختيار.

حكم الفعل المعتل والصحيح

وفي كـ«يَدْعُو» وَكـ«يَرْمِي» «وَيَرَىٰ» فَالرَّفْعُ مَعْ نَصْبِ الأَخِيرِ قُدِّرَا
وَاظْهِرْ لِنَصْبِ الأَوَّلَيْنِ وَاحْذِفِ آخِرَ كُلٍّ جَازِمًا كَـ«لَمْ تَقِفِ»

الشرح

أولًا: من المعروف أن حروف الجر لا تدخل إلا على الاسم، «يدعو» هنا فعل؟ فكيف أدخل حرف الجر على الفعل.

نقول: ليس المراد هنا بالفعل لفظه بل معناه؛ أي: وفي كهذا المثال أو في كلفظ «يدعو».

«يدعو»: فعل مضارع آخره «واو» مضموم ما قبلها، وهو معتل بـ «الواو» له نظير: «يسمو»، «يقفو»، «يهفو»، «يدنو»، «يعلو»، «يرجو».

وكـ«يرمي»: فعل مضارع معتل بالياء، له نظير: «يجري»، «يشفي»، «يحمي»، «يعطي».

و«يرى»: فعل مضارع معتل بالألف له نظير: «يسعى»، «يخشى».

إذن؛ الفعل المضارع يعتل بالواو كـ «يدعو»، وبـ «الياء» كـ «يرمي»، وبـ «الألف» كـ «يرى».

..... فَالرَّفْعُ مَعْ نَصْبِ الأَخِيرِ قُدِّرَا

فالرفع في الثلاثة قُدر: المعتل بـ«الواو»، والمعتل بـ«الياء»، والمعتل بـ «الألف»؛ فتقول مثلًا: «زيد يدعو ربه». «يدعو»: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على «الواو»؛ منع من ظهورها الثقل.

«فلان يرمي صيدًا». «يرمي»: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على «الياء»؛ منع من ظهورها الثقل.

«فلان يَرَى». «يَرَى»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على «الألف»؛ منع من ظهورها التعذر.

قال: «مَعْ نَصْبِ الأَخِيرِ»، الأخير أيضًا مقدر عليه النصب.

فتقول: «فلان لن يَرَى». «لن»: حرف نفي ونصب واستقبال، «يَرَى»: فعل مضارع منصوب بـ «لن» وعلامة نصبه فتحة مقدرة على «الألف»، منع من ظهورها التعذر؛ ولهذا قال: «مَعْ نَصْبِ الأَخِيرِ»

وَاظْهِرْ لِنَصْبِ الأَوَّلَيْنِ..... .....

«الأولين»: المعتل بـ«الواو» والمعتل بـ«الياء» تظهر عليهما الفتحة؛ فتقول:

«فلانٌ لن يدعوَ غير الله»: «لن»: حرف نفي ونصب واستقبال.

«يدعو»: فعل مضارع منصوب بـ «لن» وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

«فلان لن يرميَ»: «لن»: حرف نفي ونصب واستقبال.

«يرمي»: فعل مضارع منصوب بـ «لن» وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

إذن؛ الفعل يكون معتلًا بـ «الواو»، معتلًا بـ «الياء»، معتلًا بـ «الألف».

-فالمعتل بـ «الألف» يقدر عليه الضم والفتح.

-وأما المعتل بـ «الضم» وبـ «الياء»؛ فيقدر عليه الضم ويظهر عليه الفتح.

قال:

..... وَاحْـــــذِفْ آخِـــرَ كُـــلِّ جَازِمًـــا كَـــ«لَتَقْتَـــفِ»

يعني: عند الجزم يُحذف آخر المعتل سواء كان معتلًا بـ«الواو» أو بـ«الياء» أو بـ«الألف».

قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ [القصص: ٨٨].

﴿لَا﴾: ناهية تجزم الفعل المضارع.

﴿تَدْعُ﴾: فعل مضارع مجزوم بـ «لا» الناهية، وعلامة جزمه حذف «الواو»، والضمة قبلها دليل عليها.

قال الله تعالى: ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [التوبة: ١٨].

﴿لَمْ﴾: حرف نفي وجزم وقلب.

﴿يَخْشَ﴾: فعل مضارع مجزوم بـ«لَمْ»، وعلامة جزمه حذف «الألف»، والفتحة قبلها دليل عليها.

ومثال للمعتل بـ«الياء»: ﴿وَإِن يَتَفَرَّقَا يُغْنِ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١٢٠].

﴿إِن﴾: شرطية، فعل الشرط: ﴿يَتَفَرَّقَا﴾، و﴿يُغْنِ﴾: جواب الشرط مجزوم، وعلامة جزمه حذف «الياء»، والكسرة قبلها دليل عليها.

﴿إِن يَكُونُوا۟ فُقَرَآءَ يُغْنِهِمُ ٱللَّهُ﴾ [النور: ٣٢].

قال: ﴿يُغْنِهِمُ﴾ ولم يقل: «يُغْنِيهِمُ» حذف «الياء»؛ لأنها مجزومة.

الخلاصة الآن:

الفعل المعتل: يكون بـ«الواو» و«الياء» و«الألف».

كيف يُعرب المعتل بـ«الواو» و«الياء»؟ تُقدَّر عليه الضمة وتظهر عليه الفتحة، ويحذف آخره عند الجزم.

- المعتل بـ«الألف» تقدر عليه الضمة والفتحة، ويجزم آخره بحذف «الألف».

إذن تتفق الثلاثة في شيئين، وتختلف في شيء.

- الشيئان اللذان يتفقان فيه: الرفع والجزم كلها تُرفع بضمة مقدرة، وكلها تُجزم بحذف أحرف العلة.

- وتختلف في شيء واحد: وهو النصب؛ فإنها تظهر الفتحة علىٰ المعتل بـ«الواو» و«الياء»، وتُقدَّر علىٰ المعتل بـ«الألف».

باب: إعراب المفرد وجمع التكسير وما لا ينصرف

وَجَمْعُ تَكْسِيرٍ كَفَرْدٍ يُعْرَبُ ..... بِالحَرَكَاتِ

الشرح

المفرد في هذا الباب: ما ليس مثنىٰ ولا مجموعًا ولا ملحقًا بهما ولا من الأسماء الخمسة؛ يعني: ما دل علىٰ واحد، وليس من الأسماء الخمسة.

وجمع التكسير والمفرد: يعربان بالحركات؛ والحركات هي: الضمة والفتحة والكسرة. والسكون ليس حركة ولا يدخل علىٰ الأسماء.

ففي حال الرفع: تكون بالضمة، وفي حال النصب: تكون بالفتحة، وفي حال الجر: تكون بالكسرة.

.... وَبِفَتْحٍ يَجِبُ

خَفْضُهُمَا مِنْ كُلِّ مَا لا يَنْصَرِفْ ... الْمُشْبِهِ الْفِعْلَ بِأَنْ ذَا يَتَّصِفْ

بِعِلَّتَيْنِ أَوْ بِعِلَّةٍ تَكُنْ ... أَقَمْتَ عَنِ اثْنَتَيْنِ مِنْ تِسْعٍ وَهُنْ

جَمْعٌ وَعَدْلٌ زَادَ وَزْنٌ وَصِفَهْ ... رَكِّبْ وَأَنِّثْ عُجْمَةٌ وَمَعْرِفَهْ

فَاجْعَلْ مَعَ الْوَصْفِ الثَّلاثَ السَّابِقَهْ ... عَلَيْهِ ثُمَّ الْعَدْلَ بِهَا كَاللَّاحِقَهْ

فَتَجْعَلُ السِّتَّ مَعَ الْمَعْرِفَةِ ... وَالْجَمْعُ يَسْتَغْنِي بِفَرْوِ الْعِلَّةِ

وَمِثْلُهُ مُؤَنَّثٌ بِـ«الأَلِفِ» ... وَمَعَ إِضَافَةٍ وَ«أَلْ» فَلَنْ يُصْرَفْ

الشرح

يقول: «بِالْحَرَكَاتِ وَبِفَتْحٍ يَجِبُ خَفْضُهُمَا مِنْ كُلِّ مَا لا يَنْصَرِفْ»

يعني: إذا كانت تعرب بالحركات ففي حال الرفع بالضمة، وفي حال النصب بالفتحة، وفي حال الخفض بالكسرة.

«مَا لا يَنْصَرِفْ»: يُخْفَض بالفتحة إلا إذا أضيف أو دخلت عليه «أل»، فإنه يجر بالكسرة.

«الْمُشْبِهِ الْفِعْلَ»: معناه: أن الاسم الذي لا ينصرف يشبه الفعل؛ لأن الاسم إن أشبه الحرف صار مبنيًّا، وإن أشبه الفعل صار لا ينصرف.

ووجه شبه الفعل: أن الفعل دل على زمان وحدث، وهذا فيه علتان فأشبه الفعل من هذه الناحية.

يقول: «بِأَنْ ذَا يَتَّصِفْ بِعِلَّتَيْنِ أَوْ بِعِلَّةٍ تَكُنْ أَقَمْتَ عَنِ اثْنَتَيْنِ مِنْ تِسْعٍ»:

الاسم الذي لا ينصرف هو الذي اتصف بعلتين أو بعلة تقوم مقام علتين؛ يعني: ما كان فيه علتان أو علة واحدة تقوم مقام علتين فإنه لا ينصرف، والمراد بالعلة هنا: المعنى أو السبب.

«وَهُنْ: جَمْعٌ وَعَدْلٌ زَادَ وَزْنٌ وَصِفَهْ رَكِّبْ وَأَنِّثْ عُجْمَةٌ وَمَعْرِفَهْ»

١- «جَمْعٌ» المراد بالجمع هنا جمع خاص ليس كل الجمع، «الرجال» جمع ينصرف، تقول: «هؤلاء رجال»، و«مررت برجال»، و«أدخلت رجالًا»، فليس كل الجمع يكون ممنوعًا من الصرف، بل المراد بالجمع: جمع معين؛ وهو كل ما كان على وزن: «فعائل»، أو «فعاليل»، أو «مفاعل»، أو«مفاعيل» مثل:

«مساجد»، «منابر»، «مصابيح»، «مفاتيح»، «سراويل»، «شواهد»، «صواعق» وما أشبهها، كل ما كان على هذا الوزن فإنه يُمنع من الصرف؛ لصيغة منتهى الجموع.

فتقول: «مررت بمساجدَ»، فـ«الباء»: حرف جر، «مساجد»: اسم مجرور بـ «الباء» وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع.

لكن هناك قائل يقول: «مررت بمساجدِ عظيمةٍ». تقول: هذا خطأ، والصواب: «بمساجدَ عظيمةٍ».

﴿لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ﴾ [الحج: ٤٠].

﴿صَوَٰمِعُ﴾، ﴿وَمَسَٰجِدُ﴾: لم تنون؛ لأنها ممنوعة من الصرف.

«مفاعل»: خمسة أولها وثانيها مفتوح وثالثها «ألف» ورابعها مكسور، إذن كل جمع على هذا النحو لا ينصرف.

«مصابيح»: ستة أحرف أولها وثانيها مفتوح وثالثها «ألف» ورابعها مكسور بعده ياء. كل ما كان على هذا الجمع فإنه ممنوع من الصرف.

وهو ما أشار إليه ابن مالك بقوله:

وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ مَفَاعِلا ... أَوِ المفاعِيلَ بِمَنْعٍ كَافِلَا[1]

٢- «وَعَدْلٌ»؛ أي: أن يكون الاسم معدولًا عن شيء سابق؛ يعني: محول من شيء إلى شيء.

مثل: «مَثْنَى»، «ثُلَاث»، «رُبَاع»، يقولون: إنها محولة عن «اثنين اثنين» و«ثلاثة ثلاثة» و«أربعة أربعة».

ومثل: «عُمَر» محول عن «عَامِر»، ومثل: «زُفَر» محول عن «زَافِر»، ومثل: «زُحَل» محول عن «زَاحِل».

ولو قال قائل: «وعن عمرِ بن الخطاب»، هذا خطأ، والصواب: «عمرَ»، ولو يقال: أريد أن أضيف «عمر» إلى «ابن».

قلنا: لا يمكن أن تضيف «عمر» إلى «ابن»؛ لأنه لا يضاف الشيء إلى نفسه، فابن الخطاب هو عمر.

٣- «وَزَادَ»؛ أي: زيادة «الألف» و«النون»، تكون في الأوصاف وتكون في الأعلام.

مثال الأوصاف: «سكران»، «غضبان»، «عطشان»، «ريان» وما أشبهها؛ «سكران» مأخوذة من السكر؛ ففيها «ألف» و«نون» زائدتان، «غضبان» من الغضب ففيها «ألف» و«نون» زائدتان.

وفي الأسماء نحو: «سليمان»، «عثمان»، «عفان».

٤- «وَوَزْنٌ»: وهو ما كان على وزن الفعل، ويكون في الأوصاف ويكون في الأسماء.

ففي الأوصاف مثل: «أفضل»، «أقرع»، «أخضر»، «أبيض»، «أسود» وهو كثير.

---

(١) الألفية: باب ما لا ينصرف.

وفي الأسماء: «أحمد»، «يزيد»، «يشكر» وما أشبهها.

فـ«أحمد»: المانع من الصرف العلمية ووزن الفعل، «يزيد»: العلمية ووزن الفعل، «يشكر»: العلمية ووزن الفعل.

٥- «وَصِفَةٌ»: الصفة تكون مع علة أخرى، لا تكون منفردة، وهي: العدل، والزيادة، ووزن الفعل.

٦- «رَكِّبْ» المراد به: التركيب المزجي، والتركيب عند النحويين ثلاثة أنواع:

أ- إضافي: مثل: «عبد الله».

ب- مزجي: مثل: «معدي كرب»، «حضرموت»، «بعليك»: «معدي كرب» أصلها: «معدي» و«كرب»، «حضرموت» أصلها: «حضر» و«موتٌ» رُكبت، «بعليك» أصلها: «بعلُ» و«بك» رُكبت وصارت اسمًا واحدًا.

ج - إسنادي: بأن توضع جملة علمًا على شخص جملة كاملة مثل: «شاب قرناها» رجل اسمه «شاب قرناها». تقول: «جاء شابَ قرناها»، و«رأيت شابَ قرناها»، و«مررت بشابَ قرناها».

هناك نوع رابع يسمونه تركيبًا عدديًا نحو: «أحد عشر، اثنا عشر...إلى تسعة عشر».

كل هذه التراكيب تختلف إعرابها.

والمراد من قول المؤلف: «رَكِّبْ» هو التركيب المزجي مثل: «بعليك»، «حضرموت» اسمان لمكان، ومثل: «معدي كرب» هذا اسم لرجل علم.

٧- «وَأَنَّثْ»: والمقصود: العلم المؤنث سواء لفظي أو معنوي نحو: «طلحة»، فإنه لا ينصرف مع أنه اسم رجل؛ لوجود التأنيث اللفظي، ولأنه علم.

أما الوصف المؤنث فينصرف مثل قائمة؛ فإنها وصف وليست علمًا.

٨- «عُجْمَةً»: والمراد: أن يكون اللفظ علمًا أعجميًا نحو: «إبراهيم»، فإن الوصف باللغة العربية ينصرف، مثل كلمة: «قالون» حين قالها عليُّ بن أبي طالب رضي الله عنه لشريح لما سئل عن المرأة المطلقة ادعت أنها انقضت عدتها بشهر قال: إن جاءت ببينة من بطانة أهلها ممن يرضى دينه فقد صدقت. فقال له علي رضي الله عنه: «قالونٌ»[1]؛ أي: جيد فصرفه؛ لأنه ليس علمًا.

٩- أما قوله: «وَمَعْرِفَهْ» فليست علة مستقلة، فلابد أن تضاف إلى أحد العلل السابقة.

وقد نظم بعضهم العلل في بيت أسهل من هذا فقال:

اجْمَعْ وزنْ عَادِلًا أَنِّثْ بِمَعْرِفَةٍ ... رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالوَصْفُ قد كَمُلَا

---

(١) أخرجه الدارمي (٨٥٥)، وسعيد بن منصور (٢٩٤٩)، والبيهقي (٨/ ١٧٥)، وغيرهم من حديث علي رضي الله عنه.

فَاجْعَلْ مَعَ الوَصْفِ الثَّلاثَ السَّابِقَهْ عَلَيْهِ ثُمَّ افْعَلْ بِهَا كَاللَّاحِقَهْ

فَتَجْعَلُ السِّتَّ مَعَ المَعْرِفَةِ .....

الشَّرح

بيَّن الناظم أن «العلمية» تدخل على العلل الست وهي:

«العدل»، «الزيادة»، «وزن الفعل»، «التركيب»، «التأنيث»، «العُجْمَة».

وأن «الوصفية» تدخل في ثلاثة وهي: «العدل»، «زيادة الألف والنون، وزن الفعل».

«الثلاث السابقة عليه»: العدل والزيادة ووزن الفعل، اجعلها مع الوصف.

«ثم افعل بها كاللاحقة»؛ يعني: أنك تفعل بهذه العلل الثلاث كاللاحقة التي هي المعرفة مع العلل الثلاث التي لحقت.

فتكون المعرفة تدخل على ست: ثلاث تشاركها الوصفية، وثلاث تنفرد بها الوصفية.

..... وَالجَمْعُ يَسْتَغْنِي بِفَرْدِ العِلَّةِ

والجمع: يريد به صيغة منتهى الجموع ينفرد بالعلة؛ بمعنى: أنه لا يحتاج إلى علمية ولا إلى وصفية.

وَمِثْلُهُ مُؤَنَّثٌ بِـ«الأَلِفِ» وَمَعْ إِضَافَةٍ وَ«أَلْ» فَلَتَصْرِف

كذلك المؤنث بـ «الألف» الممدودة أو «الألف» المقصورة لا يحتاج إلى أن يكون علمًا أو صفة مثل: «صحراء»، و«حبلى».

فتبين أن هذه العلل التسع تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

١- قسم لا يحتاج إلى ضم علة أخرى إليه، وهو ثلاثة أشياء: صيغة منتهى الجموع، ألف التأنيث الممدودة، وألف التأنيث المقصورة، هذه العلل الثلاث حيث وجدتها؛ فإنها مانعة من الصرف.

٢- وقسم آخر لابد أن تنضم إليه العلمية وهو: التركيب، العُجمة، والتأنيث بغير الألف، هذا لابد أن تضم إليه العلمية.

٣- والقسم الثالث: ما يجتمع معه العلمية أو الوصفية وهو وزن الفعل، العدل، وزيادة الألف والنون. وهذا من أحسن ما يكون فيه تقسيم، وتقسيم المؤلف أحسن من تقسيم ابن مالك مع أنه أخصر.

يقول المؤلف:

..... وَمَنْعُ إِضَافَةٍ وَ«أَلْ» لَلتَّصْرِفِ

يعني: أن الاسم الذي لا ينصرف إذا أضيف وجب صرفه لا إذا أضيف إليه، بل إذا أضيف فإنه يجب أن يصرف، أو كان محلىً بـ«أل» فإنه يجب أن ينصرف.

تقول: «مررت بمساجدِكم» بالكسر وليس بالفتحة؛ لأنه مضاف.

«مررت بالمساجدِ» بالكسر؛ لأنه حُلي بـ«أل».

«مررت بمساجدِ» خطأ.

«مررت بمساجدَ» صحيح.

إذن الاسم الذي لا ينصرف إذا أضيف وجب صرفه، وإذا كان محلىً بـ«أل» وجب صرفه، وهذا الشطر أحسن وأوضح من منظومة ابن مالك في هذا الموضع.

فابن مالك يقول:

وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفْ مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ «أَلْ» رَدِفْ[1]

وقول الناظم«إضافة»؛ أي: يكون الاسم هو المضاف، أما إذا كان مضافًا إليه فإنه لا ينصرف؛ تقول: «نظرت إلىٰ قُرشٍ مساجدَ»؛ لأن «مساجد» مضاف إليه منصرف.

(١) الألفية: باب المعرب والمبني.

باب: الأسماء الخمسة

وَرَفْعُ خَمْسَةٍ مِنَ الأَسْمَاءِ ... بِـ«الوَاوِ» ثُمَّ جَرُّهَا بِـ«اليَاءِ»

وَنَابَ عَنْ نَصْبِ الجَمِيعِ «الأَلِفُ» ... وَفِيَ «أَبٌ»، «أَخٌ»، «حَمٌ»، وَ«ذُو»، و«فُو»

وَالشَّرْطُ فِي إِعْرَابِهَا بِمَا سَبَقْ ... إِضَافَةٌ لِغَيْرِ «يَاءٍ» مَنْ نَطَقْ

وَكَوْنُهَا مُفْرَدَةً مُكَبَّرَهْ ... كَـ«جَا أَخُو أَبِيكَ ذَا مَيْسَرَهْ»

الشرح

الأسماء الخمسة هي: «أبٌ»، «أخٌ»، «ذو»، «حم»، «فو» تُرفع بالواو، وتُجر بالياء، وتُنصب بالألف، والدليل على هذا الإعراب هو كلام العرب، وقد عرفنا أن ذلك لغة العرب من القرآن ومن السنة ومن تتبع العرب في أوديتهم وشعابهم وجبالهم وصحرائهم؛ فإن علماء اللغة تعبوا تعبًا عظيمًا في تنقية اللغة.

قال الله تعالى: ﴿ٱرْجِعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ فَقُولُواْ يَٰٓأَبَانَآ﴾ [يوسف: ٨١]. ﴿إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ﴾: مجرورة بالياء، ﴿يَٰٓأَبَانَآ﴾: منصوبة بالألف.

ونحو قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ هُودٌ﴾ [الشعراء: ١٢٤]. ﴿أَخُوهُمْ﴾: رفعها بالواو.

إذن ترفع هذه بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء.

وقول المؤلف: رفعها بالواو وجرها بالياء ونصبها بالألف هُو الصحيح.

مثال ذلك: «جاء أبُو زيد».

«جاء»: فعل ماضٍ.

«أبُو»: فاعل مرفوع وعلامة رفعه «الواو» نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأسماء الخمسة.

لا تقول: «أبو» مرفوع بضمة مقدرة على «الواو»، بل تقول: «الواو» نفسها هي علامة الإعراب.

«أبو»: مضاف، «زيد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

شروط إعراب الأسماء الخمسة بما سبق:

الأول: «إِضَافَةٌ»: يشترط أن تكون مضافة، فإن كانت غير مضافة تُرفع بالضمة وتنصب بالفتحة وتجر بالكسرة.

تقول: «جاء أبٌ كبيرٌ».

«أب»: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة؛ لأنه غير مضاف.

وتقول: «مررت بأخٍ كريمٍ».

«الباء»: حرف جر، «أخ»: اسم مجرور بالباء وعلامة جرِّه الكسرة الظاهرة في آخره.

فصار إذن؛ الشرط الأول: الإضافة، فإن كانت غير مضافة تعرب بالحركات الظاهرة؛ رفعًا بالضمة، ونصبًا بالفتحة، وجرًّا بالكسرة.

الثاني: «لِغَيْرِ يَاءِ مَنْ نَطَقْ»؛ أي: لغير «ياء المتكلم»، فإن أضيفت إلىٰ «ياء المتكلم» لا تعرب هذا الإعراب؛ تعرب بالحركات مقدرة علىٰ ما قبل «ياء المتكلم».

تقول: «جاء أبي»:

«جاء»: فعل ماضٍ، «أب»: فاعل مرفوع بضمة مقدرة علىٰ آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، «أب»: مضاف، و«الياء»: مضاف إليه.

قال الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى﴾ [ص: ٢٣].

﴿أَخِى﴾: خبر ﴿إِنَّ﴾، مرفوع بضمة مقدرة علىٰ ما قبل «ياء المتكلم»، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، «أخ»: مضاف، و«الياء»: مضاف إليه مبني علىٰ السكون في محل جر.

الشرط الثالث: «وَكَوْنُهَا مُفْرَدَةً»: أن تكون مفردة، إن كانت مثنىٰ أُعْرِبت إعراب المثنىٰ ترفع بالألف، وتنصب بالياء، وتجر بالياء؛ وإن كانت جمع تكسير تعرب بالحركات.

نحو قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا﴾ [الزخرف: ٢٣].

﴿ءَابَآءَنَا﴾: منصوبة بالفتحة؛ لأنها جمع تكسير.

﴿وَإِن كَانُوٓا۟ إِخْوَةً﴾ [النساء: ١٧٦]. تخلف شرطان: أنها غير مفردة، وأنها غير مضافة.

الشرط الرابع: أن تكون «مُكَبَّرَةً»، وعكسه التصغير، تقول: «هذا أبوك»، صغِّر «أبوك» تقول: «هذا أُبَيُّك»؛ فإن كانت مصغرة تعرب بحركاتٍ ظاهرةٍ؛ رفعًا بالضمة ونصبًا بالفتحة وجرًّا بالكسرة.

بقي أن تكون «ذُو» بمعنىٰ صاحب-ما ذكرها المؤلف-؛ احترازًا من «ذُو» بمعنىٰ «الَّذِي» وَهي لغة طيئ، فطيئ يجعلون «ذو» بمعنىٰ: «الذي» كما قال شاعرهم:

فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي ... وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ[1]

---

(١) هذا أحد أبيات خمسة أوردها أبو تمام في «ديوان الحماسة»، لسنان بن الفحل الطائي، في اختصام وقع بين فريق من طيئ وجماعة من بني فزارة على ماء.

فالشاهد: «بئري ذُو» ولم يقل: «ذي»؛ وأتىٰ بعدها بفعل صلة الموصول؛ يعني: وبئري الذي حفرت والذي طويت.

إذن نضيف شرطًا خامسًا في «ذو»: أن تكون بمعنىٰ: صاحب.

المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ جعل «فو» بهذا اللفظ، أما لو جاءت «فم» فتعرب بالحركات الظاهرة.

صارت الشروط خمسة، وستة علىٰ الشرط المتعلق بـ«فو» وهو خلوها من الميم.

وأتىٰ المؤلف بمثال فيه الشروط وفيه حالات الإعراب الثلاثة.

قال:

..... كـ«جا أخُو أبيهم ذا ميسره»

حُذفت «الهمزة» في «جاء» في قول الشاعر محذوفة للضرورة.

«جاء»: فعل ماضٍ مبني علىٰ الفتح.

«أخُو»: فاعل جاء مرفوع وعلامة رفعه «الواو» نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأسماء الخمسة.

«أخُو»: مضاف، «أبي»: مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة؛ لأنه من الأسماء الخمسة.

«أبي»: مضاف، و«الهاء»: مضاف إليه مبني علىٰ الكسر في محل جر، و«الميم» للجمع.

«ذا ميسرة»؛ «ذا»: حال مِن «أخُو» أو «أبيهم»؟ حال من «أخو»؛ لأنه إذا وجد مضاف ومضاف إليه، فالحال تكون للمضاف -هذا الأكثر-، فـ«ذا»: حال من «أخو» منصوب وعلامة نصبه «الألف» نيابةً عن الفتحة؛ لأنه من الأسماء الخمسة.

«ذا»: مضاف، و«ميسرة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

خلاصة الباب:

أن الأسماء الخمسة خرجت عن الأصل، فالأصل أن يكون المرفوع بالضمة والمنصوب بالفتحة والمجرور بالكسرة، لكنها ترفع بـ «الواو» نيابة عن الضمة، وتنصب بـ «الألف» نيابة عن الفتحة، وتجر بـ «الياء» نيابة عن الكسرة، لكن بشروط خمسة: أن تكون مضافة لغير ياء المتكلم، وأن تكون مفردة، وأن تكون مكبرة، وأن تكون «ذو» بمعنىٰ: «صاحب»، والمؤلف ذكر «فو» بدون «ميم» فلابد أن تكون علىٰ هذا اللفظ، والله أعلم.

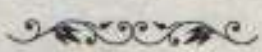

باب: المثنى

وَالرَّفْعُ فِي كُلِّ مُثَنًّى بِـ«الأَلِفْ» وَالنَّصْبُ وَالجَرُّ بِـ«يَاءٍ» وَأَضِفْ

لِـ«اثْنَيْنِ» وَ«اثْنَتَيْنِ» هَذَا الْعَمَلا كَذَا مَعَ الْمُضْمَرِ «كِلَتَا» وَ«كِلَا»

نَحْوُ: «اشْتَرَى الزَّيْدَانِ حُلَّتَيْنِ كِلَاهُمَا لِاثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ»

الشرح

المثنَّى: كل ما دل على اثنين أو اثنتين بزيادة أغنت عن متعاطفين متفقين لفظًا ومعنًى.

وقولنا: «دل على اثنين» خرج به المفرد؛ لأنه دل على واحد، وخرج به الجمع؛ لأنه دل على أكثر من اثنين.

وقولنا: «بزيادة أغنت عن متعاطفين» خرج به ما دل على اثنين بزيادة لا تغني عن متعاطفين مثل كلمة: «اثنين» فإنه ليس مثنى، ولكنه ملحق بالمثنى؛ لأنها لا تُفرد.

وقولنا: «أغنت عن متعاطفين»: مثل «المحمدان» أصلهما: «محمد ومحمد».

«متفقين لفظًا ومعنًى»، فإن اختلفا لفظًا أو معنًى فإنه يكون ملحقًا بالمثنى.

مثال ما اختلفا لفظًا ومعنًى: «القمران» يراد بهما: الشمس، والقمر، لا نقول: هذا مثنى، نقول: هذا ملحق بالمثنى؛ لأنهما اختلفا لفظًا ومعنًى.

«جاء العمران» يراد بهما: أبو بكر، وعمر، اختلفا لفظًا فقط؛ لأن كليهما إنسان، فـ«العمران» ملحق بالمثنَّى وليس مثنى حقيقة؛ لأنه لا يغني عن متعاطفين متفقين لفظًا ومعنى.

ومثال المعنى: نحو: «كلا»، و«كلتا» فإنهما ليس فيهما زيادة ولا يتفكان؛ بمعنى: أن التثنية فيهما لا يغني عن متعاطفين، لو قلت: «كل كل» فإن المعنى يختلف اختلافًا كبيرًا.

حكم المثنى: أنه يرفع بـ«الألف»، وينصب ويجر بـ«الياء»، وفي حالتي الجر والنصب يُفتح ما قبل «الياء» ويُكسر ما بعدها.

تقول: «جاء الرجلانِ»: «الرجلان»: بـ«الألف»؛ لأنه مثنًى.

وتقول: «رأيت الرَّجُلَيْنِ»: «الرجلين»: بـ«الياء»؛ لأنه مثنًى.

و«مررت بالرجلَينِ»: «الرجلين»: بـ«الياء»؛ لأنه مثنى.

هذا المعروف في اللغة العربية، وفي لغات شاذة قليلة تلزمه «الألف» دائمًا، فتقول: «قام الرجلانِ»، «رأيت الرجلانِ»، «مررت بالرجلانِ».

وفي لغة ثانية بدلًا من أن يكون مكسور «النون» يجعلونه مفتوح «النون»، فيقول:

«رأيت الرجلينَ»، «مررت بالرجلينَ».

ولكن كل هذه من غير اللغات المشهورة المعروفة.

والحاصل: أن المثنى يرفع بالألف، وينصب ويجر بالياء. يلحق به أربع كلمات؛ ولهذا قال المؤلف: «وَأَضِفْ لِاثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ هَذَا الْعَمَلَا».

«اثنان» للمذكَّر، و«اثنتان» للمؤنث: تقول: «جاءني رَجُلَان اثْنَان»، و«رأيت رجلين اثنين»، «مررت برجلين اثنين».

قال الله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١]. هذا المثال فيه مثنى وفيه ملحق به.

-المثنى: ﴿إِلَٰهَيْنِ﴾ لأنه تثنية «إله».

-وأما الملحق به: فهو قوله ﴿ٱثْنَيْنِ﴾.

«كِلَا مَعَ الْمُضْمَرِ كِلْتَا وَكِلَا»: «كلتا وكلا» لا تكونان إلا مضافتين دائمًا، لكن إما أن يُضافا إلى ضمير أو يضافا إلى اسم ظاهر، دائمًا مضافتان، ولكن إن أضيفتا إلى ضمير ألحقتا بالمثنى، وإن أضيفتا إلى اسم ظاهر ألحقتا بالمعتل بـ«الألف»، فتلزمان «الألف» دائمًا وتكونان معربتين بالحركات المقدرة.

قال الله تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾ [الكهف: ٣٣] هذه غير ملحقة؛ لأنها ما أضيفت إلى ضمير مضافة إلى «الجنتين» وهي اسم ظاهر.

﴿كِلْتَا﴾: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على «الألف»، منع من ظهورها التعذر.

﴿كِلْتَا﴾: مضاف، و﴿ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾: مضاف إليه مجرور بالإضافة وعلامة جرِّه «الياء» نيابة عن الكسرة؛ لأنه مثنًى، و«النون» عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

قال المعربون: وينبغي في ياء التثنية أن تقول علامة جرِّه أو نصبه «الياء» المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها حتى لا تلتبس بـ«ياء جمع المذكر السالم»؛ لأن المذكر السالم -أيضًا- ينصب ويجر بـ«الياء»، لكن «الياء» في جمع المذكر السالم مكسور ما قبلها مفتوح ما بعدها.

خلاصة ما ذكر المؤلف: أن المثنى يرفع بـ«الألف»، وينصب ويجر بـ«الياء»، وذكر المؤلف مما يلحق به أربع كلمات وهي: «اثنان» و«اثنتان»، و«كلا» و«كلتا»، لكن «كلا» و«كلتا» يشترط فيهما أن يضافا إلى ضمير، فإن أضيفا إلى اسم ظاهر فهما معربان إعراب المقصور؛ يعني: يعربان بحركات مقدرة على «الألف»، منع من ظهورها التعذر.

حكم خبر «كِلَا» وَ«كِلْتَا»:

يجوز فيه أن يكون مطابقًا، وأن يكون غير مطابق؛ يعني تقول: «كِلَا الرَّجُلَيْن قائم»، و«كِلا الرَّجُلَيْن قائمان».

وقال الشاعر:

كِلاهُما حينَ جَدَّ الجَرْيُ بَيْنَهُمَا ... قَد أقْلَعَا وكِلا أنفيهما رابي[1]

جملة «قد أقلعا»: الخبر، وقد جاءت بالمثنى، فهذه مطابقة.

«وكلا أنفيهما رابي»: خبر «كلا» غير مطابق؛ لأنه لو كان مطابقًا لقال: «رابيان».

وأما قوله:

كِلانَا غَنِيٌّ عَنْ أخِيهِ حَيَاتَهُ ... وَنَحْنُ إذَا مِتنَا أشَدُّ تَغَانِيَا[2]

فليست مثلها؛ لأن «كلانا غنيٌّ»؛ أي: كل واحد منَّا غنيٌّ عن الآخر؛ فهي في تأويل المفرد.

ضرب المؤلف مثلاً؛ فقال:

نحْوُ: «اشْتَرَى الزَّيْدَانِ حُلَّتَيْنِ ... كِلْتَاهُمَا لِاثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ»

فـ«الزَّيْدَانِ»: مرفوعة بالألف، «حلتين»: منصوبة بالياء؛ وهذا مثنًى.

«كِلْتَاهُمَا»: مرفوعة ملحقة بالمثنى، «لِاثْنَيْنِ»: مجرورة وهي أيضًا ملحقة بالمثنى.

قال الله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾[طه: ٦٣]، يقال فيها: «الهاء» للتنبيه، و«ذان» لمبتدأ.

وأيضًا: أعربها هو على القول الراجح.

القول الثاني في المسألة: أن ﴿هَٰذَانِ﴾ مبنية على الألف في محل رفع؛ لأنهم يرون أن اسم الإشارة مطلقًا مبني لنا وسبق أن المثنى من اسم الإشارة، والمثنى من الموصول معرب؛ لأن تثنيته أبعدته عن مشابهة الحروف؛ فصار معربًا.

﴿وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾[النحل: ٥١]، ﴿أَوَلَمْ نَجْعَل لَّهُۥ عَيْنَيْنِ﴾[البلد: ٨]، ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾[المائدة: ٢٣]، ﴿فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾[المائدة: ٦].

فالمشهور في اللغة أن يرفع المثنى بـ«الألف» نيابة عن الضمة، وينصب بـ«الياء» نيابة عن الفتحة، ويجر بـ«الياء» نيابة عن الكسرة. هذا المشهور وما جاء في القرآن.

---

(١) البيت للفرزدق، انظر «الخصائص»(٢/ ٤٢٣).

(٢) البيت لعبد الله بن معاوية، ونسب إلى المُغيرة ابن حَبْناء التَّميمي.

باب: جمع المذكر السالم

وَارْفَعْ بِـ«وَاوٍ» جَمْعَ تَذْكِيرٍ سَلِمْ وَنَصْبُهُ كَالْجَرِّ بِـ«الْيَاءِ» لَزِمْ

الشرح

«السالم» وصف «للجمع»؛ أي: سَلِم فيه بناء المفرد، لا يتغير المفرد.

مثل: «مسلم» جمعه جمع مذكر سالم: «مسلمونَ»؛ فالمفرد لم يتغير بل بقي سالمًا؛ فلذلك سُمي جمع مذكر سالمًا.

وتقول: «زيدٌ» عَلَمٌ لرجل، جمعه جمع مذكر سالم: «زيدون» لم يتغير.

لكن كلمة «رَجُل» فجمعها على «رِجَال» فهذا يُسمَّى جمع تكسير؛ لأنه تغير، «رَجُل»: «الراء» مفتوحة بعدها «جيم» مضمومة و«اللام» على حسب العوامل؛ التغير: كُسرت «الرَّاء» بعد الفتح، وفُتحت «الجيم» بعد الضم، وزيدت «الألف» بين «الجيم» و«اللام».

إذن؛ جمع التكسير ليس داخلًا في هذا الباب.

إعراب جمع المذكر السالم:

جمع المذكر كغيره من الجموع يدل على ثلاثة فأكثر، والمثنى يدل على اثنين فقط، قال: «وَارْفَعْ بِـ«وَاوٍ» جَمْعَ تَذْكِيرٍ سَلِمْ».

١ -يرفع بـ«الواو» نيابة عن الضمة، فتقول: «انتصر المسلمون في بدر»:

«المسلمون»: فاعل مرفوع وعلامة رفعه «الواو» نيابة عن الضمة؛ لأنه جمع مذكر سالم، و«النون»: عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

وتقول: «هؤلاء المسلمون»، فتقول «المسلمون»: خبر المبتدأ مرفوع بالواو نيابة عن الضمة؛ لأنه جمع مذكر سالم.

قال الله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١]

﴿أَفْلَحَ﴾: فعل ماضٍ.

﴿ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه جمع مذكر سالم.

﴿ٱلَّذِينَ هُمْ فِى صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ﴾ [المؤمنون: ٢]

﴿خَٰشِعُونَ﴾: مثلها، لكنها خبر المبتدأ.

لكن لو قلت: «جاء المسلمين» خطأ؛ لأنها ترفع بـ «الواو»، لابد أن تقول: «المسلمون»، وتقول: «جاء المسلمان» صحيح، لكنه مثنىٰ وليس بجمع.

يقول: «وَنَصْبُهُ كالْجرِّ بِـ«الْيَاءِ» لَزِمْ».

يعني: لزم أن يكون نصبه بالياء كما أن جره كذلك بالياء.

مثال النصب: قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الأحزاب: ٣٥]

﴿ٱلْمُسْلِمِينَ﴾: منصوب لأنه اسم «إن»، وعلامة نصبه «الياء» نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مذكر سالم.

وقال تعالىٰ: ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٣]

﴿بَشِّرِ﴾: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: «أنتَ».

﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾: مفعول به منصوب وعلامة نصبه «الياء» نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مذكر سالم، و«النون»: عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

وفي الجرِّ؛ يقول الله تعالىٰ: ﴿وَوَيْلٌ لِّلْكَٰفِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ٢]

﴿لِّلْكَٰفِرِينَ﴾: «اللام»: حرف جر، ﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾: اسم مجرور بـ«اللام» وعلامة جرِّه «الياء» نيابة عن الكسرة؛ لأنه جمع مذكر سالم، و«النون» عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

وقال تعالىٰ: ﴿وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩]

﴿لِلْمُسْلِمِينَ﴾: «اللام» حرف جر، و﴿ٱلْمُسْلِمِينَ﴾: اسم مجرور بـ«اللام»، وعلامة جره «الياء» نيابة عن الكسرة؛ لأنه جمع مذكر سالم.

لو قلت: «هذا بيت للمقيمون» خطأ؛ لأن اللام حرف جر، فإذا كان اسمًا مجرورًا بـ«اللام» فإنه يجر بـ «الياء»، ولا يجر بـ «الواو» فيكون خطأ.

القاعدة:

إذا كان جمع المذكر السالم مجرورًا لابد أن يكون بـ «الياء»، وإذا كان منصوبًا لابد أن يكون بالياء؛ ولهذا قال: «وَنَصْبُهُ كالْجرِّ بِـ«الْيَاءِ» لَزِمْ».

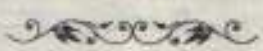

فصل: الملحق بجمع المذكر السالم

كَـذَاكَ مُلْحَـقٌ بِهَـذَا البَـابِ كَـ«الْـمُتَّقُونَ هُـمْ أُولُـو الأَلْبَـابِ»

وَ«ارْحَـمْ ذَوِي القُرْبَـىٰ مِـنَ الأَهْلِينَـا تَـسْكُنْ بِـدَارِ الخُلْـدِ عِلِّيِّينَـا»

الشرح

«كَذَاكَ»؛ أي: كجمع المذكر السالم ملحقٌ به؛ فالملحق به مثله في أنه يُرفع بالواو ويُنصب بالياء ويُجر بالياء.

وجمع المذكر السالم كما قلنا: لابد أن يكون مفردًا زِيدَتْ عليه الواو والنون في الرفع، أو الياء في حالتي النصب والجر.

ولابد أن يكون لمذكر ولابد أن يكون لعاقل.

كـ«الْمُتَّقُونَ هُمْ أُولُو الأَلْبَابِ»:

«كالْمُتَّقُونَ»: كيف قال «كالْمُتَّقُونَ» و«الكاف»: حرف جر؟

نقول: لأن المؤلف ما أراد أن تدخل الكاف علىٰ هذه الكلمة التي هي «المتقون»، وإنما أراد أن تدخل علىٰ كل الجملة، فالجملة إذن محكية، ولهذا نقول: «الكاف»: حرف جر، «المتقون هم أولو الألباب»: مجرور بالكاف، كل الجملة.

فـ«المتقون»: مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه جمع مذكر سالم؛ لأن «المتقون» جمع «متقٍ»، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

«هم» ضمير منفصل مبني علىٰ السكون لا محل له من الإعراب.

«أولو»: خبر، مرفوع بالمبتدأ وعلامة رفعه «الواو» نيابة عن الضمة؛ لأنه ملحق بالجمع المذكر السالم؛ لأنه ليس له مفرد، «أولو» بمعنىٰ: أصحاب.

لا تجد في اللغة العربية كلمة مشتقة من «أولو» علىٰ أنها مفرد لها، لما لم يكن لها مفرد صار لا يُوجد عندنا جمع مذكر سالم؛ لأنه لا يُوجد مفرد حتىٰ يسلم، أو لا يسلم وعلىٰ هذا نقول «أولو»: ملحق بجمع المذكر السالم.

«أولو»: مضاف، و«الألباب»: مضاف إليه مجرور بالإضافة، وعلامة جرِّه الكسرة الظاهرة في آخره.

إذن؛ هذا المثال تضمَّن جمعًا وملحقًا به.

وَارْحَـمْ ذَوِي القُرْبَـىٰ مِـنَ الأَهْلِينَـا .....

«ذَوي»: مفعول به؛ لأنه واقع عليه الفعل الذي قبلها؛ فتكون مفعولًا به منصوبًا وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة؛ لأنه ملحقٌ بجمعِ المذكر السالم.

وهو ملحق؛ لأنه ليس له مفرد، لكن قد يقول قائل: له مفرد «ذو» مفرده، و«ذوي» معناها: أصحاب؛ فله مفرد، أليس تقول: «جاءني ذو مالٍ»؛ أي: صاحب مال، إذا كانوا جماعة قلنا: «جاء ذوو مالٍ»؛ لكن هناك علةٍ ثانية: جمع المذكر السالم لابد أن يكون علمًا أو صفة؛ يعني: علم أو مشتق؛ علم مثل: «زيد»، «بكر»، «خالد» وما أشبهها، أو مشتق مثل: «قائم»، «قاعد»، «طالب»، «مأكول»، «مشروب»، «مضروب»، «أطول»، «أكمل» وما أشبهها، وهنا «ذَوي» ليست علمًا ولا مشتقًّا، وإذا لم تكن علمًا ولا مشتقًّا صارت ملحقة بجمع المذكر السالم.

إذن؛ «ذوي» أو «ذوو»: ملحقة بجمع المذكر السالم، ومعربة إعراب جمع المذكر السالم.

تقول: «جاءني ذوو مالٍ»:

«جاء»: فعل ماضٍ، و«النون»: للوقاية، و«الياء»: ضميرٌ مبنيٌّ على السكون في محل نصب مفعول به؛ لأنها ليست علمًا ولا مشتقًّا.

«ذوو» فاعل مرفوع وعلامة رفعه «الواو» نيابة عن الضمة؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

«ذوو»: مضاف، و«مال»: مضاف إليه مجرور بالإضافة وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره.

أما مثال المؤلف: «وارحم ذوي القربى من الأهلينا» فنقول:

«ارحم»: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل: مستتر وجوبًا تقديره «أنت».

«ذوي»: مفعول به منصوب وعلامة نصبه «الياء» نيابة عن الفتحة؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

«ذَوي»: مضاف، «القربى»: مضاف إليه مجرور بالإضافة وعلامة جرِّه كسرة مقدرة على الألف مَنَع مِن ظهورها التعذر.

«مِن»: حرف جر، «الأَهْلِينَا»: اسم مجرور بـ«من» وعلامة جرِّه الياء نيابة عن الكسرة؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم؛ لأن مفرده «أهل» وهو جمع الجمع، ثم ليس هو علمًا ولا مشتقًّا، و«النون»: عِوَض عن التنوين في الاسم المفرد، قال الله تعالى: ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾ [الفتح: ١١]، ﴿وَأَهْلُوهَا﴾: بالرفع؛ لأنه معطوف على الفاعل، والمعطوف على المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه «الواو» نيابة عن الضمة؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، «أهل»: مضاف، و«نا»: مضاف إليه مبني على السكون في محل جر.

أما قول المؤلف: «الأهلينا»؛ فـ«النون» عوض عن التنوين في الاسم المفرد، و«الألف» للإطلاق.

..... تسكن بدار الخلد عِلِّيِّينا

«تسكن»: جواب الأمر في قوله: «وارحم».

«بدار الخلد»: جار ومجرور ومضاف إليه.

وقوله: «عليينا»: عطف بيان ومحلها الجر، فهي إذن مجرورة بالياء نيابة عن الكسرة؛ لأنها ملحقة بجمع المذكر السالم، و«النون» عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

قال الله تعالىٰ: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ ﴿١٨﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾ [المطففين: ١٨-١٩]

الأولىٰ: ﴿عِلِّيِّينَ﴾، والثانية: ﴿عِلِّيُّونَ﴾.

﴿عِلِّيِّينَ﴾: اسم مجرور بـ«في» وعلامة جرِّه «الياء» نيابة عن الكسرة؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

﴿عِلِّيُّونَ﴾: خبر المبتدأ «ما» مرفوعة بالواو نيابة عن الضمة؛ لأنها ملحقة بجمع المذكر السالم؛ لأنها ليست لها مفرد ولا تدل علىٰ مذكر، وإنما تدل علىٰ بقعة وليست تدل علىٰ عاقل.

وعلىٰ كل حال: فجمع المذكر السالم يرفع بـ«الواو» نيابة عن الضمة، وينصب ويجر بـ«الياء» نيابة عن الفتحة في النصب ونيابة عن الكسرة في الجر، والملحق به مثله، والله أعلم.

باب: جمع المؤنث السالم

وَكُلُّ مَجْمُوعٍ بِـ«تَاءٍ» وَ«أَلِفْ» فَرَفْعُهُ بِضَمَّةٍ لَا يَخْتَلِفْ

وَالنَّصْبُ مِثْلُ الجَرِّ بِالكَسْرِ جُعِلْ كَذَاكَ مَا سُمِّيَ بِهِ وَمَا حُمِلْ

كَـ«وَافِتِ الهِنْدَاتُ أَذْرِعَاتِ» وَ«اعْرِفْ أُولَاتِ الفَضْلِ بِالصِّلَاتِ»

الشرح

كلمة «الجمع»: احترازًا من المفرد والمثنىٰ. و«المؤنث»: احترازًا من المذكر.

و«السالم»: احترازًا من التكسير.

يقول المؤلف: «وكل مجموع بـ«تاءٍ» و«ألف»» بـ«تاء»: «الباء» للسببية؛ أي: بسبب التاء والألف.

أفادنا المؤلف: أن فيه زيادة ألف وتاء؛ لأجل الجمع.

فإن كانت «التاء» أصلية فليس جمع مؤنث سالمًا، وإن كانت «الألف» أصلية فليس جمع مؤنث سالمًا.

لابد أن يكونا زائدتين.

تقول: «هند- هندات»، «زينب- زينبات»، «سُعاد-سُعادات»، وعلىٰ هذا قِس.

«بيت- أبيات- بيوت»، «أبيات» هل هي جمع مؤنث سالم؟ لا؛ لأن «التاء» أصلية موجودة بالمفرد. فليست جمع مؤنث سالمًا، «غزاة» من «غازي» ليست جمع مؤنث سالمًا، فـ «التاء» أصلية، لكن «الألف» ليست أصلية فلا تكون جمع مؤنث سالمًا.

«غزاة»-«دعاة»-«رماة»-«قضاة» وما أشبه ذلك، نقول: وهذه ليست جمع مؤنث سالمًا؛ لأن «الألف» أصلية؛ لأن «غزاة» أصلها: «غزوة»، «رماة» أصلها: «رُمية»، هذا هو السبب أنها لا تكون جمع مؤنث سالمًا؛ لأن «التاء» أصلية.

قلنا: إن جمع المذكر السالم يُعرب بالحروف لا بالحركات؛ فيُرفع بـ «الواو»، ويُنصب ويُجر بـ «الياء» المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها.

وأما قوله: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ﴾ [ص: ٤٧] ﴿ٱلْمُصْطَفَيْنَ﴾: مفتوح ما قبل الياء؛ لأن حرف الإعراب محذوف، وأصلها: «المصطفيين»، الذي حُذف آخر الكلمة؛ لأن الياء الثانية علامة الإعراب لا تُحذف، وحُذفت الياء؛ لأنها ساكنة، وياء الإعراب ساكنة علىٰ القاعدة:

إن ساكنان التقيا اكسر ما سبق وإن يكن لينًا فحذفه استحق

ثم قال المؤلف: «باب جمع المؤنث السالم»، هناك جمع غير سالم؛ جمع التكسير مثل: «الهنود»، «النساء».

أما نحو: «مسلمة» فتجمع جمع مؤنث سالم، نحو: «مسلمات»؛ لأن «التاء» التي في المفرد للتأنيث وليست أصلية؛ لأن مفردها «مسلم»، فـ «تاء التأنيث» مربوطة؛ و«تاء الجمع» مفتوحة.

فإن كانت «الألف» أصلية فليست جمع مؤنث سالمًا مثل: «قضاة»-«غزاة»-«هداة»؛ لأن «الألف» هنا أصلية، لأن أصلها: «قُضَيَة»، «غُزَيَة».

وإن كانت «التاء» أصلية فليست جمع مؤنث سالمًا مثل: «أبيات»؛ لأن مفردها: «بيت»، فالتاء أصلية، والدليل وجودها في المفرد.

فجمع المؤنث السالم يُرفع بالضمة في حالة الرفع؛ فتقول: «جاءت الهنداتُ»، «هذه الهنداتُ»، و«هذه سياراتٌ»، «هذه شجراتٌ»، «التحياتُ لله والصلواتُ والطيباتُ».

أما في النصب فقال: «وَالنَّصْبُ مِثْلُ الجَرِّ بالكَسْرِ جُعِلْ».

جعل العرب نصب الجمع المؤنث السالم بالكسرة كما جعلوا الجر بالكسرة، جرُّه بالكسرة علىٰ الأصل، وأما نصبه علىٰ الكسرة فهو علىٰ خلاف الأصل.

قال الله تعالىٰ: ﴿لِّيُدْخِلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾[الفتح: ٥].

﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾: مفعول به منصوب.

﴿ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾: معطوف عليه منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة.

وقال تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ﴾[النور: ٤].

﴿ٱلْمُحْصَنَٰتِ﴾: مفعول به منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مؤنث سالم، ومفرده: «محصنة».

ويجر أيضًا بالكسرة، قال الله تعالىٰ: ﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ﴾[البقرة: ١٩٨].

﴿عَرَفَٰتٍ﴾: ملحق بالجمع حكمه كحكمه.

وقال تعالىٰ: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٍ سَٰٓئِحَٰتٍ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا﴾[التحريم: ٥]. ﴿مُسْلِمَٰتٍ﴾ منصوبة؛ ﴿مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٍ سَٰٓئِحَٰتٍ ثَيِّبَٰتٍ﴾ كلها منصوبة بالكسرة؛ لأنها جمع مؤنث سالم، «مسلمات» جمع «مسلمة»، «مؤمنات» جمع «مؤمنة»، «قانتات» جمع «قانتة»، «تائبات» جمع «تائبة»، «عابدات» جمع «عابدة»، «سائحات» جمع «سائحة»، «ثيبات» جمع «ثيب».

«أبكارًا» منصوبة بالفتحة، لكنها ليست جمع مؤنث سالمًا، بل هي جمع تكسير، والمفرد: «بِكر».

إذن؛ صار جمع المؤنث السالم ينصب بالكسرة، ويجر أيضًا بالكسرة.

قال الله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ﴾[النور: ٣١].

﴿ٱلْمُحْصَنَٰتِ﴾: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مؤنث سالم.

«كَذَاكَ مَا سُمِّي بِهِ وَمَا حُمِلْ»:

ما سُمي به من الجمع وهو مفرد مثل: «عَرَفَات» فهو اسم مكان واحد، ولكنه سُمي بالجمع؛ فكل ما دل علىٰ واحد في المعنىٰ وسُمي بالجمع فهو ملحق به؛ مثلما قلنا في جمع المذكر السالم؛ لأنه لا يجري علىٰ الجمع، فكل واحد وضع له جمع فهو ملحق به؛ ولهذا قال: «كَـ«وَافَتِ الهِنْدَاتُ أَذْرِعَاتِ»:

«الكاف»: حرف جر.

«وافت الهندات أذرعات»: اسم مجرور بالكاف وعلامة جرِّه الكسرة المقدرة علىٰ آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهو علىٰ كل الجملة، والتقدير: كهذا المثال، وفيه رأي آخر: أن الكاف دخلت علىٰ اسم مجرور محذوف والتقدير: «كقولك: وافت الهندات أذرعات».

«وافت»: فعل ماضٍ مبني علىٰ الفتح المقدر علىٰ «الألف» المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين.

«التاء»: «تاء التأنيث» وحُرِّكت بالكسر؛ لالتقاء الساكنين.

«الهندات»: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة.

«أذرعات»: مفعول به منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة؛ لأنه ملحق بجمع المؤنث السالم.

كلمة: «أذرعات» هنا تمهيد لقوله: «ما سُمي به»، فإن «أذرعات» اسم موضع واحد، سُمي بـ «أذرعات»، و«أذرعات» جمع، فيكون على هذا ملحقًا بالجمع؛ لأنه لم يُرَد به معنى الجمع، وإنما أريد به المحل المعروف.

ثم قال: «وَاعْرِفْ أُولات الْفَضلِ بِالصَّلاتِ»:

«أولات»: هذه ملحقة بجمع المؤنث السالم؛ لأنها تدل على الجمع الصحيح، لكن ليس لها مفرد، فحُملت على الجمع؛ ولهذا تقول:

«اعرف»: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله مستتر وجوبًا تقديره «أنت».

«أولات»: مفعول به منصوب لـ«اعرف» وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة؛ لأنه ملحق بجمع المؤنث السالم.

وقوله: «بِالصَّلاتِ»:

«الباء»: حرف جر مبني.

«الصلات»: اسم مجرور بالباء وعلامة جرِّه الكسرة الظاهرة في آخره، وهي جمع مؤنث سالم؛ لأنه جمع «صلة».

المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ جيد؛ «الهندات» مثال للرفع، و«الصَّلات» مثال للجر، و«أذرعات» و«أولات» مثال للنصب.

فإن قلت: كيف كرر مثال النصب مرتين، ومثال الرفع والجر على مرة واحدة؟

نقول: لأنه مثَّل بمثلين:

- أحدهما: ملحق بجمع المؤنث السالم؛ لأنه سُمِّي به.

- الثاني: ملحق به ؛ لأنه حُمِل عليه وهو ملحق به في الإعراب.

وخلاصة هذا الباب:

أن جمع المؤنث السالم خارج عن الأصل في حالة النصب فقط؛ فإنه ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة، أما في حال الرفع وفي حال الجر فإنه على الأصل، والله أعلم.

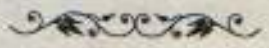

باب: الأفعال الخمسة

وَالرَّفْعُ بِـ«النُّونِ» لِأَفْعَالٍ تَكُونْ ... كَـ«يَفْعَلانِ، تَفْعَلِينَ، يَفْعَلُونْ»

وَالنَّصْبُ وَالجَزْمُ بِحَذْفِ «النُّونِ» ... كَـ«لِتَقْنَعَا لِتَرْضَيَا بِالدُّونِ»

الشرح

الأفعال الخمسة: كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة.

سُميت بالخمسة؛ لأن المتصل به «ألف الاثنين» يكون بـ «الياء» و«التاء».

والمتصل به «واو الجماعة» يكون بـ «الياء» و«التاء».

أمَّا المتصل به «ياء المخاطبة» يكون بـ «التاء» فقط.

وهذه الضمائر الثلاثة لا تتصل بفعل مضارع أوله «نون» أو «همزة».

حكم هذه الأفعال الخمسة:

ترفع بثبوت النون كـ«يفعلان»: ثبت فيه النون؛ اتصلت به ألف الاثنين، الصورة الثانية: «تفعلان».

«تفعلين»: فيه «ياء المخاطبة» مرفوع بـ«النون»، لا يُوجد لها صورة ثانية.

«يفعلون»: فيه «واو الجماعة» مرفوع بثبوت «النون»، و«الواو»: فاعل، الصورة الثانية: «تفعلون».

نعرب ونقول:

«يفعلان»: فعل مضارع مرفوع بثبوت «النون»، و«الألف»: فاعل مبني على السكون في محل رفع.

«تفعلين»: فعل مضارع مرفوع بثبوت «النون»، و«الياء»: فاعل مبني على السكون في محل رفع.

«يفعلون»: فعل مضارع مرفوع بثبوت «النون»، و«الواو»: فاعل مبني على السكون في محل رفع.

وينصب ويجزم بحذف «النون» مثل: «لِتَقْنَعَا لِتَرْضَيَا بِالدُّونِ».

«لتقنعا»: فعل مضارع مجزوم بـ «لام الأمر» وعلامة جزمه حذف النون، و«الألف»: فاعل.

«لترضيا»: «اللام»: حرف جر، «ترضيا»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» المضمرة جوازًا بعد «اللام»، وعلامة نصبه حذف النون، و«الألف»: فاعل.

«بالدون»: جار ومجرور.

و«الدون» أي: القليل؛ لأن الإنسان الذي يقنع يرضى بالقليل، والذي لا يقنع لا يرضى بالكثير فضلًا عن القليل.

المؤلف مثّل لما فيه «ألف الاثنين»، ومثال الذي فيه «واو الجماعة» كقوله تعالىٰ: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]. هذه فيها النصب والجزم.

﴿لَّمْ تَفْعَلُوا﴾: هذا مجزوم.

﴿وَلَن تَفْعَلُوا﴾: هذا منصوب.

إذا قال قائل: أنتم تقولون: إنه يجزم بحذف النون، ووجدنا في القرآن نونًا بعد الواو بفعل مجزوم في قوله تعالىٰ: ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ﴾ [الأنبياء: ٣٧]. ﴿تَسْتَعْجِلُونِ﴾: فعل مضارع مجزوم بـ«لا» وعلامة جزمه حذف النون، و«النون»: للوقاية وليست علامة رفع.

باب: قسمة الأفعال

وَالْفِعْلُ مَاضٍ ثُمَّ أَمْرٌ ثُمَّ مَا ... ضَارَعَ وَالْكُلُّ بِحَدٍّ عُلِمَا

فَالْقِ لِمَاضٍ بِالْبِنَا حَتْمًا عَلَىٰ ... فَتْحٍ وَلَوْ مُقَدَّرًا نَحْوُ: «انْجَلَىٰ»

وَابْنِ عَلَىٰ الْحَذْفِ أَوِ السُّكُونِ ... أَمْرًا كَـ«قُم» وَ«ادْعُ» و«قُلْ: صِلُونِي»

الشرح

الأفعال إذن، ثلاثة:

ماضٍ، ومضارع، وأمر، والدليل ليس الكتاب والسنة؛ لأن هذه مسألة ليست بشرعية لكن الدليل من التتبع، فإن علماء اللغة تتبعوا واستقرءوا فوجدوا أن هذه الأفعال ثلاثة أقسام: مثل: «قام»: هذا ماضٍ، «يقوم»: مضارع، «قم»: أمر، «ضرب- يضرب- اضرب»، «أكل- يأكل- كُل»، «فهم- يفهم- افهم»، «خرج- يخرج- اخرج».

الماضي: ما دل علىٰ حدث وزمن ماضٍ بهيئته مثل: «ضرب».

المضارع: ما دل علىٰ حدث في زمن حاضر، «يضرب»، «يقوم»، وقد تقترن به أدوات تجعله ماضيًا أو تجعله مستقبلًا.

الأمر: وهو ما دل علىٰ طلبٍ بهيئته في زمن المستقبل، وقلت: «بهيئته» حتىٰ لا يرد: «لا تفعل»، و«لتفعل» فهذا أمر طلب بواسطة لا الناهية، ولام الأمر، أما «قم»، «اجلس»، «اقعد» فيدل علىٰ الطلب بهيئته.

حكم الأفعال من حيث البناء والإعراب:

١- قسم مبني مطلقًا: الماضي والأمر.

٢- وقسم معرب أحيانًا ومبني أحيانًا: وهو الفعل المضارع.

فاقض لماضٍ بالبنا حتمًا على فتحٍ ولو مقدَّرًا نحو: «انجلى»

أي: أن الفعل الماضي يُبنىٰ حتمًا علىٰ الفتح ولو مقدرًا نحو: «انجلى»: فعل ماضٍ مبني علىٰ فتحٍ مقدر علىٰ آخره منع من ظهوره التعذر؛ لأنه معتل بـ«الألف».

وقوله: «ولو مقدرًا» ظاهره أن الماضي إذا اتصلت به واو الجماعة يبنىٰ علىٰ فتح مقدر مثل: «قاموا» فعل ماضٍ مبني علىٰ فتحٍ مقدر علىٰ آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة.

وفي: «ضربت»: «الباء» ساكنة، فنقول: مبني علىٰ فتح مقدر علىٰ آخره منع من ظهوره اتصاله بضمير رفع متحرك.

وهذا محل خلاف بين علماء النحو:

١- فمنهم من قال: إنه يُبنىٰ علىٰ فتح مقدر.

٢- ومنهم من قال: إنه يُبنىٰ علىٰ الضم مع واو الجماعة، وعلىٰ السكون مع ضمير الرفع المتحرك.

فيقولون مثلًا في «ضربوا»: فعل ماضٍ مبني علىٰ الضم لاتصاله بـ«واو الجماعة».

«ضربتُ»: فعل ماضٍ مبني علىٰ السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرك.

وكلا المذهبين يجوز الإعراب عليهما، المهم: أن الماضي يُبنىٰ علىٰ الفتح وعلىٰ الضم وعلىٰ السكون، والفتح: إما ظاهر وإما مقدر، فـ«ضرب» ظاهر، و«عمي» ظاهر، و«قضىٰ» مقدر.

وابنِ علىٰ الحذفِ أو السكونِ أمرًا كـ«قم» و«ادع» و«قل: صلوني»

الأمر: يُبنىٰ علىٰ الحذف أو السكون.

والحذف: إما حذف حرف العلة: وهذا إذا كان آخره حرف علة، تقول: «ارمِ» بحذف «الياء»؛ لأن الأمر مقتطع من المضارع لا الماضي، فنقول: «رَمَىٰ -يرمي - ارمِ»، «خشي- يخشىٰ- اخش» حُذفت «الألف»، «دعا- يدعو- ادعُ» حُذفت «الواو».

ويُعرف حرف العلة بالرجوع إلىٰ الفعل المضارع، إذا قلت: «جلا» ماضيًا، «يجلو» مضارع، «اجلُ» أمر مبني علىٰ حذف حرف الواو والضمة قبلها دليل عليها.

«سعىٰ- يسعىٰ- اسعَ»: «اسعَ» فعل أمر مبني علىٰ حذف «الألف»، والفتحة قبلها دليل عليها.

«قضىٰ- يقضي- اقضِ»: فعل أمر مبني علىٰ حذف «الياء»، والكسرة قبلها دليل عليها.

ويبنى على حذف النون: إذا اتصل به واو الجماعة، أو ألف الاثنين، أو ياء المخاطبة، والضمير يكون فاعلًا أو نائب فاعل، حسب السياق.

تقول مثلًا: «يفعلون»، الأمر للجماعة: «افعلوا» فعل أمر مبني على حذف النون، و«الواو»: فاعل.

الأمر للاثنين بالقيام: «قوما» فعل أمر مبني على حذف النون، و«الألف»: فاعل.

وإذا أمرت امرأة تقول: «قومي» فعل أمر مبني على حذف النون، و«الياء»: فاعل. فصار الحذف إما حذف حرف علة أو نون، والمؤلف أشار إليه، قال: «وَابْنِ عَلَى الحَذْفِ أَوِ السُّكُونِ»، لكن لم يبيّن المؤلف الحذف، لنرى المثال، قال:

....ك «قم» و«ادع» و«قل: صِلُوني»

بدأ بقوله: «كَقُمْ»؛ «قُمْ»: فعل أمر مبني على السكون، حُذفت «الواو» لالتقاء الساكنين، أما إذا كانت الميم غير ساكنة مثل «قُومُوا»: تأتي الواو، «قوما»: تأتي «الواو»، «قومي»: تأتي «الواو».

مثل من يقول:

إن ساكنان التقيا اكسر ما سبق وإن يكن لينًا فحذفه استحق

حكم بناء الفعل المضارع

وَابْنِ عَلَى الفَتْحِ مُضَارِعًا تَرَى تَأْكِيدَهُ جَاءَ بِـ«نُونٍ» بَاشَرَا

وَإِنْ يَكُنْ مُتَّصِلًا بِـ«نُونِ لِنِسْوَةٍ» فَابْنِ عَلَى السُّكُونِ

الشرح

يُبنى على الفتح؛ بشرط أن تتصل به «نون التوكيد» وأن يباشرها لفظًا وتقديرًا، فإن اتصلت به لفظًا لا تقديرًا فليس بمبني.

مثاله قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾[العلق: ١٥].

﴿لَنَسْفَعًۢا﴾: فعل مضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة.

﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾[الزمر: ٦٥].

﴿لَيَحْبَطَنَّ﴾: فعل مضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الشديدة.

اجتمع النونان في قوله تعالىٰ: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّٰغِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢].

﴿لَيُسْجَنَنَّ﴾ اتصلت به نون التوكيد الشديدة، ﴿وَلَيَكُونًا﴾ اتصلت به نون التوكيد الخفيفة.

وقد قلنا: لابد أن يباشر نون التوكيد لفظًا وتقديرًا احترازًا مما لو باشرها لفظًا لا تقديرًا، مثال الذي باشرها لفظًا لا تقديرًا، قوله تعالىٰ: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا﴾، فالفعل ﴿لَتَرْكَبُنَّ﴾ لم يبنَ علىٰ الفتح؛ لأن نون التوكيد باشرت الفعل لفظًا لا تقديرًا.

قوله تعالىٰ: ﴿فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: ٦].

﴿فَلَنَسْـَٔلَنَّ﴾: آخر الفعل «اللام» مبني علىٰ الفتح؛ لأن نون التوكيد متصلة به لفظًا وتقديرًا؛ فبني علىٰ الفتح.

﴿ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ﴾ [التكاثر: ٨] لم يُبْنَ علىٰ الفتح؛ لأن «النون» اتصلت به لفظًا لا تقديرًا؛ لأن أصل «تسألن»: تسألونن، فهنا «الواو» و«النون» علامة الرفع، والنون المشددة للتوكيد، حُذفت نون الرفع لتوالي الأمثال، وتبقىٰ نون التوكيد؛ لأنه جيء به لمعنًىٰ وهو توكيد الفعل، بقي عندنا واو الجماعة ونون التوكيد، ونون التوكيدة مشددة، والمشدد أوله ساكن و«الواو» ساكنة، فهل نحذف «الواو» وهي عمدة فهي فاعل، أم نحذف النون الساكنة، إذا حذفنا النون الساكنة قطعنا النون المشددة، ثم بقيت «نون» مفتوحة لا يُدرىٰ هل هي للرفع أم للتوكيد؛ فَزَالَ المقصودُ من حضورها، نحذف «الواو» وهي عمدة، لكن نضع علامة وهي الضمة، هذا هو فلسفة هذا الإعراب كما يقول المعربون.

علىٰ كل حال: نون التوكيد إن باشرت الفعل بألَّا يكون بينها وبينه أشياء محذوفة؛ فالفعل مبني علىٰ الفتح، وإن كان بينها وبين الفعل أشياء محذوفة فإن الفعل يكون مُعربًا.

تعرب الآن: ﴿فَلَنَسْـَٔلَنَّ﴾ و﴿لَتُسْـَٔلُنَّ﴾:

﴿فَلَنَسْـَٔلَنَّ﴾: «اللام» موطئة للقسم، و«نسأل»: فعل مضارع مبني علىٰ الفتح؛ لاتصاله بـ«نون التوكيد»، و«النون»: حرف دالٌّ علىٰ التوكيد، وفاعل «نسألن» مستتر وجوبًا تقديره: «نحن».

﴿لَتُسْـَٔلُنَّ﴾: «اللام»: موطئة للقسم، «تسألن»: فعل مضارع مرفوع حُذفت نون الرفع منه لتوالي الأمثال، وحُذفت واو الجماعة منه لالتقاء الساكنين، وبقيت نون التوكيد؛ فـ«النون» هنا حرف دالٌّ علىٰ التوكيد، ونائب الفاعل هو «الواو» المحذوفة لالتقاء الساكنين.

يقول المؤلف:

وَإِنْ يَكُنْ مُتَّصِلًا بِنُونِ ... لِسُوَةٍ فَابْنِ عَلَى السُّكُونِ

إذا اتصلت نون التوكيد[1] بالفعل المضارع بُني على السكون.

تقول: «النساء يَدْعُونَّ»، «الرجال يَدْعُونَّ»:

«يَدْعُونَّ»: للنساء وللرجال.

لكن يزول التشبه بأنك إذا قلت: «يدعون» للرجال تقول:

«يدعون»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، و«الواو»: فاعل، «النون»: حرف و«الواو»: اسم. «واو الفعل» حذفت لالتقاء الساكنين.

وأصل «يدعون»: «يدعوون» مثل «يشكرون».

«النساء يدعون»:

«يَدْعُونَ»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بـ«نون النسوة».

و«نون النسوة»: فاعل - اسم لا حرف - مبني على الفتح في محل رفع.

فنجد أن سياق الكلام هو الذي يُبين نوع الفعل.

فصار الفعل المضارع إذا اتصلت به «نون النسوة» يُبنى على السكون، تقول: «النساء يَقُمْنَ»، «النساء يَضْرِبْنَ»، «النساء يَفْهَمْنَ»، «النساء يَدْعُونَّ»، «النساء يَغْزُونَّ»، «النساء يَرْمِينَّ»، «النساء يَخْشَيْنَ» هل هي «نون النسوة» أم «نون التوكيد».

فالذي يُبَيِّنُ «نون النسوة» من «نون التوكيد» هو السياق.

إعراب «النساء يضربن»:

«النساء»: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة.

«يضربن»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بـ«نون النسوة»، و«نون النسوة»: فاعل مبني على الفتح في محل رفع.

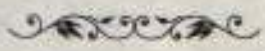

(١) هكذا قال الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في الشرائط، في حين كان يتحدث عن «نون النسوة» ولعله سبق لسان.

إعراب الفعل المضارع

وفي سِوَىٰ ذَيْنِ وُجُوبًا يُعْرَبُ ... بِالرَّفْعِ مِثْلُ: «تَرْتَجِي» وَ«تَرْهَبُ»

حَيْثُ خَلا عَنْ نَاصِبٍ وَمَا جَزَمْ ... وَحَرْفُهُ مِنَ الرُّبَاعِيِّ يُضَمْ

تَقُولُ: «مِنْ أَفْلَحَ»، «زَيْدٌ يُفْلِحُ» ... وَافْتَحْ لِنَحْوِ: «يَشْتَرِي» وَ«يَفْرَحُ»

الشرح

يُبين الناظم أن سوىٰ المشار إليه من الفعل المضارع المتصل بـ«نون التوكيد» و«نون النسوة» يُعرب وجوبًا بالرفع.

أفادنا المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ في قوله: «وجوبًا يُعْرَب» فائدتين:

١- أن الفعل المضارع معرب إذا خلا من نون التوكيد المباشرة له لفظًا وتقديرًا ومن نون النسوة.

٢- أنه [في غير النصب والجزم] يكون مرفوعًا.

مثال ذلك: «يقوم الرجل وينعس ياسين»:

«يقوم»: فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

«الرجل»: فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره.

«وينعس ياسين»:

«الواو»: حرف عطف.

«ينعس»: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره؛ مرفوع لتجرده من الناصب والجازم.

«ياسين»: فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة علىٰ آخره منع من ظهورها الحكاية، فإن كانت نُقلت من الحكاية إلىٰ العلمية نقول:

«ياسينُ»: فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره.

يقول:

حَيْثُ خَلا عَنْ نَاصِبٍ وَمَا جَزَمْ ... وَحَرْفُهُ مِنَ الرُّبَاعِيِّ يُضَمْ

لما ذكر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ آخر المضارع بيَّن حكم أول المضارع؛ فصار آخر المضارع له خمس حالات: يُبنىٰ علىٰ الفتح، يُبنىٰ علىٰ السكون، يُرفع بالضم، يُنصب بالفتح، يُجزم بالسكون.

أول الفعل المضارع إما مَفْتُوح، أو مضموم، وقَد يُكْسَر وهو قليل.

متىٰ يُضم؟.. يقول: «وَحَرْفُهُ مِنَ الرُّبَاعِيِّ يُضَمُّ»:

ويكون هذا في أحرف المضارعة وهي مجموعة في قولك: «أَنَيْت» أو «نأيت».

وهذا الحرف -حرف المضارعة- يُضم إذا كان المضارع من الرباعي، ولهذا لم يقل المؤلف إذا كان رباعيًّا، بل قال: إذا كان من الرباعي.

«يُدخل»: الفعل من الرباعي، لكن الفعل ثلاثي «دخل».

«يُحرق»؛ لأن أصله: «أحرق»، «يُكرم» أصله: «أكرم»، يُكرم أصله من ثلاثة أحرف من «كرم» فلا تدخل في السياق.

فالفتح: إذا كان الفعل «ثلاثيًّا» نحو: «ضرب» ومضارعه: «يَضرِب»، أو يكون «خماسيًّا» نحو: «انطلق» ومضارعه: «يَنطلق».

أو يكون «سداسيًّا» نحو: «استغفر» ومضارعه: «يَستغفر»؛ لأن العلة بأصل الفعل.

والخلاصة:

إذا كان الفعل المضارع ماضيه رباعيًّا فإنه يضمّ: «أكرم»، «أدخل»، «أخرج»، «دحرج».

- وإذا كان ماضيه غير رباعي فهو مفتوح الأول.

- والكسر موقوف علىٰ السماع وهو قليل جدًّا، مثل: إخال، وإلا فإنه لا يُكسر أول الفعل المضارع أبدًا إلا ما سُمع عن العرب.

كقول الشاعر:

فـإن تـنجُ منهـا تـنجُ مـن ذي كريهـة وإلا فـإني لا إخالُـك ناجيـا[1]

فصار للمضارع ثلاث حالات:

يُضم ويُفتح ويُكسر، أما الضم والفتح فهما قياسيان، وأما الكسر فهو سماعي، فإذا كان مضمومًا كان ماضيه رباعيًّا، ويكون مفتوحًا فيما عدا ذلك، ويكون مكسورًا إذا سُمع عن العرب.

وقد ذكر المصنف مثالًا للرباعي المضموم وهو «يُفْلِحُ»، ومثالًا للخماسي المفتوح وهو: «يَشْتَرِي»، ومثالًا للثلاثي المفتوح: «يَفرَحُ»، ولم يذكر [مثالًا] للمكسور لقلته.

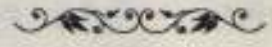

(١) البيت للأسود بن سريع التميمي، ونسب إلىٰ الفرزدق.

باب: النواصب

وَانْصِبْ لِمَا ضَارَعَ مِنْ فِعْلٍ بِـ«لَنْ» وَ«كَيْ» مَعَ «اللَّامِ» وَحَذْفٍ وَ«إِذَنْ»
إِنْ صُدِّرَتْ فَانْصِبْ بِهَا الْمُسْتَقْبَلَا مُتَّصِلًا أَوْ بِيَمِينٍ فُصِلَا

الشرح

١- النصب بـ«لَن»:

قال الناظم: «وانصبْ لما ضارع» احترازًا من الماضي والأمر، كقوله تعالىٰ: ﴿لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّآ أَذًى﴾ [آل عمران: ١١١].

﴿لَن﴾: حرف نفي ونصب مبني، ﴿يَضُرُّوكُمْ﴾: فعل مضارع منصوب بـ ﴿لَن﴾ وعلامته حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة.

﴿لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٠] ﴿تُغْنِيَ﴾: منصوبة.

﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١٢٠]:

﴿تَرْضَىٰ﴾: فعل مضارع منصوب بـ «لن» وعلامته الفتحة المقدرة، منع من ظهورها التعذر.

﴿عَنكَ﴾: «عن» حرف جر، والضمير مبني على الفتح في محل الجر، والجار والمجرور متعلقان بـ﴿تَرْضَىٰ﴾.

﴿ٱلْيَهُودُ﴾: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

و﴿ٱلنَّصَٰرَىٰ﴾: معطوف مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة؛ لأنه اسم مقصور.

و«لن» حرف نفي ونصب واستقبال.

«لن يقوم»:

«لن»: حرف نفي ونصب واستقبال.

«يقوم»: فعل مضارع منصوب بـ«لن» وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، و«لن» تنصب بنفسها.

٢- النصب بـ«كي»:

يُنصب المضارع بـ«كي» مع «اللام» وبدون «اللام»؛ فتقول: «حضرت إلىٰ المسجد كَي أصليَ»، لولا «كي» لكانت «حضرتُ إلىٰ المسجد أُصلي» بدون النصب، فلما جاءت «كي» نُصب، ويجوز «اللام»؛ فتقول: «حضرتُ إلىٰ المسجد لكي أُصليَ»، إذا دخلت عليها «اللام» صارت هي نفسها ناصبة للفعل بدون «أن»

وتكون هي حرف مصدري، فإذا قلت: «جئتُ لكي أصلي» تقول: «جئت»: فعل وفاعل، و«اللام»: حرف تعليل وجر، «كي»: حرف مصدر ينصب الفعل المضارع.

«أصلي»: فعل مضارع منصوب بـ«كي» وعلامة النصب الفتحة الظاهرة.

فإذا لم تأت «اللام» تقول: «حضرت كي أقرأ»: «حضرتُ»: فعل وفاعل، «كي»: حرف تعليل وجر، و«أقرأ»: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة بعد «كي» والفاعل: مستتر.

إلا عند «ابن آجروم» فإنه يرى أن هذه الأدوات ناصبة بنفسها، وهو أسهل للطالب المبتدئ.

فـ«كي» تستعمل على وجهين: مقرونة بـ«اللام» وبدون «اللام»، وتارة تتلوها «لا النافية»، وتارة لا تتلوها سواء مع «اللام» أو عند عدم «اللام».

قال تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ﴾ [الحشر: ٧].

«كي»: بدون «اللام»، لكن «لا» بعدها لم تمنعها من عملها.

وتارةً تأتي بعدها «لا» وهي مقرونة بـ«اللام» مثل: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣]. عاملة الأن، والدليل: حذف «النون».

إذن «كي» لها استعمالان: مجردة من اللام ومقرونة بها، أما «لا النافية» ليس لها دخل في الموضوع،لكنها هي قد تقترن بـ«لا النافية» في الحالين وقد لا تقترن.

قوله: «وحذفِ» يعني: ومع حذف «اللام».

٣- النصب بـ«إذن»:

شروط النصب بـ«إذن»:

١- أن تكون في صدر الجملة، فإن لم تكن في صدر الجملة فلا تنصب، إذا قلت لإنسان قال: «سأزورك» فقلت: «إذن أكرمك» مصدَّرة، أما إذا قال: «إني سأزورك» فقلت: «إني إذن أكرمك» خطأ؛ لأنها غير مصدَّرة، صدر الجملة هنا: «إن»، فهي واقعة في الخبر، لم تقع في أول الجملة؛ ولهذا قال صاحب «الملحة» الحريري:

ومـــن يقـــل إني سأغـــشىٰ حرمـــك ... فقـــل لـــه: أنـــت إذن أحترمَـــك[1]

فإذا قلت: «إني إذن أكرمُك» بالرفع صحيح؛ فنقول في «إذن» عند الإعراب: «إذن»: حرف جواب فقط، «أكرمك»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة. أما لو نَصَبْتَ: فنقول: حرف جواب ونصب.

---

(١) ملحة الأعراب: البيت رقم(٣٢٨).

٢- أن يكون الفعل بعدها مستقبلًا، فإن كان ماضيًا أو حاضرًا لا تنصب، فلو قلت لمن يحدثك: «إذن تَصْدُقُ» عندما تقولها لصاحبك، «تصدق» هنا بمعنى الماضي؛ لأنه يحكي حال حكايته للخبر؛ لأن المعنى: «إذن صدقت».

٣- أن يكون الفعل متصلًا بـ«إذن»، فإذا كان منفصلًا لا تنصب، تقول: «سأزورك غدًا» فقلت لك: «إذن يَا أخي أُكْرِمَك»، أما إذا كان الفاصل «قسمًا» يجوز أن تعمل نحو: «إذن والله أكرمَك»؛ لأن القسم يراد به تأكيد تلك الجملة؛ فليس بأجنبي منها، فلما لم يكن بأجنبي منها صار غير مانع من عمل «إذن» في الفعل.

وعلى هذا قول الشاعر:

إِذَنْ واللهِ نَـــــرميَهم بِحَـــــرْبٍ ... يُشِيبُ الطفلَ مِن قبل المَشِيبِ[1]

فشروط عمل «إذن» في النصب ثلاثة:

الشرط الأول: أن تكون مصدرة.

والثاني: أن يكون الفعل بعدها مستقبلًا.

والثالث: متصلة.

ونظير قول المؤلف، قول ابن مالك:

وَنَـــصَبُوا بِـــ«إِذَن» المُـــستقبلا ... إن صُـــدِّرَتْ والفِعْـــلُ بَعْـــدُ مُوْصَـــلا

أو قبله اليمين..... ..... [2]

---

(١) قال بن عاشور في«التحرير و التنوير»: «لا ثبوت لنسبته إلى من كانوا قبل نزول القرآن ولا يعرف قائله ، ونسبه بعض المؤلفين إلى حسان بن ثابت ، وقال العيني : لم أجده في ديوانه».

(٢) الألفية: باب إعراب الفعل.

وَانْصِبْ بِـ«أَنْ» مَا لَمْ تَلِي عِلْمًا وَصَحْ وَجْهَانِ بَعْدَ الظَّنِّ وَالنَّصْبُ رَجَحْ

الشَّرح

المؤلف لحن فلم يحذف ياء «تلي»، و«الياء» جاءت، فأما أن تقول: «الياء» للإشباع، أو تقول: جاءت «الياء» للضرورة، وتعرب كالآتي:

«لم»: حرف نفي وجزم وقلب.

«تلي»: فعل مضارع مجزوم بـ«لم» وعلامة الجزم حذف «الياء»، و«الياء» للإشباع والكسرة قبلها دليل عليها.

أو تقول: «تلي»: فعل مضارع مجزوم وعلامة الجزم حذف الياء مقدَّرًا للضرورة الشعرية.

وصاحب «الملحة» يقول:

وجائز في صنعة الشِّعْرِ السلف أن يصْرف الشاعر مَا لا ينصرف[1]

«وانصب بـ: أن» المصدرية الفعل المضارع؛ وقولنا: «مصدرية» حتىٰ تخرج «أن المخففة» من الثقيلة، وحتىٰ تخرج «أن التفسيرية»، وحتىٰ تخرج «أن الزائدة».

«الزائدة» مثل قوله: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ أَلْقَىٰهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ﴾ [يوسف: ٩٦]. ﴿أن﴾: زائدة إعرابًا لا معنىٰ.

و«التفسيرية»: هي التي تأتي تفسيرًا لجملة تضمنت معنىٰ القول دون حروفه، نحو قوله تعالىٰ: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧].

فإن الوحي فيه معنىٰ القول، وليس فيه حروف القول.

واحترازًا من المخففة من الثقيلة، وهي لا تنصب الفعل المضارع مثل:

علموا أنْ يأملون فجادوا[2] .....

«أنْ» هنا مخففة من الثقيلة فلا تنصب.

---

(١) ملحة الأعراب: البيت رقم(٣٠٦).

(٢) هذا صدرُ البيت، وعَجُزُه:

..... قَبْلَ أن يُسْأَلوا بأعظَمَ سُؤْلِ

قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تعليقه علىٰ «شرح ابن عقيل» (١/ ٣٥٥): «هذا البيت من الشواهد التي لا يُعلَمُ قائِلُها».

و«أن» إذا جاءت بعد «عِلْم» لا تنصب؛ لأنها تصبح مخففة من الثقيلة، والمراد بـ«العِلْم» مادته حتىٰ لو أنه فعل ماض أو أمر أو مضارع أو مصدر أو اسم فاعل أو اسم مفعول، كقوله تعالىٰ: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠].

وكذلك: «وأعلمُ أن لو التقينا وأنتم»؛ فـ«أن» مخففة من الثقيلة.

إذن؛ جاءت «أن» بعد علم فلا تنصب؛ بل صارت مخففة من الثقيلة.

وإذا أتت «أن» علىٰ الفعل المضارع بعد ما يفيد الظن؛ فيجوز فيها وجهان:

أحدهما: النصب علىٰ أنها مصدرية.

والثاني: الرفع علىٰ أنها مخففة من الثقيلة.

ومثال ذلك: قوله تعالىٰ: ﴿وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١]. ﴿وَحَسِبُوٓا۟﴾: بمعنىٰ «ظنوا»، ففيها قراءتان: قراءة علىٰ نصب الفعل المضارع ﴿تَكُونَ﴾، وقراءة علىٰ رفع الفعل المضارع ﴿تَكُونُ﴾.

فأما على قراءة النصب فنقول:

﴿أَن﴾: حرف مصدري ونصب، و«لا»: نافية.

﴿تَكُونَ﴾: فعل مضارع منصوب بـ«أن» وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة في آخره.

وعلى قراءة الرفع نقول:

﴿أَن﴾: مخففة من الثقيلة، واسمها: ضمير الشأن محذوف.

و﴿لَا﴾: نافية.

﴿تَكُونُ﴾: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة.

والنصب أرجح كما قال المؤلف، وهذا ما عليه ابن مالك، قال:

ويـ«لن» انصبه و«كي» كذا بـ«أن» ... لا بعد عِلْم والتي من بعد ظن

فانصب بها والرفع صحح واعتقد ... تخفيفها من «أنَّ» فهو مطرد[1]

إذا جاءت «لا» بعد «عَلِمَ» و«لا» بعد «ظَنَّ» تكون مصدرية ويتعين النصب، مثل أن تقول: «أحب أن أنجحَ»، ولا يجوز الرفع.

(١) الألفية: باب إعراب الفعل.

أولا: مواضع إضمار «أن» جوازًا

وَبَعْدَ «لامِ الجَرِّ» فانْصِبْ وَاضْمِرَا ... لـ «أنْ» جَوَازًا كـ «ارْتَقِ لِينْظُرَا»

الشرح

ينصب الفعل المضارع بـ «أن» مضمرة جوازًا بعد «لام الجر»؛ فإن وقعت «أن» بين «لا» و«لام الجر» وجب إظهارها، قال ابن مالك:

وَبَيْنَ «لا» و«لامِ جَرٍّ» التُّزِمْ ... إِظْهَارُ «أَنْ» نَاصِبَةً وإِنْ عُدِمْ

«لا» فَأَنَّ اعْمَلْ مُظْهِرًا أو مُضْمِرا ... وَبَعْدَ نَفْيٍ كَانَ حَتْمًا أُضْمِرا[1]

مثالها: «حضرتُ لأستمعَ»:

«أستمعَ»: منصوب بـ«أن» مضمرة جوازًا؛ لأنك لو شئت لقلت: «حضرتُ لأن أستمعَ»

والأكثر الإضمار. مثاله يقول المؤلف: «كارتقِ لينظرا»:

«اللام»: حرف جر وتفيد التعليل، «لينظرا»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة جوازًا بعد «لام الجر».

والفاعل: مستتر جوازًا تقديره «هو». و«الألف» في قوله: «لينظرا» هذه «الألف» للإطلاق.

وعلة إضمار «أن»: أن الأصل الاختصار أولىٰ من التطويل، وما دام المعنىٰ ظاهرًا والعمل باقيًا أيضًا؛ فإن الأفضل أن تضمر، فمن تتبع كلام العرب والقرآن وأحاديث الرسول ﷺ يتبين أن حذفها أكثر بكثير من ذكرها.

أفادنا المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: أن «أنْ» تَنْصِب بعد «لام الجر»، وليست «لام الجر» هي التي تنصب خلافًا لما ذهب إليه بعض النحويين كصاحب «الآجُرُّومية»، فيقول صاحب «الآجُرُّومية»: إن «اللام» نفسها هي التي تنصب؛ إن دخلت علىٰ الاسم جرَّته، وإن دخلت علىٰ الفعل نصبته، لكن البصريين يقولون: لا، النصب بـ«أن» مضمرة بعد «اللام»؛ ولهذا قال: «وَبَعْدَ لَامِ الجَرِّ فانْصِبْ وَاضْمِرَا»، أصلها: «وأضمرا»، لكنها جُعلت همزة وصل لضرورة الشعر.

«لأنْ جَوَازًا»: بعد «اللام» الفعل المنصوب بـ«أن» مضمرة جوازًا؛ يعني: لا يُثاب فاعله ولا يُعاقب تاركه.

و«جوازًا»؛ يعني: يجوز إظهارها ويجوز إضمارها، فتقول مثلًا: «جئت لأقرأ»، أو «جئت لأن أقرأ»، والأكثر الإضمار.

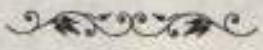

(١) الألفية: باب إعراب الفعل.

كَبَعْدَ عاطِفٍ عَلَىٰ اسْمٍ خَالِصِ .....

الشَّرح

يعني: كما تُضمر جوازًا بعد عاطف ولم يقيده بـ «الواو»، فيشمل: «الواو»، «الفاء»، «ثم»، وإن كان ظاهر كلامه كل حروف العطف، لكنه لا يكون إلا في هذه الثلاثة فقط.

ينصب الفعل المضارع بـ«أن» مضمرة جوازًا؛ إذا عُطف الفعل على اسم خالص.

ومعنى «خَالِصٍ»: لا يشبه الفعل، احترازًا من اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل مثل المصدر، فإذا عطف الفعل المضارع على مصدر فإنه ينصب بـ«أن» مضمرة جوازًا مثل: «حضوري إلىٰ المسجدِ وأقرأ القرآنَ أحبُّ إليَّ من البقاءِ في بيتي».

«حضوري»: مبتدأ ومضاف إليه.

«الواو»: حرف عطف.

«أقرأ»: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة جوازًا بعد «واو العطف» وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، والفاعل: ضمير مستتر وجوبًا تقديره: «أنا».

«أحب»: خبر المبتدأ.

ومنه قول الشاعر:

ولُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عيني ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ[1]

فالشاهد: «وتقر»؛ أي: «وأنْ تَقَرَّ».

ومنه بعد «ثم»: «لا يبولنَّ أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه»[2]؛ يعني: ثم أن يغتسل فيه.

ومثله بعد «فاء السببية» كثير، مثاله: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾، فإذا قلت: «حضوري إلىٰ المسجد ثم أقرأ» يصلح، فإذا قلت: «حضوري إلىٰ المسجد فأقرأ» يصلح.

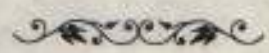

---

(١) البيت لمسيون بنت بحدل الكلبية.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب: الوضوء، باب: البول في الماء الدائم برقم (٢٣٩)، ومسلم، كتاب: الطهارة، باب: النهي عن البول في الماء الراكد برقم (٢٨٢) من حديث أبي هريرة.

ثانيًا: مواضع إضمار «أن» وجوبًا

..... وَاضْمِرْ لَهَا عَلَىٰ الوُجُوبِ وَالخُصُصِ

خمسًا عَقِيبَ «لامِ جَحْدٍ» مِثْلُ: «مَا كَانَ ذُوُو التُّقْوَىٰ لِيَغْشَوْا ظَالِمًا»

الشرح

تضمر «أن» وجوبًا في خمسة مواضع:

الموضع الأول: إذا وقعت بعد «لام الجحود»، والجحود: الإنكار والنفي.

و«لام الجحود»: كل لام سبقها كون منفي، مثاله: «ما كان»، «لم يكن»، «لا يكون»، «غير كائن»، «لن يكون».

مثاله: «ما كان ذوو التقوىٰ ليغشوا ظالمًا».

«مَا»: نافية.

و«كان»: فعل ماضٍ.

«ذوو»: اسم كان.

«ذوو»: مضاف، و«التقوىٰ»: مضاف إليه.

«ليغشوا» «اللام»: لام الجحود مبنية، «يغشوا»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة وجوبًا بعد «لام الجحود» وعلامة نصبه حذف النون.

و«الواو»: فاعل.

و«ظالمًا»: مفعول به.

ولا يُشترط فيه أن يكون «الكون» بلفظ الماضي، بل يكون بالمضارع وباسم الفاعل وكل ما يدل علىٰ الكون.

وكذلك النفي لا يشترط فيه حروف النفي، بل كل ما يدل علىٰ النفي.

ومثاله في القرآن: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾[الأنفال: ٣٣].

﴿مَا﴾: نافية، ﴿كَانَ﴾: فعل ماضٍ، ﴿ٱللَّهُ﴾: اسم كان.

«اللام»: لام الجحود، «يعذب»: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة وجوبًا بعد «لام الجحود».

و«الهاء»: مفعول به مبني علىٰ الضم في محل نصب، و«الميم»: علامة الجمع.

وفاعل «يعذب»: مستتر جوازًا، تقديره: «هو» يعود علىٰ «الله»؛ أي: ما كان الله معذبًا لهم.

واختلف النحاة في خبر «كان»:

ففريق قال: إن خبرها محذوف، والتقدير: «وما كان الله مريدًا لأن يعذبهم».

وفريق قال: الخبر جملة «يعذبهم»، بمعنى: ما كان الله معذبًا لهم.

وعلى كل حال: ؛ فالذي يهمنا أن الفعل بعد «اللام» هنا منصوب بـ«أن» مضمرة وجوبًا.

فالحاصل الآن: «أن» تُضمر جوازًا في موضعين:

- بعد «لام الجحود».

- إذا عُطِفَت على اسم خالص.

إذا وقعت بعد«لام الجحود»؛ أي: بعد «لام النفي»: وهي التي تقع بعد كون منفي سواء كان ذلك بلفظ الماضي مثل: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾، أو بلفظ المضارع مثل قوله تعالى: ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧] أو كان اسم الفاعل: «غير كائن ليوبخهم»؛ يعني : ما كان ليوبخهم.

أو كانت منفية بـ«لن» مثل: «لن أكون لأعذبهم» وما أشبه ذلك.

إذن نقول: لام الجحود هي التي تقع بعد النفي المقترن بـ«كان» وما تصرف منها.

وَبَعْدَ «حَتَّى» حَيْثُ مَعْنَاهَا «إِلَى» كَـ«اعْمَلْ لِدَارِ الْخُلْدِ حَتَّى تُنْقَلَا»

الشرح

تضمر «أن» وجوبًا بعد «حتى» التي بمعنى «إلى» التي تفيد الغاية، بخلاف «حتى» الابتدائية فإنها لا تنصب.

ومثاله في تمثيل المؤلف: «اعمل لدار الخلد حتى تنقلا».

وقد أخذ الناظم مثاله من قوله تعالى: ﴿وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ﴾ [الحجر: ٩٩]

«حتى»: حرف جر.

«تنقلا»: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة وجوبًا بعد «حتى».

و«الألف»: للإطلاق.

وَ«أَوْ» إِذَا الْـمَعْنَىٰ بِنَحْـوِ «إِلَّا» أَتَـىٰ كَـ«لَا تَقَرُّ الْعَيْنُ أَوْ يُعْطَىٰ الْفَتَىٰ»

الشَّرح

تضمر «أن» وجوبًا إذا جاءت بعد «أو» التي بمعنىٰ «إلا»، وكذلك «أو» التي بمعنىٰ «إلىٰ».

فإذا كان ما بعدها غاية لما قبلها وهو لا يأتي دفعة واحدة؛ فهي بمعنىٰ «إلىٰ»، وإلا فهي بمعنىٰ «إلا» مثل: «لا تقرُّ العينُ أو يعطىٰ الفتىٰ»: بمعنىٰ: إلا أن يُعطىٰ.

الإعراب:

«لا»: نافية.

«تقر»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة.

«العين»: فاعل.

«أو» بمعنىٰ: «إلا أن» وهي حرف عطف مبني.

«يعطىٰ»: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة وجوبًا بعد «أو» وعلامة نصبه الفتحة المقدرة علىٰ آخره، منع من ظهورها التعذر.

أخذ أمثلة:

قال الله تعالىٰ: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]

﴿لَن﴾: أداة نصب ونفي.

﴿نَّبْرَحَ﴾: فعل مضارع منصوب بـ«لن»، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، واسم ﴿نَّبْرَحَ﴾ مستتر وجوبًا تقديره: «نحن».

﴿عَلَيْهِ﴾: «علىٰ» حرف جر، و«الهاء»: ضمير متصل مبني علىٰ الكسر في محل جر.

﴿عَٰكِفِينَ﴾: خبر ﴿نَّبْرَحَ﴾ منصوب وعلامة نصبه «الياء»؛ لأنه جمع مذكر سالم.

﴿حَتَّىٰ﴾: حرف غاية.

﴿يَرْجِعَ﴾: فعل مضارع منصوب بـ«أن» المضمرة وجوبًا بعد «حتىٰ».

﴿إِلَيْنَا﴾: جار ومجرور.

﴿مُوسَىٰ﴾: فاعل مرفوع بضمة مقدرة علىٰ آخره منع من ظهورها التعذر.

﴿وَٱعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ ٱلْيَقِينُ﴾ [الحجر: ٩٩].

وَبَعْدَ «وَاوٍ» ثُمَّ «فَاءٍ» وَقَعَا صَدْرَ جَوَابٍ قَرَّرُوهُ كَالدُّعَا
كَـ«اخْرِصْ عَلَى التُّقَى فَتُخْتَارَ» وَ«لَا تَزْجُ النَّجَاةَ وَتُسِيءَ الْعَمَلَا»

الشرح

ينصب الفعل بـ«أن» مضمرة وجوبًا بعد:

١- «واو المعية» و«فاء السببية» وذلك بعد الطلب أو النفي، فتنصب بـ«أن» مضمرة وجوبًا.

وقد قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَبَعْدَ «فَا» جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ مَحْضَيْنِ «أَنْ» وَسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبْ[1]

وقد فصلها بعضهم في هذا البيت، فقال: إذا وقعت «فاء السببية» بعد واحد من هذه الأمور السبعة نُصب الفعل بعدها بـ«أن» مضمرة وجوبًا، وهذه التسعة مجموعة في قوله:

مُرْ وَادْعُ وَانْهَ وَسَلْ وَاعْرِضْ لِحَضِّهِمُ تمنَّ وَارْجُ كَذَلِكَ النفي قَدْ كَمُلَا

أ- مع الأمر: «اجتهد فتنجحَ».

«اجتهد»: فعل أمر.

«فتنجح»: منصوب بـ«أن» مضمرة وجوبًا بعد «فاء السببية».

ومثله أن يقول الأبُ لابنه: «صَلِّ فأعطيك هدية» أمر: لأنه من الأب لابنه.

ب- مع الدعاء: تقول:

رَبِّ وَفِّقْنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ السُّنَنِ[2]

فتقول: «وَفِّقْ»: فعل دعاء مبني على السكون، و«النون»: للوقاية، و«الياء»: مفعول به منصوب مبني على السكون في محل نصب.

«فلا»: «الفاء»: فاء السببية، «لا»: نافية، و«أعدل»: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة وجوبًا بعد «فاء السببية» وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، والفاعل: ضمير مستتر وجوبًا تقديره: «أنا».

---

(١) الألفية: باب إعراب الفعل.

(٢) قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد رَحِمَهُ اللَّهُ في تعليقه على «شرح قطر الندى» (ص ٧٥): «هذا البيت من الشواهد التي لا يُعلَمُ قائِلُها».

جـ- بعد النهي: «لا تُهْمِلْ فَتَرْسُبَ»

«لا» ناهية، «تهمل»: فعل مضارع مجزوم بـ «لا الناهية» وعلامة جزمه السكون، والفاعل: مستتر وجوبًا تقديره: «أنت».

«فترسب»: «الفاء»: للسببية، «ترسب»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة وجوبًا بعد «فاء السببية» وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة في آخره، والفاعل: مستتر وجوبًا تقديره: «أنت».

ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١].

﴿فَيَحِلَّ﴾: منصوب بـ«أن» مضمرة بعد «فاء السببية».

«رَبِّ لَا تُؤَاخِذْنِي فَأَهْلِكَ»: هذا دعاء؛ لأنك لا توجه النهي إلىٰ الله وإنما هو صورة من صور الدعاء.

د- بعد الاستفهام:

«سَلْ» بمعنىٰ: «اسأل»، قال الله تعالىٰ: ﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [البقرة: ٢١١]. سَلْ بمعنىٰ: اسأل، والمراد به: الاستفهام سواء كان ذلك بـ«الهمزة» أو بـ«هل»؛ فإنه يُنصب الفعل المضارع بعدها بـ«أن» مضمرة وجوبًا، قال الله تعالىٰ: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ [الأعراف: ٥٣].

﴿فَيَشْفَعُوا﴾: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة وجوبًا بعد«فاء السببية» وعلامة نصبه حذف النون، و«الواو»: فاعل.

هـ- بعد العرض: وهو الطلب برفق؛ فإذا سُبق العرض وأتىٰ الفعل المضارع بعده مقرونًا بـ«الفاء» وجب نصبه بـ«أن» مضمرة وجوبًا، تقول: «ألا تنزلُ عندي فتصيبَ خيرًا؟».

«ألا»: أداة عَرْض، و«تنزل»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة.

«عندي»: ظرف متعلق بـ «تنزل» منصوب بفتحة مقدرة علىٰ ما قبل «ياء المتكلم»، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة.

«عند»: مضاف، «ياء المتكلِّم»: مضاف إليه مبني علىٰ السكون في محل جر.

«فتصيب»: «الفاء» للسببية، «تصيب»: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة وجوبًا بعد «فاء السببية»، والفاعل: مستتر وجوبًا تقديره: «أنت».

«خيرًا»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة.

و- بعد التحضيض:

التحضيض: هو الطلب بشدة، وهو أعلىٰ من العرض، فهو عرضٌ بإلحاح، يُنصب الفعل المضارع بـ«أن» مضمرة بعد «فاء السببية» إذا جاءت بعد التحضيض، مثاله: «هلَّا تزور أخيكَ فتصلَ رحمَك؟».

«تصل»: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة وجوبًا بعد «فاء السببية».

ز- بعد التمني، نحو: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣]

«ليتني» للتمني، «فأفوزَ»: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة وجوبًا بعد «فاء السببية».

حـ- بعد الترجي: قوله تعالىٰ: ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحًا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ [غافر: ٣٦-٣٧] إذ جعلنا قوله: ﴿فَأَطَّلِعَ﴾: جواب لقوله: ﴿لَّعَلِّيٓ﴾، فإن كان جوابًا لقوله: ﴿ٱبۡنِ لِي صَرۡحًا﴾ صارت في جواب الأمر.

والفرق بين التمني والترجي:

«الترجي» لما قَرُبَ حصولُه، و«التمني» لما بَعُدَ أو تعذر حصوله؛ فالقائل:

ألا ليتَ الشَّباب يعودُ يومًا ... فأُخبرَهُ بِمَا فعل المَشِيبُ (١)

فهذا تمنٍّ؛ لأنه يتعذر حصوله.

وقول الفقير الذي لا يستطيع أن يعمل بيده: «ليتَ لي مالًا فأتصدق منه» فهذا تمنٍّ؛ لأنه فيه مشقة وعسر.

أما لو قلت: «لعل الشمسَ تغيبُ فنُفْطِرَ».

فهذا رجاء؛ لقرب حصوله هذا إذا كان وقت المغرب قريبًا.

ط- بعد النفي، كما في قوله تعالىٰ: ﴿لَا يُقۡضَىٰ عَلَيۡهِمۡ فَيَمُوتُواْ وَلَا يُخَفَّفُ عَنۡهُم مِّنۡ عَذَابِهَا﴾ [فاطر: ٣٦]

فإن قوله ﴿فَيَمُوتُواْ﴾: منصوب بـ«أن» مضمرة وجوبًا بعد «فاء السببية»؛ لوقوعها بعد النفي.

قوله: «قد كملا»؛ أي: كَمَلَ ذكر الأسباب التي توجب نصب الفعل بعد فاء السببية.

إعراب أمثلة المصنف:

كـ«اخرِصْ عَلَىٰ التَّقْوَىٰ فَتُخْتَارَ»..... .....

«احرص»: فعل أمر مبني علىٰ السكون لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: «أنت».

«علىٰ التقوىٰ» جار ومجرور متعلق بـ«احرص».

«فتُختار»: «الفاء»: للسببية، «تُختار»: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة وجوبًا بعد «فاء السببية».

..... و ترج النجاة وتسيء العملا

«لا»: ناهية، «ترج»: فعل مضارع مجزوم بـ«لا الناهية» وعلامة جزمه حذف «الواو»، والضمة قبلها دليل عليها، وفاعله: مستتر وجوبًا تقديره «أنت».

---

(١) البيت لأبي العتاهية.

«النجاة»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة.

«وتسيء»: «الواو»: واو المعية، «تسيء»: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة وجوبًا بعد «واو المعية»، وفاعله: مستتر وجوبًا تقديره: «أنت».

«العَمَلَا»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، و«الألف»: للإطلاق.

والمعنى: «لا ترج النجاة مع إساءتك في العمل»، فإن هذا من التمني، والتمني كما يقول العوام: رأس مال المفاليس، ولهذا قال الرسول ﷺ «العاجز مَنْ أتبع نفسه هواها، وتمنى على الله الأماني»[1] أي: لا ترج النجاة وأنت مسيء للعمل هذا خلاف للحكمة:

ترجو النجاة ولم تسلك مسالكها ... إن السفينة لا تجري على اليبس[2]

حكم جواب الطلب إذا سقطت «الفاء» منه

ثُمَّ مَتَى دَلَّ عَلَى الشَّرْطِ الطَّلَبْ ... فَاجْزِمْ جَوَابًا لَمْ يَكُنْ «فَاءً» صَحِبْ

إِنْ تُصِدَ الجَزَا بِهِ لِلطَّلَبِ ... كَـ«اعْمِلِ اللهَ بِصِدْقٍ تَقْرُبِ»

الشرح

إذا سقطت «الفاء» من جملة جواب الطلب جُزم مثال ذلك: «اجتهدْ تنجحَ»، فـ«الفاء» للسببية، و«تنجح»: منصوب بـ«أن»، أسقط «الفاء»: «اجتهدْ تنجحْ» هنا يقدر الطلب بالشرط فتقول: «إن تجتهد تنجح»، حوّل فعل الأمر إلى فعل مضارع دخل عليه الشرط؛ تقول: «إن تجتهد تنجح»، «ادنُ من الأسد تسلمْ» خطأ؛ لأنك لو قدرت الشرط ما استقام الكلام، فإن قلت: «ادنُ من الأسد تسلم» لا يصلح الكلام.

«ادنُ من الأسد تهلك» صحيح؛ لأنك لو قدرت الشرط استقام الكلام. «إن تدنُ من الأسد تهلك»؛ ولهذا قال المؤلف:

ثُمَّ مَتَى دَلَّ عَلَى الشَّرْطِ الطَّلَبْ ... فَاجْزِمْ جَوَابًا لَمْ يَكُنْ «فَاءً» صَحِبْ

---

(١) أخرجه الترمذي، كتاب صفة القيامة، باب (٢٥)، برقم (٢٤٥٩)، وابن ماجه، كتاب: الزهد، باب: ذكر الموت والاستعداد له، برقم (٤٢٦٠)، أحمد (٤/ ١٢٤)، وغيرهم من حديث شداد بن أوس رضي الله عنه وضعفه الألباني في «السلسلة الضعيفة» برقم (٥١٣٩).

(٢) البيت لأبي العتاهية.

لم يقل: «فاءٌ صحب»؛ لأنها مفعول مقدم لـ«صحب»، واسم «يكن» مستتر جوازًا تقديره: «هو»؛ يعني: لم يكن الجواب صحب «الفاء».

لو قلت: «اقرأ القرآن فتثاب عليه» صحيح، ولو حذفت «الفاء» قلت: «اقرأ القرآن تُثَبْ عليه»، ولو قلت: «لا تدنُ من الأسد فتسلمَ»، أو «لا تدنُ من الأسد تسلمْ» صحيح؛ فإن الشرط يصلح هنا.

فإذا قلت: «إن لا تدن من الأسد تسلمْ» صلح معنى الشرط.

«لا تدنُ من الأسد فتهلكَ» صحيح؛ أي: بسبب دنوك تهلك، وبإسقاط «الفاء»: «لا تدنُ من الأسد تهلكْ» لا يصلح؛ فإذا قلنا: «إن لا تدنُ من الأسد تهلكْ» لا يصلح هنا معنى الشرط؛ وعلى هذا إذا قلتَ: «لا تدنُ من الأسد» وأسقطتَ «الفاء» يجب أن تقول: «تهلكُ»؛ ولذلك قال ابن مالك في «الألفية»:

وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعْ ... «إِنْ» قَبْلَ «لا» دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ[1]

باب: الجوازم

«الجوازم» جمع جازمة: أي: باب الأدوات التي تجزم الفعل المضارع.

أولا: ما يجزم فعلا واحدا

وَاجْزِمْ بِـ«لامٍ» وَبِـ«لا» فِي الطَّلَبِ ... فِعْلًا فَرِيدًا نَحْوُ: «لا تَسْتَرِبِ»

وَ«لْتَتَّقِ اللهَ» كَذَا «لَمَّا» وَ«لَمْ» ... كَـ«لَمْ يَدُمْ عُسْرٌ» وَبِالْهَمْزِ «أَلَمْ»

الشرح

مراده بـ«اللام»: الحرف الجازم على حرف واحد، أما «لا» حرف جازم مكون من حرفين، وهذه القاعدة عندهم في الكلمات إذا كانت الكلمة مكونة من حرفين نطقنا بلفظها وإلَّا باسمها. فعندما ننطق «اللام» نقول: «اللام»: حرف جر، ولا نقول: «لا»: حرف جر وهي مكونة من حرفين نطقنا بلفظها.

وقوله: «في الطلب»؛ قيدها بالطلب؛ لأن «اللام» و«لا» تأتيان لغير الطلب؛ فقد مر علينا أن «اللام» تأتي للتعليل. وتأتي للجحود: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾، وتأتي للطلب الأمر.

---

(١) الألفية: باب إعراب الفعل.

و«لا» تأتي للدعاء، والنهي، والالتماس.

أولاً: لام الطلب:

والطلب له عدة معانٍ:

١- الدعاء: ويكون من الإنسان لربه، كقوله تعالىٰ عن أهل النار: ﴿وَنَادَوْا۟ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧].

٢- الأمر: وتكون من الله للعبد، كقوله تعالىٰ: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق: ٧].

٣- الالتماس: يكون من الشخص لمماثله كقولك لزميلك: «لتعطني القلم أكتب به».

وقد تأتي لغير الطلب كالتعليل نحو: «حضرت لأجلس»، والجحود كقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٣].

ثانيًا: «لا الطلبية»:

النهي: ويكون من الله للعباد، كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [الروم: ٣١].

الدعاء: ويكون من الإنسان لله، كقوله تعالىٰ: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

الالتماس: ويكون من الإنسان لمن يساويه، نحو قولك لشخص -هو مساوٍ لك-: «لا تضربني» وتقول: «لا ترفع صوتك».

إعراب أمثلة الناظم:

«لا»: ناهية، «تَسْتَرِبِ»: فعل مضارع مجزوم بـ«لا الناهية» وعلامة جزمه السكون، أصلها: «لا تَسْتَرِبْ» وحُرِّك بالكسر من أجل الروي، والفاعل: مستتر وجوبًا تقديره: «أنت».

«لتتق»: «اللام»: لام الأمر، «تتق»: فعل مضارع مجزوم بـ «لام الأمر» وعلامة جزمه حذف «الياء»، والكسرة دليل عليها، وفاعله: مستتر وجوبًا تقديره: «أنت».

«لام الأمر»: تُسَكَّنُ بعد حروف العطف «الواو»، «الفاء»، «ثم»؛ قال الله تعالىٰ: ﴿مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ ٱللَّهُ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُۥ مَا يَغِيظُ﴾ [الحج: ١٥]. وقال تعالىٰ: ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا۟ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا۟ نُذُورَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩].

وبخلاف ذلك تكسر «لام الأمر» مثل قوله تعالىٰ: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾.

ثالثًا: لمَّا:

قال الله تبارك وتعالىٰ: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ﴾ [ص: ٨].

﴿لَمَّا﴾: أداة جزم، ولو قلت: حرف نفي وجزم وقلب وتقريب؛ صح.

﴿يَذُوقُوا﴾: فعل مضارع مجزوم بـ«لمَّا» وعلامة جزمه حذف «النون»، و«الواو»: فاعل.

﴿عَذَابِ﴾: مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل «ياء المتكلم» المحذوفة للتخفيف، أصلها: «عذابي».

وقد تكون «لمَّا» شرطية نحو: «لمَّا جاء زيدٌ جاء عمرٌو».

وقد تكون بمعنى «حين» نحو: «زرتُكَ لمَّا طلعت الشمسُ»؛ أي: حين طلعت.

وتأتي بمعنى «إلا»؛ قال تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤]؛ يعني: إلا عليها حافظ والسياق الذي يحدد هذه المعاني.

رابعًا: «لم»:

مثالها قال المؤلف: «لم يَدُمْ عُسْرٌ».

«لم»: أداة جزم وقلب، وإن شئت فقل: حرف نفي وجزم وقلب، «يَدُمْ»: فعل مضارع مجزوم بـ«لم» وعلامة جزمه السكون.

«عُسْرٌ»: فاعل «يَدُمْ» مرفوع بالضمة الظاهرة.

قد تدخل همزة الاستفهام على «لم»، واختلف النحاة في الجازم:

١- فريق يرى بأن الجازم «لم» وهذا ظاهر كلام المؤلف، وابن آجروم.

٢- وفريق يرى بأن الجازم «لم» و«الهمزة» للاستفهام.

لكن إذا انتفت عنها «الهمزة» فهي للنفي، وإذا قارنتها فهي للتقرير، ولكن العمل واحد وهو جزم الفعل المضارع؛ قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١]. والاستفهام هنا للتقرير، فقوله: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ معناه: قد شرحنا لك صدرك؛ ولهذا سَهُلَ أن يعطف عليها فعل ماضٍ وهو: ﴿وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ﴾ [الشرح: ٢]؛ لأن المضارع مقرر فهو كالماضي في وقوعه.

أما قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة: ١]. الفعل مُسَكَّنٌ والحركة عارضة لالتقاء الساكنين، وهذا كثير في القرآن: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧]؛ لكن إذا لم يأتِ ساكن [مثل]: ﴿أَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [المؤمنون: ١٠٥] سكِّنها.

ونقول في إعراب: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾:

﴿يَكُنِ﴾: فعل مضارع مجزوم بـ ﴿لَمْ﴾ وعلامة جزمه السكون، وحُرِّكَ بالكسر لالتقاء الساكنين وليس إعرابًا.

ومعنىٰ أنه حرف قلب؛ يعني: أنها أداة قلب، تقلب المضارع إلىٰ الماضي؛ لأن المضارع يدل علىٰ الحال والاستقبال، «يقوم زيد» الآن أو في المستقبل؛ صالحة، لكن «لم يقم زيد» أي: فيما مضىٰ، ويكون هذا قبل وقت التكلم، سواء كان بعيدًا أو قريبًا.

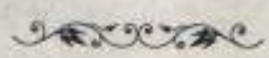

ثانيا: ما يجزم فعلين

وَفِعْـــلُ شَـــرْطٍ وَجَـــوَابٌ جُزِمَـــا ... بـ«إنْ» وَ«مَنْ» و«مَا» وَ«مَهْمَا» «حَيْثُمَا»

وَ«أَيْـــنَ» «أَيَّـــانَ» وَ«أَي» وَ«مَتَـــىٰ» ... «أَنَّىٰ» وَ«إِذْمَا» ذَا كـ«إِنْ» حَرْفٌ أَتَىٰ

الشرح

«جزم الفعلين»:

«جُزما» أي: فعل الشرط وجواب الشرط، فإذا كان في الجزم يظهر عليه السكونُ جُزِمَ بالسكونِ، وإن كان لا يظهر كالفعل الماضي مثلًا؛ فإنه يكون مبنيًّا علىٰ الفتح في محل جزم، مثل: «إن قام زيدٌ قام عمرٌو» نقول: «قام» فعل ماضٍ مبني علىٰ الفتح في محل جزم فعل الشرط، و«قام» الثانية: في محل جزم فعل جواب الشرط.

١-إن: وهي أم الباب وهي «حرف» لا محل له من الإعراب، والباقي كلها أسماء تضمنت معنىٰ «إن» إلا «إذما» علىٰ خلافٍ فيها.

«مَنْ» تأتي اسم شرط جازم، وتأتي اسمًا موصولًا، وتأتي استفهامية، ولكن الذي يبين هذه من هذه سياق الكلام، واللفظ أيضًا؛ لأن «مَنْ» الشرطية تجزم الفعلين، و«من» الاستفهامية والموصولة لا تجزم.

٢-مَنْ: تأتي اسم شرط جازم، مثاله: ﴿وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُۥ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ يَجِدِ ٱللَّهَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ١١٠]

﴿يَعْمَلْ﴾: فعل الشرط، و﴿يَجِدِ﴾: جواب الشرط.

٣-ما: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]

﴿مَا﴾: اسم شرط جازم، وعلامة الجزم في الفعل: حذف «النون»؛ لأنه من الأفعال الخمسة، ومحل «ما» من الإعراب حسب العوامل.

لو قلت: «من تضربْ أضربْ»، «مَنْ» محلها من الإعراب «النصب» لكونه مفعولًا به. «من يجتهد ينجح»،

«من» محلها الرفع علىٰ أنها مبتدأ، «من تضربه أضربه»: يجوز فيها الوجهان؛ لأنه يوجد اشتغال هنا، المهم أنها علىٰ حسب العوامل في محلها من الإعراب.

٤- مهما: اسم شرط جازم؛ تقول: «مهما تُخْفِ يعلمه الله» فـ«تُخْفِ»: فعل الشرط، و«يعلم»: جواب الشرط.

٥- حيثما: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٤٤].

«حيث»: محلها من الإعراب النصب علىٰ أنها ظرف مكان مبنية علىٰ الضم في محل نصب.

٦- «أين»: «أين زيدٌ»: استفهام.

[أما] «أين» الشرطية: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]. ﴿أَيْنَ﴾: اسم شرط جازم، ﴿مَا﴾: زائدة للتوكيد، و﴿تَكُونُوا﴾: فعل الشرط، و﴿يُدْرِككُّمُ﴾: جواب الشرط، و﴿تَكُونُوا﴾: هنا تامة. ويجوز أن تكون ناقصة، و﴿أَيْنَ﴾: ظرف خبره مقدم.

٧- أيان: تقول: «أيان تجلسْ أجلسْ»، «أيان»: ظرف مكان مبني علىٰ الفتح في محل نصب.

وليس من ذلك قوله تعالىٰ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾ [الأعراف: ١٨٧]، ﴿أَيَّانَ﴾ هنا ليست شرطية فهي ظرف زمان.

٨- أي: قال الله تعالىٰ: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾[الإسراء: ١١٠]. هي بحسب العوامل وهي بحسب ما تُضاف إليه، إن أُضيفت إلىٰ ذات فهي مفعول به أو مبتدأ أو ما أشبه ذلك، وإن أُضيفت إلىٰ مكان فهي ظرف مكان، فتقول مثلًا: «أي مكان تجلسْ فيه أجلسْ فيه»، وإن أُضيفت إلىٰ زمان فهي ظرف زمان، مثل: «أيَّ يومٍ تزرْني أكرمْك»، «أيّ رجل تكرمْه أكرمْه» هذه مفعول به أو مبتدأ حسب العوامل؛ لأنها أُضيفت إلىٰ ذات.

٩- متىٰ: «متىٰ تقمْ أقمْ» إذن هي شرطية، لكن ظرف زمان.

وليس منه قوله تعالىٰ: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هُوَ﴾ [الإسراء: ٥١]؛ [لأنها] هنا استفهامية وليست شرطية.

١١- أنَّىٰ: تأتي بمعنىٰ «حيث»، «من»، و«ما» بحسب السياق، تقول مثلًا: «أنَّىٰ تجلسْ أجلسْ»؛ يعني: «حيث»، وتقول: «أنَّىٰ تُكرم أحدًا أكرمه»، بحسب السياق.

١٢- «إذ ما» مثل:

وَإِنَّكَ إِذ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ ... بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا (١)

---

(١) قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد رَحِمَهُ اللَّهُ في تعليقه علىٰ «شرح قطر الندىٰ» (ص ٩١): «البيت من الشواهد التي لم نجد أحدًا من العلماء نسبها إلىٰ قائل معين».

وهي حرف علىٰ كلام المؤلف، وهذا هو اختيار ابن مالك فقال:

..... وَحَـــرْفُ «إِنْمَـــا» كَـــ«إِنْ» وبـــاقِي الأَدَوَاتِ اسْـــمَا[1]

وخالفه ابن هشام فقال في «القَطْر»: وليس منه «مهما» و«إذ ما» بل «ما» المصدرية، و«لما» الرابطة في الأصح.

واختلافهم هذا مبني علىٰ أنه هل يصح عود الضمير إليها أم لا؟ فإن قلنا: يصح عود الضمير إليها فهي اسم، وإن قلنا: لا يصح فهو حرف؛ لأن الضمير لا يعود إلا علىٰ الاسم، أما الحرف فلا يصح رجوع الضمير إليه.

قال المؤلف ممثلا لذلك:

تَقُـولُ: «إِنْ تَعْمَـلْ بِعِلْـمٍ تَسْتَفِدْ» وَ«مَـا تُقَدِّمْـهُ مِـنَ الـخَيْرِ تَجِـدْ»

الشَّرح

يعلمنا المصنف أنك إذا تعلمت ولم تعمل به فهذا ويل عظيم؛ لأن مَنْ عَلِمَ ولم يعمل عليه ويل عظيم؛ لأنه قد قامت عليه الحجة، وقد روي عن النبي -عليه الصلاة والسلام- أنه أول من يُعذَّب في النار[2].

وقال فيه الناظم:

وعـــالم بعلمـــه لـــم يعملـــن معـــذبٌ مـــن قبـــل عُبَّـــاد الـــوثن[3]

وقد صح عند «مسلم» من حديث أبي هريرة أن مِنْ أول مَنْ تُسَعَّر بهم النار هذا الرجل الذي تعلَّم العلم، ولكنه لم يعمل فيه[4]، فتستفيد النجاة من النار، وتستفيد أيضًا الثواب الجزيل في دار القرار.

«وما تقدمه من الخير تجد» هل لهذين المثالين شاهدان من القرآن؟ نعم مثاله الأول: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى وَءَاتَىٰهُمْ تَقْوَىٰهُمْ﴾ [محمد: ١٧]. ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ [المزمل: ٢٠].

---

(١) الألفية: باب عوامل الجزم.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب: الإمارة، باب: من قاتل للرياء والسمعة استحق النار برقم (١٩٥٠)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) البيت للعلامة أحمد بن الحسين بن أرسلان الرملي رَحِمَهُ اللَّهُ، من منظومته المسماة «صفوة الزُّبد» (ص ٥٠)

(٤) انظر ما قبل السابق.

وَاقْـرُنْ بِنَحْـوِ «الْفَـا» جَوَابًـا حَيْـثُ لا ... يَـصْلُحُ أَنْ يُجْعَـلَ شَـرْطًا مُـسْتَجَلا
كَـ«إِنْ تُخَاصِـمْ فَـاتَّبِعِ الحَـقَّ وَمَـنْ ... يَـصْدَعْ بِحَـقٍّ فَهْـوَ فَـرْدٌ فِـي الزَّمَنْ»

الشرح

أراد «الفاء»، وأراد «إذا الفجائية»: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦] فالرابط «إذا الفجائية» و«الفاء»، قال ابن مالك:

وَتَخْلُـفُ «الْفَـاءَ» «إِذَا الْـمُفَاجَأَةْ» ... كَـ«إِنْ تَجُـدْ إِذَا لَنَـا مُكَافَـأَةْ» (١)

«مسجلا» يعني: مطلقًا.

كَـ«إِنْ تُخَاصِـمْ فَـاتَّبِعِ الحَـقَّ وَمَـنْ ... يَـصْدَعْ بِحَـقٍّ فَهْـوَ فَـرْدٌ فِـي الزَّمَنْ»

وجب قرن الجواب بـ«الفاء» هنا؛ لأنه لا يصلح أن يقع بعد «إن»، لو قلت: «إن اتبع الحق» لا يستقيم، ولو قلت: «إن هو فرد» على أنَّ «إنْ» هنا شرطية لا يستقيم، وذلك في سبعة مواضع جمعها بعضهم في قوله:

اسْـمِيَّةٌ طَلَبِيَّـةٌ وَبِجَامِـدِ ... وَبِـ«مَا» وَ«قَدْ» وَبِـ«لَنْ» وَبِالتَّنْفِيسِ (٢)

---

(١) الألفية: باب عوامل الجزم.

(٢) فيجب اقتران جواب الشرط بفاء الجزاء إذا صُدِّر الجواب بـ:

١- جملة اسمية، كقوله تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧]

٢- جملة فعلية فعلها طلبي، كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١]

٣- جملة فعلية فعلها جامد، كقوله تعالى: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ۝٣٩ فَعَسَىٰ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٩-٤٠]

٤- جملة فعلية فعلها منفي بـ«ما»، كقوله تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ﴾ [يونس: ٧٢]

٥- جملة فعلية فعلها منفي بـ«لن»، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥]

٦- جملة فعلية فعلها مقرون بـ«قد»، كقوله تعالى: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٧٧]

٧- جملة فعلية فعلها مقرون بـ«حرف تنفيس»، كقوله تعالى: ﴿وَمَن يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٤]

باب: النكرة والمعرفة

النكرة معناها: إنكار الشيء وعدم الاعتراف به، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا رَءَآ أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ﴾ [هود: ٧٠].

والمعرفة: معرفة الشيء والعلم به.

ولكن المراد هنا بالنكرة والمعرفة: النكرة اللفظية، والمعرفة اللفظية؛ يعني: التي تتعلق بالألفاظ.

والأصل في الأسماء: النكرة؛ لأنه يحتاج إلىٰ قيد؛ فكل شيء يحتاج إلىٰ قيد فهو نكرة.

أما المعرفة خلاف الأصل؛ فلهذا [يوجد] لها علامات، وهي محصورة في ستة أشياء كما قال المؤلف.

أولاً: تعريف النكرة:

وَكُلُّ قَابِلٍ لِتَعْرِيفٍ بِـ«أَلْ» نَكِرَةٌ كَمِثْلِ: «مَالٍ» وَ«خَوَلْ»

الشرح

أفادنا المؤلف بهذا الكلام فائدتين:

١- أن يكون قابلًا لـ«أل».

٢- أن يكون معرفًا بها.

فخرج بالأول ما ليس قابلًا لـ«أل» فليس بنكرة مثل «الضمائر» فإنها لا تقبل «أل»؛ ولهذا فهي معرفة.

أن يكون بها معرفة؛ يعني: يتعرف بـ«أل» احترازًا من العَلَم الذي تقترن به «أل» مثل «العباس»، «الفضل» فإن ذلك معرفة مع أنه دخلت عليه «أل»؛ فكل اسم يقبل «أل» مؤثرة فيه التعريف فهو نكرة، وكل اسم لا يقبل «أل» فليس بنكرة، وإذا لم يكن نكرة صار معرفة كالضمائر، وكل اسم لا يقبل «أل» لكن لا يؤثر فيه التعريف بل يكون معرفة قبل دخولها فليس بنكرة؛ ولهذا يقال: «العباس»، ويقال: «عباس». وقال بعض العلماء معرفًا للنكرة.

وَكُلُّ مَا «رُبَّ» عَلَيْهِ تَدْخُلُ فَإِنَّهُ مُنَكَّرٌ يَا رَجُلُ[1]

كل اسم تدخل عليه «رُب» فهو نكرة، تقول: «رُب رجل في البيت»، «رب امرأة في البيت»، «رب بعير ركبت» وما أشبه ذلك.

---

(١) ملحة الأعراب: البيت رقم(١٦).

لكن لو قلت: «رب زيد ضربت» لم يكن معرفة، صار المعنىٰ: زيد من الزيود ضربت، فيكون نكرة، ولا يصلح أن تقول: «رب أنا»؛ فعلىٰ هذا تُعَرَّف النكرة بأنها: كل ما يقبل «رُبَّ».

مثاله: «مال» حيث لو دخلت عليه «أل» أصبحت «المال» فتحولت من نكرة إلىٰ معرفة، و«خول» معناه: ما خوله الإنسان من متاع وغيره، تقول: «الخول» فيكون نكرة. وتقول: «ربَّ مالٍ كثير ملكته»؛ «ربَّ خولٍ عظيم خدمني»، وعلىٰ هذا فتقول «مال» و«خول» نكرة.

﴿وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾ [النساء: ١]. ﴿رِجَالًا﴾، ﴿وَنِسَاءً﴾ نكرة؛ لأنه يصح أن نقول: الرجال، والنساء.

ثانيًا: المعرفة:

وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ وَكُلُّهَا ... تُحْصَرُ فِي سِتَّةِ أَنْوَاعٍ لَهَا

وَهِيَ الضَّمِيرُ كَـ«أنا» «أَنْتَ» وَ«هُو» ... فَعَلَّمٌ كَـ«جَعْفَرٍ» وَبَعْدَهُ

اسْمُ إِشَارَةٍ كَـ«ذَا» وَ«ذَانِ» «ذِي» ... وَالرَّابِعُ الْمَوْصُولُ مِنْ نَحْوِ «الَّذِي»

فَمَا بِـ«أَلْ» عُرِّفَ وَالسَّادِسُ مَا ... أُضِيفَ لِلْوَاحِدِ مِمَّا قُدِّمَا

الشرح

الذي نريد أن تُعدِّل «معرفة» ويقال: «وغيرها نكرة»؛ لأن المعرفة لها علامات ظاهرة في حصرها، ثم يقال: وما عدا ذلك فنكرة.

أقسام المعارف ستة أنواع: الضمير، العلم، اسم الإشارة، الموصول، المحلىٰ بـ«أل»، ما أضيف إلىٰ واحد منها.

تقول:

- الضمير: «أنا قائم»؛ «أنا»: معرفة.
- العلم: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾؛ ﴿مُحَمَّدٌ﴾ علم معرفة.
- الإشارة: «هذا رجلٌ»، أو تقول: «هذا الرجل».
- الموصول: «جاء الذي أكرمت».
- المحلىٰ بـ«أل»: «جاء الرجل».
- المضاف إلىٰ واحد من ذلك، تقول: «هذا غلامي»، «هذا غلام محمد»، «هذا غلام هذا»، «هذا غلام الذي يكرمني»، «هذا غلام الرجل».

أعْرَفُ هذه الأنواع: الضمير؛ لأنه لا يحتمل غير من عُيِّن له، «أنا»: لا يحتمل غيري، «أنت»: للمخاطب لا يحتمل غير المخاطب، لكن «أنا» أعرف من «أنت»، الضمائر هي أعرف المعارف وأعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم ضمير الغائب؛ إلا أن أهل العلم قالوا: «إن اسم الله أعرف المعارف» مع أنها علم؛ لأننا لو قلنا: «الله» لا ينصرف هذا اللفظ إلا «لله» وحده فهي أعرف من الضمير؛ لكن «أنا» قد يقولها الإنسان وهو يريد خدمه، يسألك رجل يقول: «من بنى هذا القصر؟» فتقول: «أنا بنيته»؛ يعني: عمالي وخدمي، فهي أحيانًا تأتي مجاز، أما «الله» فلا يحتمل أن تكون إلا «لله» سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، فهذا أعرف المعارف على الإطلاق.

١- الضمير:

قال ابن مالك في تعريفه:

فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورِ ... كَـ«أَنْتَ» وَ«هُوَ» سَمِّ بِالضَّمِيرِ (١)

وقال بعضهم: إن الضمير: ما كني به عن الظاهر اختصارًا.

انظر إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ وَٱلْخَٰشِعِينَ وَٱلْخَٰشِعَٰتِ وَٱلْمُتَصَدِّقِينَ وَٱلْمُتَصَدِّقَٰتِ وَٱلصَّٰٓئِمِينَ وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم﴾ [الأحزاب: ٣٥]

فـ«الهاء» نابت عن عشرين كلمة، إذن؛ كُني بها عن الظاهر اختصارًا، لو أتينا بالظاهر لكان الكلام: «أعد الله للمسلمين والمسلمات والمؤمنين... إلخ».

إذن؛ هذا التعريف للضمير تعريف مطابق: ما كُني به عن الظاهر اختصارًا.

والضمير: منه ما يكون للرفع، والنصب، والجر، وما يكون مشتركًا في الجميع. ومنه ما يكون مشتركًا بين النصب والجر، وأعرف الضمائر: المتكلم، ثم المخاطب، ثم الغائب.

تقسيم الضمائر من حيث الإعراب:

١- ضمائر الرفع وتنقسم إلى:

أ- المنفصل: «أنا- نحن- أنتَ - أنتِ - أنتما - أنتم - أنتن - هو - هي - هما - هم- هن».

ب- المتصل: «قمتُ- قمنا- قمتَ- قمتِ- قمتما- قمتم- قمتن»، «تاء الفاعل - ألف الاثنين - واو الجماعة - نون النسوة - ياء المخاطبة - تاء الفاعلين».

---

(١) الألفية: باب النكرة والمعرفة.

٢- ضمائر النصب:

أ- المنفصل: «إياي - إياك - إياه - إيانا - إياك - إياكم - إياكن - إياها - إياهما - إياهم - إياهن».

ب- المتصل: «ياء المتكلم - كاف المخاطَب - هاء الغائب».

٣- ضمائر الجر:

«ياء المتكلم - كاف المخاطب - هاء الغائب».

٤- ما هو مشترك بين الجميع: «نا».

قال ابن مالك:

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ «نَا» صَلَحْ ... كَـ«اعْرَفْ بنا فإنَّنا نلنا المنح»[(١)]

«بنا»: مجرور، «إننا»: منصوب، «نلنا»: مرفوع.

يمكن أن نعطي حكمًا عامًّا: كل ضمير فهو معرفة.

٢- العلم:

..... فَعَلَمٌ .....

العلم: هو كل اسم يُعين المُسَمَّىٰ؛ أي: يشخصه بعينه.

«دار» هل هي داري أنا، دار زيد؟ فهي تشمل أي دار؛ لكن «دارا» غير ذلك.

دَارَ الزَّمَانُ عَلَىٰ «دَارَا» وَقَاتِلِهِ ... وَأَمَّا كِسْرَىٰ فَمَا أَوَاهُ إِيوَانُ[(٢)]

«دارا»: هذا علم، «بيت»: نكرة، لكن لو سَمَّينا إنسانًا «بيت» صار علمًا، «فضل» نكرة، لكن لو جعلناه اسمًا لشخص صار علمًا؛ فكل ما يُعَيِّنُ مسمًّىٰ ويشخِّصه فهو علم؛ ولذلك قال ابن مالك:

اسْمٌ يُعَيِّنُ المُسَمَّىٰ مُطْلَقَا ... عَلَمُهُ كَـ«جعفرٍ» و«خرنقَا»[(٣)]

العلم إذن؛ في المرتبة الثانية إلا أنه يستثنىٰ منه علم ذات الله عَزَّوَجَلَّ وهو «الله» فإنه في المرتبة الأولىٰ.

٣- اسم الإشارة:

..... ، وبعده .....

اسم إشارة كـ«ذا» و«ذان» «ذي» .....

---

(١) الألفية: باب النكرة والمعرفة.

(٢) البيت لأبي البقاء الرُّندي، انظر «نفح الطيب» (٤/ ٤٨٧).

(٣) الألفية: باب العلم.

أسماء الإشارة هي:

أ- ذا: للمفرد المذكر.

ب- ذي، تي: للمفردة المؤنثة.

ج- ذان: للمثنى المذكر.

د- تان: للمثنى المؤنث.

بقي على المؤلف أن يذكر الجمع: «أولاء» يجوز فيه لغتان:

١- «أولى» بالقصر.

٢- «أولاء» بالمد.

إذن؛ كل اسم إشارة فهو معرفة؛ وهو في المرتبة الثالثة.

عندنا مشار إليه، ومخاطب، فاسم الإشارة يكون بحسب المشار إليه، و«الكاف» التي تقترن به تكون بحسب المخاطب:

فإذا أشرت إلى مفرد مذكر مخاطبًا مفردًا مذكرًا، تقول: «ذاك».

وإذا أشرت إلى مؤنثة مخاطبًا مذكرًا: «ذيك» أو «تلك» وهو كثير في القرآن.

وإذا أشرت إلى جماعة مخاطبًا جماعة: «أولئكن».

وإذا أشرت إلى جماعة نساء مخاطبًا جماعة ذكور: «أولئكم»، ﴿وَأُولَٰئِكُمْ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا مُّبِينًا﴾ [النساء: ٩١].

ويجوز في «الكاف»:

١- أن تلزم الفتحة مطلقًا.

٢- أن تلزم الفتحة للمذكر والكسرة للمؤنث؛ وهي في صورة الإفراد.

٣- أن تكون بحسب المخاطب.

أما اسم الإشارة؛ فعلى حسب المشار إليه مطلقًا.

(لا تأتي «كاف» الخطاب إلا إذا كان المشار إليه بعيدًا؛ إلا إذا كان للتعظيم وبيان علوٍّ، نحو قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢].

و«أولئك» تكون جمعًا للعقلاء، وقد تكون لغير العقلاء، ونادرًا ما تأتي لغير العقلاء؛ كقول الشاعر:

ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى ... وَالْعَيْشَ بَعْدَ أُولَٰئِكَ الْأَيَّامِ[1]

---

(١) البيت لجرير بن الخطفي وهو من قصيدة هجا بها الفرزدق.

وفي القرآن: ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٤٠]. ولم يقل: أولئك الأيام.

وأسماء الإشارة كلها مبنية إلا المثنى ففيه خلاف، والراجح إعرابه)[١].

٤- الموصول:

..... وَالرَّابِعُ: الْمَوْصُولُ مِن نَحْوِ «الَّذِي»

يعني مثالها: الذي. والموصول: عام ومشترك وخاص.

المشترك: ألفاظ تصلح للمفرد والمثنى والجمع من النوعين المذكر والمؤنث.

والخاص: لكل أحدٍ بحسبه.

فالخاص نحو «الذي»: للمفرد المذكر. «التي»: للمفردة المؤنثة.

«اللذان»: للمثنى المذكر في حالة الرفع، و«اللذين» في حالتي النصب والجر.

«الذين» و«الألى»: جمع الذكور.

«اللتان»: للمثنى المؤنث في حالة الرفع، و«اللتين» في حالتي النصب والجر.

و«اللاتي» و«اللاتي»: للجمع المؤنث.

قال ابن مالك:

بـ«اللاتِ» و«اللاء» «الَّتِي» قَدْ جُمِعَا ... و«اللاءِ» كَـ«الَّذِينَ» نَزْرًا وَقَعَا[٢]

فقول ابن مالك يحمل معنيين:

الأول: أن «اللاتي» وقعت في محل «الذين»، نحو قول الشاعر:

فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمَنَّ مِنْهُ ... عَلَيْنَا اللَّاءِ قَدْ مَهَدُوا الْحُجُورَا

الثاني: أن «اللاء» تجمع كـ«الذين»، مثاله:

وَإِنَّا مِنَ اللَّائِينَ إِنْ قَدَرُوا عَفَوْا ... وَإِنْ أُثْرِبُوا جَادُوا وَإِنْ نُرِبُوا عَفُوا

وأما ألفاظ المشترك فهي مفردة، ولكنها صالحة للمفرد، والمثنى، والجمع، وهي «مَنْ - ما - أل- أي - ذو عند طيئ -«ذا» بعد «ما»أو «من» الاستفهامية».

تقول مثلًا: «أكرمتُ مَنْ فَهِمَ الدرس»: هذا للمفرد المذكر، «من فهمتِ الدرس»: للمفرد المؤنث، «من

---

(١) هذا الجزء ذكره الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في باب الصلة ونُقِل هنا لارتباطه بباب «أسماء الإشارة».

(٢) الألفية: باب الموصول.

فهموا الدرس»: للجماعة الذكور، «من فهما الدرس»: مثنىٰ مذكر، «من فهمتا الدرس»: مثنىٰ مؤنث، «من فهمن الدرس»: للجمع المؤنث.

والذي يفرق بينهما الضمير في جملة صلة الموصول؛ فإن كان الضمير مفردًا مذكرًا فهي للمفرد المذكر، وإن كان الضمير للمثنىٰ فهو مثنىٰ... حسب الحال وهكذا، «من فهم»: للمفرد، «من فهمت» أي: «هي»...والبقية مثلها.

الأسماء الموصولة كلها مبنية، إلا المثنىٰ فمنهم من يعربه؛ لأنه يتغير باختلاف العوامل، لا بالحروف، وهذا هو المعرب: الذي يتغير باختلاف العوامل.

وَكَـذَلِكَ «أَيٌّ» مَـا لَـمْ تُـضَفْ وَصَـدْرُ وَصْـلِهَا ضَـمِيرٌ انْحَـذَفْ(١)

وبعضهم يعربها مطلقًا.

وبعضهم يرىٰ أن المثنىٰ مبني، لكنه في حالة الرفع مبني علىٰ الألف، وفي حالة النصب والجر مبني علىٰ الياء.

إذن؛ الخاص: ما وضع للدلالة علىٰ شيء المخصوص، وهو ستة ألفاظ.

والمشترك: ما وضع للعموم ويُعَيِّنُهُ الضمير الذي في العلة وهو أيضًا ستة.

و«ذو» عند طيئ كقول شاعرهم:

فَـإِنَّ الْـمَاءَ مَـاءُ أَبِـي وَجَـدِّي وَبِئْـرِي ذُو حَفَـرتُ وَذُو طَوَيْـتُ(٢)

أي: بئري الذي حفرت والذي طويت؛ إذا كنا من أهل طيئ نقول: «جاء ذو أكرمتُ».

وكل موصول لابد له كم صلة ولابد له من عائد، والصلة إمَّا جملة أسمية، أو جملة فعلية، أو ظرف أو جار ومجرور. الظرف والجار والمجرور ليس هما الصلة، بل الصلة متعلق الظرف والجار والمجرور، فتقول مثلًا: «جاء الذي كتابه جميل»؛ الصلة جملة أسمية. وتقول: «جاء الذي فهم الدرس»؛ جملة فعلية. وتقول: «أكرمت الذي عندك»؛ شبه جملة ظرف. «أكرمت الذي في المسجد»؛ شبه جملة جار ومجرور. «أكرمت الذي معه كتابه»؛ جملة من مبتدأ وخبر، لكن الخبر هو الذي شبه جملة.

لابد لكل صلة من عائد ضمير يربط بينها وبين الصلة، سواء كان الضمير لها مباشرًا أو كان مضافًا إليه؛ فمثلًا تقول: «جاء الذي قام»؛ فالضمير فاعل «قام» وهو العائد. وتقول: «جاء الذي قام أبوه» الضمير مضاف إلىٰ الفاعل؛ بمعنىٰ: أن العائد لا يُشترط أن يكون أحد ركني الجملة: الفاعل، المبتدأ، الخبر؛ المهم أن يوجد في الصلة عائد ضمير يعود علىٰ الموصول.

---

(١) الألفية: باب الموصول.

(٢) سبق.

العائد قد يكون محذوفًا مثل: «جاء الذي أكرمتُ»؛ أي: أكرمته، وكقوله تعالىٰ: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣]؛ أي: تشربون منه.

والعائد يكون مستترًا ومحذوفًا وظاهرًا، والفرق بين المحذوف والفاعل: أن الفاعل يُسمُّونه مستترًا، والحذف يكون في المفعول به أو في المجرور؛ العائد إذن: ظاهر مستتر محذوف؛ المستتر يكون في الفاعل مثل: «أكرمتُ الذي نجح»: «هو»، «جاء اللذان قاما»: ظاهر، «الألف» فاعل، «أكرمتُ الذي أكرمتَ»؛ أي: أكرمته، «أكرمتُ الذي أكرمتَه»؛ موجودة، «شربت مما شربت منه»؛ ظاهر، «شربتُ مما شربتَ»: محذوف.

حكم مثنى الموصول:

الأسماء الموصولة كلها مبنية، إلا المثنىٰ فإنه «معرب»؛ لأنه يتغير باختلاف العوامل.

وبعض النحاة يرىٰ أن المثنىٰ مبني في حالة الرفع علىٰ «الألف»، وفي حالة النصب والجر علىٰ «الياء».

ثم قال المؤلف:

فَمَـــــا بِـــــ«أَلْ» .....

٥- المعرف بـ«أل»:

ما عُرِّفَ بـ «أل»، ولم يقل المؤلف: «ما اتصل به أل»؛ لأن «أل» قد تتصل بما هو معرفة كاتصالها بالعلم، مثل: «العباس» فيه «أل» ولم يُعرف بها؛ ولهذا مرتبته في مرتبة العلم، لكن هذا ما عرف بـ«أل»؛ أي: يكون الاسم نكرة فتدخل عليه «أل» فتفيده التعريف مثل: رجل- الرجل، كتاب- الكتاب، غلام- الغلام.

٦- المعرَّف بالإضافة:

.....والسادس: مـــا أضـــيف للواحـــد ممـــا قُـــدِّما

السادس من المعارف: ما أُضيف إلىٰ واحد مما قُدِّم من المعارف، فما أُضيف إلىٰ واحد منها فله حكمه إلا المضاف إلىٰ الضمير فإنه بمنزلة العلم -برتبة العلم- هذا المشهور عندهم. فالمضاف إلىٰ العلم رتبته كالعلم، إلىٰ الموصول رتبته كالموصول، وإلىٰ اسم الإشارة كاسم الإشارة، وإلىٰ الذي فيه «أل» كالذي فيه «أل». والمضاف يأخذ رتبة المضاف إليه، إلا الضمير فهو في رتبة العلم.

فإذا قلت مثلًا: «أعجبني غلامه»؛ فإن «غلام» معرفة ومرتبته في العرفية كمرتبة العلم لا كمرتبة الضمير، وإذا قلت: «أعجبني غلام زيد» فهذا مضاف إلىٰ علم ومرتبته في العرفية مرتبة العلم، وإذا قلت: «أعجبني غلام هذا» فهو معرفة ومرتبته مثل اسم الإشارة، ومثال اسم الموصول نحو: «أعجبني غلام الذي أكرمك»: مرتبته الاسم الموصول. «أعجبني غلام الرجل» ومرتبته مرتبة ما عرف بـ«أل».

باب: المرفوعات من الأسماء

لم يقل المؤلف: المرفوعات من الأفعال؛ لأنه تقدم الكلام عليها، ولا يرفع من الأفعال إلا المضارع فقط، أما الماضي فيُبنىٰ والأمر يُبنىٰ. ولم يقل: باب المرفوعات من الحروف؛ فالحروف كلها مبنية وليس لها إعراب.

أولاً: باب الفاعل:

يُرْفَعُ مِنْ كُلِّ الأَسَامِي الْفَاعِلُ وَلَوْ مُؤَوَّلًا كَـ«قَامَ الْعَادِلُ»

الشرح

الفاعل: هو الذي يدل علىٰ من قام به الحدث أو مَن وقع منه الحدث، من قام به الحدث كما لو قلت: «مات البعير» هذا وقع عليه، ومن وقع منه الفعل مثل أن تقول: «أكل البعير العلف» هذا فاعل لأنه وقع منه، فإن كان الفعل اختياريًا يقال: وقع منه، وإذا كان الفعل غير اختياري يقال: وقع عليه.

الفاعل إذن؛ كل اسم مرفوع دلَّ علىٰ من وقع عليه الحدث أو منه.

الفاعل: كل اسم دلَّ علىٰ من اتصف بالفعل أو وقع منه.

والمؤول: هو أن يكون بعد حرف مصدري؛ فإذا جاء بعد حرف مصدري أصبح مؤولًا مثل: «أنَّ»، «ما»، «أنْ».

تقول مثلًا: «يعجبني أنك قائم».

«يعجب»: فعل مضارع، «النون»: للوقاية، «الياء»: مفعول به، الفاعل: المصدر المؤول. وإذا أوَّلناه؛ يعني: حولنا ما بعد «أن» إلىٰ مصدر صارت: «يعجبني قيامُك»، «يعجبني أن تحفظ الدرس» أي: حفظك الدرس، «يعجبني ما فهمت» أي: فهمك.

كـ«قام العادل»؛ «قام»: فعل ماضٍ، و«العادل»: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره.

المؤول لا يقع إلَّا مصدرًا.

والفاعل قد يكون ظاهرًا ومستترًا ومؤولاً أو ضميرًا:

تقول: «الرجال قاموا»: ظاهر، لكنه ضمير.

وتقول: «قام الرجال»: ظاهر، غير ضمير.

وتقول: «يعجبني أن تقوم»؛ أي: قيامك، مؤول.

وتقول: «زيد قام»: ضمير مستتر.

الفاعل له أحكام ما ذكرها المؤلف:

* الفاعل إذا كان مفردًا مذكرًا وجب إفراد الفعل وتذكيره؛ فتقول: «قام زيدٌ»، ولا يجوز أن تقول: «قامت زيدٌ»، ولا «قاما زيدٌ»، ولا «قاموا زيدٌ».

* إذا كان مفردًا مؤنثًا -والتأنيث حقيقي- وجب إفراد الفعل وتأنيثه، إلا في صور مستثنيات.

* إذا كان الفاعل جمعًا؛ إن كان سالمًا وجب تذكير الفعل في المذكر وتأنيثه في المؤنث؛ فتقول: «قام المسلمون»، ولا تقول: «قامت المسلمون» هذا هو المشهور.

* وبعضهم يقول: أنه يجوز التأنيث مع الجمع مطلقًا، وتقول: «قامت المسلمات»، ولا تقول: «قام المسلمات»؛ لأن «المسلمات» جمع مؤنث سالم.

* وإذا كان الجمع غير سالم جاز فيه التذكير والتأنيث سواء كان لمذكر أو لمؤنث؛ فتقول: «قام الرجال»، وتقول: «قامت الرجال»، و«قام النساء»، و«قامت النساء».

* ومن أهل العلم من يرى أنه يجوز في الجمع تذكير الفعل وتأنيثه مطلقًا، قال الزمخشري:

إِنَّ قَـــــوْمِي تَجَمَّعُـــــوا ... وَبِقَتْلِـــــي تَحَـــــدَّثُوا

لا أُبَـــــالِي بِجَمْعِهِـــــمْ ... كُـــــلُّ جَمْـــــعٍ مُؤَنَّـــــثُ

وعلى هذا الرأي نقول: «قامت المسلمات»، و«قام المسلمات»، «قام المسلمون»، و«قامت المسلمون».

ومن هذا قول شيخ الإسلام ابن تيمية في «العقيدة الواسطية»: «فلا عدول لأهل السنة والجماعة عما جاءت به المرسلون». فـ«المرسلون»: جمع مذكر سالم لكنه أنث الفعل.

وقال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ:

إن كان الجمع جمع مذكر سالمًا وجب التذكير، ومع المؤنث يجوز الوجهان، قال:

وَالتَّـاءُ مَـعَ جَمْـعٍ سِـوَى السَّـالِمِ مِـنْ ... مُـذَكَّرٍ كَـ«التَّاءِ» مَعَ إِحْدَى اللَّبِنْ[1]

و«التاء مع إحدى اللبن» يجوز فيها الإثبات والحذف.

* **الحاصل الآن:** إذا كان الفاعل مفردًا مذكرًا يجب إفراده وتذكيره، وإذا كان مفردًا مؤنثًا والتأنيث حقيقي يجب إفراد الفعل وتأنيثه، وإذا كان الفاعل جمعًا فمنهم من يقول: يجوز التذكير والتأنيث مطلقًا وهذا مذهب الزمخشري: كل جمع مؤنث تقول: «قام المسلمون» و«قامت المسلمون»، و«قام المسلمات» و«قامت المسلمات»، و«قام الرجال» و«قامت الرجال»، و«قام الهنود» و«قامت الهنود».

---

(١) الألفية: باب الفعل.

ومنهم من قال: كل جمع مؤنث يجوز فيه التذكير والتأنيث إلا جمع المذكر السالم فيجب فيه التذكير، وهذا رأي ابن مالك.

وبعضهم يقول: الجمع إن كان جمع تكسير جاز فيه وجهان: التذكير والتأنيث، وإن كان جمعًا سالمًا فإن كان مذكرًا وجب التذكير، وإن كان مؤنثًا وجب التأنيث، وهذا رأي ابن هشام وهو المشهور.

الخلاصة:

جمع التكسير: يجوز فيه التذكير والتأنيث.

جمع المذكر السالم: يجب فيه التذكير مطلقًا.

جمع المؤنث السالم: يجب فيه التأنيث مطلقًا، ويجوز فيه الوجهان علىٰ رأي ابن مالك وعلىٰ رأي الزمخشري.

وجمع المذكر السالم يجوز فيه الوجهان علىٰ رأي الزمخشري؛ فتقول: «جاء المسلمات» و«جاءت المسلمون»، وتأويله: «جاءت طائفة»، فيؤولون علىٰ هذا الوجه: يجوز التذكير باعتبار اللفظ والتأنيث باعتبار المعنىٰ.

هل يلحق الفعل علامة؛ يعني: ضمير يعود علىٰ الفاعل؟ العرب جمهورهم علىٰ أنه لا يوجد؛ وهو أنه يجب إفراد الفعل مع المفرد والمثنىٰ والجمع. فلا تقول: «قاما الزيدان»، أو «قاما رجلان»، ولا تقول: «قاموا رجال»؛ تقول: «قام رجال» و«قام رجلان».

ويوجد لغة قليلة عبَّر عنها النحويون بلغة «أكلوني البراغيث»، وكان عليه أن يقول: أكلني البراغيث أو أكلتني البراغيث، هو أراد أن تكون «البراغيث» فاعل، لكن يجوز إن أردنا أن نلتزم بالقاعدة، نجعل «البراغيث» مبتدأ مؤخر، و«أكلوني» جملة خبر مقدم، والتقدير: البراغيث أكلوني. وفي القرآن شاهد لهذه اللغة قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١]. قالوا: أن التقدير: «ثم عمي وصمَّ كثير منهم»، ولكن هذا ليس بصحيح؛ لأن القرآن لا يمكن أن يُنَزَّل علىٰ لغة شاذة بلغة قريش؛ ولكن هذه الآية أضاف الفعلين إليهم جميعًا؛ ثم أبدل فقال: ﴿كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾. كقولك: «أكلت الرغيف» ثم تقول: «نصفه أو كثيرًا منه».

قاعدة: إذا أُسْنِدَ الفعل إلىٰ غير المفرد لم تلحقه علامة التثنية ولا الجمع إلا علىٰ لغة قليلة.

ومن أحكام الفاعل: أن يتأخر علىٰ عامله ولا يتقدم عنه؛ فتقول: «قام الرجل» ولا تقول: «الرجل قام». فـ«الرجل»: مبتدأ، و«قام»: جملة خبرية. وقيل بجواز تقدم الفاعل علىٰ الفعل وأنه يجوز أن تقول: «الرجل قام» «الرجل»: فاعل مقدم، وقيل: يجوز إن وَلي الاسم ما يختص بالفعل أُعرب فاعلًا مثل: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ﴾ [الانفطار: ١].

فإن ﴿إِذَا﴾ شرطية، وهي مختصة بالفعل.

فـ ﴿ٱلسَّمَآءُ﴾: فاعل مقدم.

و﴿ٱنفَطَرَتْ﴾: كلمة مفسرة لفعل مقدم وهي: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث.

وسبق لنا أنه يؤنث العامل إذا كان الفاعل مؤنثًا حقيقيًّا، وهو ما له فرج، أو أن يكون ضميرًا متصلًا، أما إذا كان مؤنثًا مجازيًّا لا يجب فيه التأنيث.

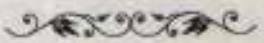

ثانيًا: النائب عن الفاعل:

وَنَائِبٌ عَنْهُ كَبِيعَ اللَّعِبُ وَقُضِيَ الأَمْرُ وَيُعْطَى الأَرِبُ

الشَّرْح

«وَنَائِبٌ عَنْهُ»؛ أي: نائب عن الفاعل، وأفادنا بقول: «وَنَائِبٌ عَنْهُ» أنه يُعطىٰ أحكامه، كما قال ابن مالك:

بِنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ فِيمَا لَهُ..... (١)

فنائب الفاعل يُعطىٰ كل أحكام الفاعل، فإذا قلت: «قام الرجل»، ثم قلت: «أقيم الرجل»؛ فإن «الرجل» نائب فاعل وفي الأول فاعل، وكما تقول: «ضُربت هند»، ولا يجوز أن تقول: «ضُرب هند». بمعنىٰ أنه إذا وجب تأنيث العامل الفاعل وجب تأنيثه لنائب الفاعل وهلم جرًّا.

لا يتقدم نائب الفاعل علىٰ الفعل فهو كالفاعل علىٰ الخلاف السابق، ولهذا لم يكثر فيه الكلام، بل أتىٰ بثلاثة أمثلة، قال: «بِيعَ الذهبُ»، «قُضِيَ الأمرُ»، «يُعطىٰ الأربُ».

«بيع»: فعل ماضٍ مبني علىٰ الفتح صيغته مبني للمجهول.

«الذهب»: نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة.

وبعضهم قال: الأحسن أن تقول: «مبني لما لم يُسَمَّ فاعله»؛ لأن الفاعل قد يكون معلومًا فيحذف، مثل: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨].

فالخالق معلوم، ولكنه لم يُسَمَّ فاعله؛ فالتعبير بما لم يُسَمَّ فاعله أدق من التعبير بالبناء للمجهول.

إذن «بيع»: فعل ماضٍ لم يُسَمَّ فاعله، أنا أعرف أن الصائغ بائعه لكن أخفيته، ولكن هنا حدث في الفعل إعلال، أصلها: «بَيَعَ» وهذه أصلية، ولكن لما قال: «بوع» هذا علىٰ لغة الحجازيين، وفيها لغة عربية يقال:

---

(١) الألفية: باب النائب عن الفعل.

«بوع»، وفيها لغة إشمام أن تنطق بين الضم والكسر، والإشمام فيه صعوبة في نطقه يقول الشاعر:

لَبَّتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ ... لَبَّتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ[1]

وكان من حقه أن يقول: «بيع».

«قُضِيَ الأَمْرُ»: جعلنا «الألف» «ياء» وعلىٰ «الياء» الفتحة، وهو مبني لما لم يسم فاعله.

«الأمر»: نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة.

«يُعْطَىٰ الأَرَبُ»: الأرب: الحاجة.

المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ جيدٌ، «قُضِيَ الأَمْرُ»: جعلت «الألف» «ياء» «يُعْطَىٰ»: جعلت «الياء» «ألفًا»؛ لأن يُعطىٰ لو جاءت مع الفاعل لكانت «يعطي».

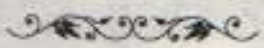

ثالثًا ورابعًا: المبتدأ والخبر:

وَالْمُبْتَدَا الصَّرِيحُ وَالْمُؤَوَّلُ ... وَالْخَبَرُ الْمُفِيدُ كَابْنِي مُقْبِلُ

الشَّرح

قسم المؤلف المبتدأ إلى صريح ومؤول:

الصريح مثل أن تقول: «الرجل قائمٌ».

«الرجل»: مبتدأ مرفوع، و«قائم»: خبر المبتدأ مرفوع، ولكن ما الذي رفع المبتدأ، وما الذي رفع الخبر؟ لم نجد عاملًا لفظيًّا اقتضىٰ أن يكون المبتدأ مرفوعًا، الفاعل فيه عامل لفظي: الفعل، لكن المبتدأ ليس به عامل لفظي، قالوا: إن الرافع له عامل معنوي وهو: الابتداء، قال ابن مالك:

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالابْتِدَا ... .[2]

فالعامل معنوي: وعامل الخبر-الخبر المفيد- المبتدأ، قال ابن مالك في «الكافية»:

وَقَالَ أَهْلُ الْكُوفَةِ الْجُزْآنِ قَدْ ... تَرَافَعَا وَلَا ضَعِيفٌ مُسْتَنَدْ[3]

---

(١) البيت لرؤبة بن العجاج، «أوضح المسالك» (٢/ ١٥٥).

(٢) الألفية: باب الابتداء.

(٣) انظر «شرح الكافية الشافية» (١/ ٣٣٥) لابن مالك.

الجزآن: المبتدأ والخبر.

علىٰ هذا الرأي يكون العامل في المبتدأ والخبر لفظي، والخلاف في ذلك لفظي. المهم أن المبتدأ مرفوع والخبر مرفوع. فإن شئت قلت: المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر بالمبتدأ، وإن شئت قلت: كل واحد منهما مرفوع بالآخر، وإن شئت قلت: كلاهما مرفوع بالابتداء.

والمؤول: أن يكون المبتدأ فعلًا مسبوقًا بـ«أن» المصدرية، وإن شئت فقل: مسبوقًا بحرف مصدري يشمل «أنَّ»، و«أنْ».

فمثاله قوله تعالىٰ: ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]. التقدير: صيامُكم خير لكم. ﴿وَأَن تَعْفُوٓا۟ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٧]؛ أي: عفوكم أقرب للتقوىٰ.

المبتدأ والخبر لهما أحكام لكن لم يذكرها المؤلف؛ لأن الكتاب كتاب مبتدئين.

فتبين بهذا أن المبتدأ والخبر جنسان من الأسماء المرفوعة، وأن المبتدأ يكون صريحًا ويكون مؤولًا، وكذلك الخبر يكون صريحًا ومؤولًا، فتقول: «الخيرُ إحسانُك إلىٰ الغير»: صريح، «الخيرُ أن تُحسنَ إلىٰ الغير»: مؤول.

إذن؛ المبتدأ يقع صريحًا ومؤولًا، والخبر يقع صريحًا ومؤولًا.

ويكون الخبر مفردًا ومثنًّىٰ وجمعًا: «الرجلان قائمان»، «الرجال قائمون» «الرجل قائم».

يكون الخبر أيضًا مفردًا؛ يعني: غير جملة، ولا يمكن أن يكون المبتدأ جملة أبدًا ولا شبه جملة، لكن الخبر يكون جملة وشبه جملة كما يكون مفردًا، فتقول: «الوليد أتاه النوم». «الوليد»: مبتدأ، «أتاه النوم»: خبر جملة.

وتقول: «عبد الرحمن يزحف إلىٰ المسجل» جملة، وتقول: «الرجل عندك» هذا شبه جملة، وتقول: «القوم في المسجد ينتظرون الصلاة» إن كان الخبر «هو في المسجد» حال كونهم ينتظرون؛ فهذا شبه جملة، وإن كان «في المسجد» متعلقًا بـ«ينتظرون» وأن المعنىٰ: «القوم ينتظرون الصلاة في المسجد» فهو جملة؛ يجوز الوجهان أيهما أبلغ: «القوم في المسجد ينتظرون الصلاة»؛علىٰ أن «في المسجد» خبر أو «ينتظرون» خبر؟ الظاهر أن الأول أبلغ: «القوم في المسجد»، يُبين علىٰ أن غرضهم شريف فكأنهم مالُّون انتظار الصلاة.

علىٰ كل حال: من حيث الإفراد والتثنية والجمع لا يختلف المبتدأ والخبر، ومن حيث الجملة وشبه جملة يختلفان؛ المبتدأ لا يكون جملة ولا شبه جملة، والخبر يكون جملة ويكون شبه جملة.

ولهذا قال ابن مالك في «الألفية»:

وَمُفْـــرَدًا يَـــأْتِي وَيَـــأْتِي جُمْلَـــةً حَاوِيَـــةً مَعْنَـــى الَّـــذِي سِـــيقَتْ لَـــهُ[1]

يُبيِّن المؤلف ذلك في قوله: «وَالخَبَرُ المُفِيدُ كَـ«ابْنِي مُقْبِلُ»».

فإن كان «مقبل» من الإقبال فهو مشتق، وإن كان علمًا فهو جامد وإن كان أصله مشتقًا.

إعراب المثال:

«ابن»: مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل «ياء المتكلم»، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة.

«ابن»: مضاف، و«ياء المتكلم» مضاف إليه مبني على السكون في محل جر.

«مقبل»: خبر المبتدأ مرفوع بالمبتدأ وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره.

خامسًا وسادسًا: اسم كان واسم «ما» العاملة عمل «ليس».

وَاسْـمٌ لِـ«كَـانَ» مَـعْ نَظِيرِهَـا و«مَـا» كَـ«لَـيْسَ» مِثْـلُ: «كَـانَ زَيْـدٌ قَائِمَـا»

الشَّرح

كان وأخواتها وهي: «كان - أصبح - صار - بات - ما دام - ظل - ليس - ما انفك - ما برح - ما زال - ما فتئ».

ترفع المبتدأ فاسمها مرفوع، مثل قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٩٦].

وهي تدخل على المبتدأ والخبر، «زيد قائم»: فـ«زيد» مبتدأ، أُدْخِلَ «كان»: «كان زيد قائمًا»: «زيد» اسم كان، «ظل»: «ظل زيد قائمًا» نفس الشيء، وهكذا بقية أخواتها.

وقوله: «وَ«مَا» كَـ«لَيْسَ»»: يحتمل أن يكون مراده اسم «ما» التي كـ«ليس»، ويحتمل أن يكون مراده: «ما كان» مثل «ليس» في النفي وهي: «ما فتئ - ما انفك - ما برح - ما زال»، فهذه الأربعة منفية ولكنها في الواقع مثبتة.

والمراد الأول أحسن؛ لأن هؤلاء الأربعة داخلون في أخوات «كان».

فقوله: «وَ«مَا» كَـ«لَيْسَ»»؛ أي: و«ما» التي عملها مثل عمل «ليس»، وتُسَمَّى «الحجازية»؛ لأنها في لغة الحجازيين تعمل عمل «ليس»، وفي لغة التميميين لا تعمل شيئًا؛ فهي نافية فقط.

---

(١) الألفية: باب الابتداء.

فتقول على لغة الحجازيين: «ما زيدٌ قائمًا»، قال تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[يوسف: ٣١].

فـ﴿هَٰذَا﴾: اسم ﴿مَا﴾ و﴿بَشَرًا﴾: خبرها، و«ما زيد قائمًا»: «زيد»: اسم «ما» و«قائمًا»: خبرها، لو قال المتحدث: «ما زيدٌ قائمٌ»، فنقول: على لغة الحجازيين خطأ، صحيح على غير لغة الحجازيين.

إذن: «ما النافية» التي تعمل عمل «ليس» إنما يكون اسمها دون المرفوعات بناءً على لغة الحجازيين، أما على لغة التميميين فإنك تقول: «ما زيدٌ قائمٌ»، وتعرب «زيد» على أنه مبتدأ لا على أنه اسم «ما»؛ لأنها عندهم لا تعمل هي لمجرد النفي، فإن قلت: «ما زيد بقائم» لا ندري أأنت تميمي أو حجازي؟ إن كنت حجازيًا قلنا: «زيد» اسم «ما»، وإن كنت تميميًا قلنا: «زيد» مبتدأ؛ ولهذا لو جاءنا ثلاثة رجال من أهل اللغة الفصحاء فقال أحدهم: «ما زيد جالسًا»، وقال الثاني: «ما زيدٌ جالسٌ»، وقال الثالث: «ما زيدٌ بجالسٍ» نعرف من أي قبيلة هم؟ الأول والثاني نعرف من أي قبيلة فالأول من الحجاز والثاني من بني تميم، والثالث: مجهول: ما ندري، يقول الشاعر:

وَمُهَفْهَفِ الأَعْطَافِ قُلْتُ لَهُ انْتَسِبْ ... فَأَجَابَ مَا قَتْلُ الْمُحِبِّ حَرَامُ[1]

تميمي يخاطب امرأة وهو من بني تميم؛ لأنه لم يقل: «ما قتلُ المحبِّ حرامًا».

سابعًا وثامنًا: «خبر إن» «وخبر لا» العاملة عمل «إن»:

وَمَا لِنَحْوِ «إِنَّ» كَـ«لَا» مِنْ خَبَرِ ... كَـ«إِنَّ ذَا الحَزْمِ دَقِيقُ النَّظَرِ»

الشرح

«نحو» بمعنى: مثل، والمراد به أخوات «إن»؛ يعني: ما لـ«إن» وأخواتها من خبر فهو من مرفوعات الأسماء. إذن: عمل «إن» و«كان» متعاطفان. «كان» ترفع الاسم وتنصب الخبر، و«إن» تنصب الاسم وترفع الخبر. ﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[النور: ٦٢]. فنقول: غفور خبر «إن» مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره. ولو قال قائل: «إن الله غفورًا» لم يصح.

وقوله: «كـ«لا»» مراده: «لا» التي تعمل عمل «إن» وهي «لا» النافية للجنس فخبرها مرفوع بها، إذن: «وَمَا لِنَحْوِ «إِنَّ» كَـ«لَا» مِنْ خَبَرِ» اشتمل على باب: «إن» وأخواتها وعلى باب «لا النافية للجنس».

---

(١) البيت لمحمد بن إبراهيم الحلبي المعروف بابن الحنبلي.

«الحزم»: مصدر أم جنس؟ معروف أن «ذو» التي بمعنىٰ صاحب لا تضاف إلىٰ اسم الجنس، مثل: «مال» و«جار» وما أشبه ذلك، وتضاف أيضًا إلىٰ المصدر: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦]. فهنا الجزم مصدر بلا شك ومع ذلك أضيفت إليه «ذا».

«إن ذا الحزم»؛ أي: صاحب الحزم.

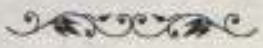

تاسعًا: التوابع المرفوعة:

وَيُرْفَعُ التَّابِعُ لِلْمَرْفُوعِ ... إِذْ كُلُّ تَابِعٍ فَكَالْمَتْبُوعِ

وَذَاكَ تَوْكِيدٌ وَنَعْتٌ وَبَدَلْ ... وَالرَّابِعُ الْعَطْفُ بِقِسْمَيْهِ حَصَلْ

كَأَظْهَرَ الدِّينَ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ ... وَجَادَ عُثْمَانُ الشَّهِيدُ الْمُشْتَهِرْ

وَالْخُلَفَاءُ كُلُّهُمْ كِرَامُ ... صِدِّيقُنَا وَالْحَيْدَرُ الْهُمَامُ

الشرح

هذه قاعدة: كل تابع حتىٰ في أمور الدين فهو كالمتبوع؛ ولهذا المقلِّد يتبع مقلَّده.

التوابع أربعة: «توكيد - ونعت - وبدل - والعطف وهو قسمان: عطف بيان، وعطف نسق».

• التوكيد

مثل: «جاء زيد كله» غير صحيح؛ لأنه لا يؤكد بـ«كل» إلا ما يتجزأ، «أعتقت العبد كله» صحيح؛ لأن العتق يتبعض، أقول: «جاء زيد نفسه»، «جاء زيد عينه» وما أشبه ذلك.

• النعت

يعني: الوصف؛ مثل: «جاء زيد الفاضل»، لا أقول: «الفاضلة»؛ لأن كل تابع كالمتبوع. إن تعددت النعوت تتبع. ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ۝١٤ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ۝١٥ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٤-١٦]. أخبار كلها لا تصلح نعوتًا، مثل: «جاء زيد الفاضل العاقل الفاهم».

• البدل

هو الذي يحل محل المبدَل؛ بمعنىٰ: أنك لو حذفت المبدل صار البدل مكانه؛ تقول: «زُره خالدًا»، أصله: «زُر خالدًا»، «قبِّله يده»، «اعرفه حقه» «حقه» بدل؛ لأنك تقول: «اعرف حق زيد». لو قلت: «قبِّل يد زيد»

صح. «خذ نبلًا مُدىٰ»: قد يكون غلطًا وقد يكون للإضراب بدل أن آمرك أن تأخذ النبل الذي يُرمىٰ به، «سافر بسيارة طيارة» يجوز أن تكون «طيارة» صفة لـ«سيارة»؛ يعني: سريعة، ويجوز أن تقصد السيارة المركوبة المعروفة فيكون غلطًا. وإعراب: «اغسله ثوبه»: بدل، اغسل ثوبه وحذفت الضمير يصح.

والإضراب: ترك الأول إلىٰ الثاني.

* العطف

إما بالحرف وإما بالوصف.

حروف العطف معروفة: «الواو، ثم، لا، لكن...» كثيرة، والوصف بمعنىٰ: أن آتي بشيء فيه إبهام ثم أوضحه، هذا يُسمَّىٰ: عطف بيان.

«كَأَظْهَرِ الدِّينَ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ»:

«أبو»: فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأسماء الخمسة، و«أبو»: مضاف و«حفص»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، و«عمر»: عطف بيان، ويجوز البدلية لكن يظهر أنه أراد عطف البيان؛ لأن «أبو حفص» إذا جاء بعده «عمر» بيَّنه.

«وَجَادَ عُثمانُ الشهيدُ المُشْتهِرْ»:

«عثمان»: فاعل، «الشهيد»: صفة، «المشتهر»: صفة أخرىٰ.

أفادنا المؤلف بهذا المثال بأنه يجوز تعدد الصفات.

«والْخُلَفَاءُ كُلُّهُمْ كِرَامُ»:

هذا توكيد الخلفاء كلهم الأربعة؛ لأنه ذكر أبا حفص عمر وذكر عثمان قال: «والخلفاء كلهم كرام» لئلَّا يظن الظانُّ أنه أثنىٰ علىٰ عمر وعثمان دون غيرهم.

«صِدِّيقُنَا وَالحَيْدَرُ الْهُمَامُ»:

«صديقنا»: بدل من «الخلفاء»، و«الحيدر الهمام»: عطف.

أتىٰ المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ بالأمثلة كلها؛ فهذه هي مرفوعات الأسماء.

باب: المنصوبات من الأسماء

وَالنَّصْبُ فِي الأَسْمَاءِ لِلْمَفْعُولِ بِهْ ... كَاسْتَبِقِ الخَيْرَ وَذَا الْعِلْمِ انْتَبِهْ

الشرح

المفعول به: كل اسم منصوب وقع عليه فعل الفاعل، مثل: «اسْتَبِقِ الخَيْرَ»؛ «استبق»: فعل أمر، والفاعل: مستتر وجوبًا تقديره: «أنت»، و«الخير»: مفعول به.

«اقرأ الكتاب»؛ «الكتاب»: مفعول به.

«حفظتُ الدرس»؛ «الدرس»: مفعول به وقع عليه فعل الفاعل.

«لبست الثوب»؛ «الثوب» مفعول به؛ لأنه وقع عليه فعل الفاعل.

وَمَصْدَرٍ وَنَائِبٍ وَإِنْ حُذِفْ ... عَامِلُهُ كَسِرْتُ سَيْرَ الْمُعْتَرِفِ

الشرح

المصدر: وهو يُسمَّى المفعول المطلق، ومعنى مفعول مطلق: أنه لا يحتاج إلى متعلق.

مثاله؛ قال المؤلف: «سِرْتُ سَيْرَ الْمُعْتَرِفِ»، «سير»: مصدر منصوب مُبين لنوع الفعل. لو قال: «سرت سيرًا» هذا مؤكد للفعل، «أكلت أكلًا»: ما لم تُرد بالأكل المأكول صار مفعولًا به. ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾[النساء: ١٦٤]. هذا هو مفعول مطلق مؤكد.

«سرت سيرتين»: مبين للعدد.

«ونائب» يعني: نائب المصدر، والنائب عن المصدر مثل: «كلّ»، «بعض»، «أشدّ» ونحوها مضافًا إلى المصدر فيكون نائبًا عنه، تقول مثلًا: «سرت كلّ السير»، ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ﴾[الحاقة: ٤٤]. نائب عن المصدر.

مثل: «ضربته أشدّ الضرب» هذا نائب عن المصدر.

ويقول المؤلف: «وَإِنْ حُذِفَ عَامِلُهُ» يعني: قد يحذف عامل المصدر ويبقى، مثل: «شكرًا لك»؛ أي: «أشكر شكرًا لك»، ويُعلم المحذوف من سياق الكلام.

ظَـرْفِ الزَّمَـانِ وَالمكَـانِ حَيْـثُ «في» تُـضْمَرُ فيهمـا لِكُـلِّ فـاعْرِفِ
كَـ«صُـمْتُ أيَّامًـا» وَ«قُمـتُ سَـحَرَا» خَلْـفَ الـمَقَامِ عِنْـدَ بَيْـتٍ طَهَـرَا

الشَّرْح

١- ظرف الزمان: هو اسم الزمان المنصوب على تقدير «في»: «يوم»، «ليلة»، «شهر»، «ساعة»، «أسبوع»، «سنة».

٢- ظرف المكان: هو اسم المكان المنصوب على تقدير «في» نحو: «فوق»، «تحت»، «يمين»، «شمال»، «مع»، «خلف».

وقول المؤلف: على تقدير «في» احترازًا من اسم الزمان أو المكان الذي لم ينصب على تقدير «في»، بل وقع عليه فعل الفاعل، فما وقع عليه فعل الفاعل فهو مفعول به وقد يكون فاعلًا، وقد يكون مبتدأ، وقد يكون خبرًا، المهم أنه خاضعٌ للعوامل والأسباب، لكن ما كان منصوبًا على تقدير «في» فهو ظرف في بعض ألفاظ الحديث في الفردوس قال: «وفوقُهُ عرش الرحمن»[1]، وفي بعض الألفاظ «وفوقَهُ»: على اللفظ الأول يكون مبتدأ ولا يكون ظرفًا، وعلى الثاني يكون ظرفًا.

استمع للأمثلة:

«صمت أيامًا»، و«قمت سحرًا»، و«خلف المقام»، و«عند بيت طهر».

«أيامًا»، و«سحرًا» ظرف زمان.

«خلف»، و«عند»: ظرف مكان.

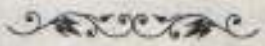

(١) أخرجه البخاري، كتاب: التوحيد، باب: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾، ﴿وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾، رقم (٧٤٢٣)، وغيره من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وَالْحَالِ مِنْ مَعْرِفَةٍ مُنَكَّرَا وَفَضْلَةً وَصْفًا كَجِئْتُ فَاكِرَا

الشرح

الحال: هو كل اسم منصوب مُبيِّن للهيئة، ويقال: إنه ما كان جوابًا لـ«كيف»؛ تقول: «كيف جئت»؛ أي: راكبًا.

اشترط المؤلف أن يكون من معرفة، إذن لا تقع الحال من نكرة، ولكن هذا على سبيل المفهوم، والمفهوم كما يقولون: لا عموم له، فالحال قد تقع من النكرة لكن بشروط إذا خُصِّصت، فإذا قلت: «جاء رجلٌ ضاحكًا» نقول: لا؛ لأن «رجل» نكرة لا تأتي منها الحال، لابد أن تكون معرفة، فصواب العبارة أن أقول: «جاء رجل على البعير راكبًا»، ولو قلنا: «جاء الرجل ضاحكًا» صح؛ لأن «الرجل» معرفة.

«منكَّرًا»: لابد أن يكون «الرجل» نكرة فلا يكون معرفة، فلو قلت: «جاء الرجلُ الراكبَ» وكنت تريد «الراكبَ» حالًا؛ قلنا: لا يصح؛ الحال لا تكون إلا نكرة، وحيث إن الكتاب للمبتدئين لم يفصِّل المؤلف.

إذن؛ الحال نكرة وصاحبها معرفة.

«وفضلة»: يعني: ويجيء فضلة؛ فلا يكون عمدة في الكلام، قد يكون لازمًا وقد يكون غير لازم.

فضلة: هو ما ليس من أركان الجملة. فلو قلت: «جاء راكبًا» وأردتَ أن تجعل «راكبًا» حالًا لا يصح؛ لأنها فاعل والفاعل ركن من أركان الجملة، والحال لابد أن تكون فضلة، وليس الفضلة ما لابد من ذكره فقد يكون فضلة ولابد من ذكره مثل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣] جملة ﴿وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ هذه حال فضلة لكن لابد من ذكرها.

إذن؛ لابد أن يكون فضلة؛ أي: ليس من أركان الجملة، فليس مبتدأ ولا خبرًا ولا فاعلًا ولا نائب فاعل، فضلة: تتم أركان الجملة بدونه.

أيضًا «وصفًا»: فلا يكون جامدًا؛ يعني: اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة، أو ما أشبه ذلك، أما أن يكون جامدًا فلا.

فإن جاء في اللغة العربية حالٌ جامدٌ فإنه يؤول مثل قولهم: «بعه مُدًّا بكذا» مدًّا؛ أي: مكايلة، «جاء زيدٌ أسدًا»: أسد: جامد لكن معناه مشبه للأسد؛ فالحال لا يكون إلا مشتقًّا، ولا تظن أن الجامد هو الذي لا يفيد؛ أي: لا يكون إلا مشتقًّا، الحال لا يكون جامدًا، الجامد هو الذي ليس بمشتق.

شروطه الآن:

- أن يكون من معرفة.

- ويكون هو: منكرًا وفضلة ووصفًا.

كـ«جئتُ ذاكرًا»؛ «جئت»: فعل وفاعل، و«ذاكرًا»: حال من الضمير في «جئت»؛ يعني: حال كوني ذاكرًا، هل تصح «ذاكرًا» في جواب كيف؛ تصح فتقول: كيف جئت؟: ذاكرًا.

وَكُلُّ تَمْيِيزٍ بِشَرْطٍ كَمُلَا ... كَـ«طِبْتُ نَفْسًا» وَكَـ«مَنٌّ عَسَلَا»

الشَّرح

التمييز: هو الاسم المنصوب المبين للذوات لا للصفات، ويكون على تقدير «مِنْ» دائمًا بشرط التمييز؛ مثل: «طِبْتُ نفسًا». كلمة «نفسًا»: تمييز؛ لأنها مبنية لذات الشيء الذي طاب، فـ«طبت نفسًا»؛ أي: طابت نفسي، فحُول من الفاعل إلى التمييز.

كذلك: «مَنٌّ عسلًا» تقول: «عندي مَنٌّ عسلًا» «عسلًا» تمييز.

وهكذا كل ما جاء مُبينًا للوزن أو الكيل أو المساحة أو العدد فهو تمييز.

تقول: «عندي مَنٌّ عسلًا» هذا مبين للوزن. «عندي صاعٌ تمرًا»: هذا مبين للكيل، و«اشتريت مترًا أرضًا»: هذا مساحة، و«عندي عشرون رجلًا»: هذا عدد.

وهو على تقدير «مِن». تقول: «عندي مَنٌّ عسلًا»؛ أي: من عسل، «عندي عشرون رجلًا»؛ أي: من الرجال، «عندي ذراعٌ ثوبًا»؛ أي: ذراع من الثياب، وهكذا.

كَذَاكَ مُسْتَثْنًى بِنَحْوِ «إِلَّا» بَدَا ... مِنْ نَحْوِ: «قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا وَاحِدًا»

الشَّرح

المستثنى بنحو «إلا» على هذا المثال الذي ذكره المؤلف: «قام القوم إلا واحدًا»، تجد أنه جملة مثبوتة غير مسبوقة بنفي وشبهه تجد أن ما قبل «إلا» تام؛ يعني: مستوفٍ أركان الجملة، «قام القوم» فعل وفاعل.

تجد أن المستثنى من جنس المستثنى منه، وعلى هذا يجب نصب ما بعد «إلا» إذا كان من كلام تام موجب، فإذا سبق «إلا» كلام تام موجب وجب نصب ما بعدها، «فهمت النحو إلا باب الاستثناء»، «أكلت

التمر إلَّا ثلاثًا»، فإن اختل شرط فإن النصب لا يجب، إن اختل الإيجاب وصار الكلام تامًّا غير موجب؛ يعني: منفيًّا أو شبهه؛ فإنه يجوز فيما بعد «إلَّا» وجهان:

الإتباع على البدلية أو النصب على الاستثناء.

إلا إذا كان ما بعد «إلَّا» من غير جنس ما قبلها وهو الاستثناء المنقطع؛ فيجب النصب، ولننظر: «ما قام الناس إلا زيدًا» صح، «ما قام الناس إلَّا زيدٌ» صح.

إذا كان منقطعًا تَعيَّن النصب؛ يعني: ما بعد «إلَّا» ليس من جنس ما قبلها مثل: «ما قام القوم إلا جملًا» صح، «ما قام القوم إلا جملٌ» خطأ؛ لأنه ما يمكن أن يُبدل غير العاقل من العاقل أو من جنسه.

إذا اختل الإيجاب -بمعنى: أن الكلام لم يستوف عمله- فيتعين أن يكون ما بعد «إلَّا» بحسب العوامل، ويُسمَّى هذا الاستثناء: استثناء مُفرَّغًا؛ لأن العمل فُرِّغ له؛ فتقول: «ما قام إلَّا زيدٌ»، «ما قام إلَّا زيدًا»، «ما قام إلَّا زيدٍ»؛ الصحيح: «ما قام إلَّا زيدٌ».

لو قلت: «ما قام زيدٌ» هل يجوز أن تقول: «ما قام زيدًا» لا يجوز، فإذن؛ «زيدٌ» مرفوع على أنه فاعل، «ما رأيت إلَّا عمرًا» صح؛ لأنه كما لو قلت: «ما رأيت عمرًا». لو قلت: «ما مررتُ إلَّا بزيدٍ» صح.

وما تُناديه كـ «يا كَنْزَ الغِنَى» وَ«يا رَحيمًا بالعِبَادِ مُحْسِنَا»

الشرح[1]

المُنَادَى؛ يعني: المدعوُّ. هذا في اللغة، وأمَّا في الاصطلاح: فهو المدعوُّ الذي اقترنَ بدعائه ياءُ النداء، أو إحدى أخواتها.

«ياءُ النداءِ» مثل: «يا رجلُ».

أو إحدى أخواتها؛ مثل: «أي رجلُ»، «أي» هنا؛ بمعنى: «يا».

وربما يُنادى بـ «الهمزة»، فيقال: «أرجلُ».

كقول الشاعر:

أَظَلُومُ إنَّ مُصَابَكُم رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظُلْمُ

(١) هذا الجزء مفقود من أشرطة الشرح، وقد قمنا باستكمال شرح المتن من شرح الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ «للآجرومية» بتصرف، ما عدا إعمال اسم الفاعل وإعمال اسم المصدر حيث إن هذين البابين لم يتعرض لهما ابن آجروم في متنه.

«أظلومُ»؛ يعني: يا ظلوم. إذن؛ «الهمزةُ»، و«الياءُ»، و«أي».

أنواع المنادى:

ذكر ابن آجروم أن المنادىٰ خمسة أنواع:

المُفْرَدُ العَلَمُ: هو ما عُيِّنَ به الشخص، كـ«زيدٍ»، و«بكرٍ»، و«خالدٍ»... وما أشبه ذلك، وليس هو الشخصُ؛ لأننا لو قلنا: هو الشخصُ صحَّ أن يتوجَّهَ بالنداءِ إلىٰ كلِّ ما له شخصٌ فيشمل حتىٰ الحجرَ. وهذا ليس بصحيحٍ.

النَّكِرَةُ المَقْصُودَةُ: مثل: «رجلٍ»؛ تعني رجلًا معينًا، تقول: «يا رجلُ». ومثل «شخص»؛ تعني شخصًا معينًا تقول: «يا شخصُ». هذه نكرةٌ مقصودةٌ، «يا قومُ» تريد قومًا معينين.

النَّكِرَةُ غَيْرُ المَقْصُودَةِ: أن ينادي بها الإنسان شخصًا نكرة لا يقصد بعينه، مثل أن يقول الأعمىٰ: «يا ولدًا دُلَّني»، أو «يا رجلًا دُلَّني»، أو «يا سامعًا قد ضعتُ» هذه نكرةٌ غير مقصودةٍ.

والفرق بينهما [1]: أنك إذا قلتَ: «يا رجلُ» كأنك تشيرُ بإصبعك إليه تقصده.

فإذا قلتَ: «يا رجلًا أغثني فإني عطشان» فهذه نكرةٌ غير مقصودةٍ.

المُضَافُ: مثل: «يا عبدَ اللهِ»، «يا غلامَ زيدٍ»، «يا عبدَ الرحمنِ».

الشبيه بِالمُضَافِ: وهو ما تعلق به شيء من تمام معناه، مثل أن تقول: «يا طالعًا جبلًا احملني معك»، وتقول: «يا طالبًا للعلمِ اجتهدْ» هذا أيضًا شبيهٌ بالمضافِ؛ لأنك ما قصدتَ واحدًا معينًا.

أحكام المنادى:

• أمَّا المُفْرَدُ العَلَمُ، والنَّكِرَةُ المَقْصُودَةُ: فَيُبْنَيَانِ عَلَىٰ الضَّمِّ مِنْ غَيرِ تَنْوِينٍ؛ أي: في محلِّ نصبٍ؛ لأنه يتكلَّم في منصوبات الأسماء، فيكون المعنىٰ أنه يُبنىٰ علىٰ الضمِّ، أو ما ينوب عن الضم في محلِّ نصبٍ.

فتقول: «يا زَيدُ»، ولا يصحُّ أن تقول: «يا زيدٌ»، ولا يصحُّ أن تقول: «يا زيدًا»، بل يجب أن تقول: «يا زيدُ».

وقوله: «يبنيان علىٰ الضم من غير تنوين» فيه قصور، وعبارة غيره: «يبنىٰ علىٰ ما يرفع به، إذا كان مثنىٰ فيبنىٰ علىٰ الألف، مثل: «يا زيدان»، وإن كان جمع مذكر سالمًا فيبنىٰ علىٰ «الواو» مثل: «يا زيدون».

والثَّلَاثَةُ البَاقِيَةُ مَنْصُوبَةٌ لَا غَيرُ؛ هي: النكرة غير المقصودة، والمضاف، والشبيه بالمضاف.

هذه الثلاثة تنصبُ بالفتحة أو ما نابَ عنها.

تقول: «يا أبا زيدٍ»؛ لأنه مضافٌ.

---

(١) أي: بين النكرة المقصودة وغير المقصودة.

تقول: «يا طالعًا جبلًا أصعِدني معكَ»؛ لأنه شبيهٌ بالمضاف.

لو قلتَ: «يا مسلمون اتقوا الله» تخاطبُ قومًا معينين تَعِظُهم. صحيحٌ؛ لأنه نكرةٌ مقصودةٌ.

«يا زَيدُ» هذا مفردٌ علمٌ، «يا رَجُلُ» نكرةٌ مقصودةٌ.

وانْصِبْ وَرَاعِ الشَّرْطَ مَفْعُولًا لَهُ ... كَقُمْتُ إِجْلَالًا وَتَعْظِيمًا لَهُ

الشَّرح

المَفْعُولِ لأَجْلِهِ: وهو من المنصوبات، ويسمَّىٰ «المفعولَ لَهُ» يعني: أنَّ النحويين بعضهم يقول: المفعول لأجله. وبعضهم يقول: المفعولُ له. والمعنىٰ واحدٌ وهُوَ: الاسْمُ المَنْصُوبُ الَّذِي يُذْكَرُ بَيانًا لِسَبَبِ وُقُوعِ الفِعْلِ، وعلامته: أن يقعَ جوابًا لكلمة «لِمَ».

مثل: «قَامَ زَيدٌ إِجْلالًا لِعَمْرٍو»، كلمة «إجلالًا» اسمٌ منصوبٌ مذكورٌ لبيان سبب الفعل. ما سبب قيام زيدٍ؟ إجلالًا لعمرٍو. لِمَ قامَ زيدٌ؟ إجلالًا لعمرٍو.

فائدة مهمة: المفعول لأجله لا يكون إلا مصدرًا، ولا يمكن أن يكون اسم فاعل، ولا اسم مفعول، لابد أن يكون مصدرًا.

كَذَاكَ بَعْدَ الوَاوِ مَفْعُولٌ مَعَهْ ... كَسِرْتُ وَالنِّيلَ وَشَخْصًا ذَا سَعَهْ

الشَّرح

قال ابن آجروم: هو المفعول الذي سببه المعية؛ يعني: المصاحبة.

وهو: الاسْمُ المَنْصُوبُ الَّذِي يذْكَرُ لِبَيانِ مَنْ فُعِلَ مَعَهُ الفِعْلُ، ويذكر بعد «واو» بمعنىٰ «مع».

إلا أن المنصوب يمنع فيما إذا كان العطف علىٰ مرفوع أو مجرور، مثال ذلك: «اسْتَوَىٰ المَاءُ وَالخَشَبَةَ»؛ أي: صار مساويًا لها.

وهنا لا يجوز أن تكون الواو عاطفةً؛ لأنك لو جعلتَ «الواو» عاطفةً صار هناك استواءان: استواءٌ للماء، واستواءٌ للخشبة، وهذا يُفسدُ المعنىٰ؛ لأن المعنىٰ أنَّ الماءَ حاذىٰ الخشبة وساواها.

وعلىٰ هذا يتعيَّن في هذا المثال أن تكون «الواو» واو المعية.

يقول العلماء في الكتب الموسعة: إن الأصل العطف إلا لسبب، وعلىٰ هذا فإذا قلنا: «جاءَ زيدٌ وعمرٌو» كان أفصح من قولنا: «جاء زيدٌ وعمرًا»؛ لأنه علىٰ الأصل.

أما إذا قلتَ: «قمتُ وزيدًا» فهنا المعيةُ أفصح؛ لأنه لا يعطفُ علىٰ الضمير المتصل إلا بعد الضميرِ المنفصلِ.

والقاعدة: «كلُّ حرفِ عطفٍ بالواو يجوزُ أن يجعلَ للمعيةِ إلا إذا كان الفعلُ لا يقَعُ إلا من اثنينِ، فيتعينُ العطفُ»، مثل: «تشاركَ زيدٌ وعمرٌو» هنا لا يمكن أن نقول: «وعمرًا».. لماذا؟ لأنَّ أصلَ «تشاركَ» لا يقع إلا من اثنين. فإذا قلتَ: «وعمرًا» صار ما وقعتْ إلا من واحدٍ.

«تقاتلَ زيدٌ وعمرًا».. لا يجوز.. لأنَّ «تقاتلَ» لا تكون إلا من اثنين.

الخلاصة:

إذا كان الفعل لا يقع إلا من واحد؛ فهي للمعية فقط.

إذا كان لا يقع إلا من اثنين؛ امتنعت المعية.

إذا كان يقع من الاثنين جميعًا جازَ الوجهان، والعطف.

«سِرْتُ والنيلَ»: يمتنع العطفُ؛ لأنَّ السيرَ من واحدٍ.

«استوىٰ الماءُ والخشبةَ»: يمتنع العطف؛ لأنك لو عطفتَ لكان يتساوىٰ الماءُ والخشبة، يقع الفعل منهما جميعًا، وليس كذلك.

«استوىٰ البُرُّ والشعيرُ» يجوز الوجهان، لكنَّ العطفَ أرجحُ إلا لسببٍ.

وَنَصْبُ مَفْعُولَيْ ظَنَنْتُ وَجَبَا ... وَنَحْوِهَا كَخِلْتُ زَيْدًا ذَاهِبَا

الشرح

وهذا مثل قول ابن آجروم: «ظنَّ وأخواتها»: تنصبُ المبتدأ والخبرَ جميعًا علىٰ أنهما مفعولان لها.

و«أخواتها» معناه: المشاركات لها في العمل. وهي: «حَسِبَ، وخَالَ، وزَعَمَ، ورَأَىٰ، وعَلِمَ، ووَجَدَ، واتَّخَذَ، وجَعَلَ، وسَمِعَ» عشرةٌ.

التاءُ لا يلزم أن تكون معنا، فهي ليست للأداةِ.

«ظَنَّ»: «ظَنَنْتُ زَيدًا منطلقًا»:

«ظَنَنْتُ»: «ظنَّ»: فعل ماضٍ مبني علىٰ السكون؛ لاتصاله بضمير الرفع المتحرِّك.

وهي تنصبُ مفعولين: الأول: المبتدأ، والثاني: الخبر، و«التاء»: ضميرٌ متصلٌ مبني علىٰ الضمِّ في محلِّ رفع فاعل.

«زيدًا»: مفعولها الأول منصوبٌ بها، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة في آخره.

«منطلقًا»: مفعولها الثاني منصوبٌ بها، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة في آخره.

«حَسِبَ»: «حَسِبْتُ عَمْرًا صادقًا فإذا هو كاذبٌ»:

«حسبتُ»: فعلٌ وفاعلٌ.

«حسبَ»: فعل ماضٍ مبني علىٰ السكون؛ لاتصاله بضمير الرفع المتحرِّك،وهو في محل رفع فاعل.

«عمرًا»: مفعولها الأول منصوبٌ بها، وعلامة نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخره.

«صادقًا»: مفعولها الثاني منصوبٌ بها، وعلامة نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخره.

«خِلْتُ»: بمعنىٰ: ظَنَنْتُ، وأصلها: «خال»، ومضارعها: «يخال».

تقول: «خِلْتُ التِّلْمِيذَ فَاهِمًا»؛ يعني: «ظَنَنْتُ التِّلْمِيذَ فَاهِمًا»:

«خالَ»: فعلُ ماضٍ مبني علىٰ السكون؛ لاتِّصاله بضمير الرفعِ المتحرِّك، وهو ينصب مفعولين؛ أولهما المبتدأ، والثاني الخبرُ.

و«التاء»: ضمير المتكلِّم مبني علىٰ الضمِّ في محلِّ رفع فاعل.

«التلميذَ»: مفعولها الأول منصوبٌ بها وعلامة نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ علىٰ آخره.

«فاهمًا»: مفعولها الثاني منصوبٌ بها، وعلامة نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ علىٰ آخره.

«زَعَمْتُ»: لها معانٍ، ولكنَّ الذي نريد: زعمتُ الذي بمعنىٰ: ظننتُ. فنقول: «زعمتُ زيدًا عَمْرًا».

«زعمَ»: فعلٌ ماضٍ مبني علىٰ السكون؛ لاتصاله بضمير الرَّفع المتحرك.

و«التاء»: ضميرٌ متصلٌ مبني علىٰ الضَّمِّ في محلِّ رفع فاعلٍ.

«زيدًا»: مفعولها الأول منصوبٌ بها، وعلامة نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ علىٰ آخره.

«عَمْرًا»: مفعولها الثاني منصوبٌ بها، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة علىٰ آخره.

«رأيتُ»: تكون بمعنىٰ: علمتُ. وتكون بمعنىٰ: ظَنَنْتُ. وتكون بمعنىٰ: أبْصَرتُ. وتكون بمعنىٰ: ضَرَبْتُ رِئَتَه. أربعة معانٍ:

إذا كانت بمعنىٰ: «علمتُ»، و«ظننتُ» فهي من أخوات «ظنَّ».

وإذا كانت بمعنى: «أبصَرتُ»؛ فإنها تنصبُ مفعولًا واحدًا فقط.

وإذا كانت بمعنى: «ضَرَبْتُ رِئَتَه»؛ فهي أيضًا تنصبُ مفعولًا واحدًا.

فلو قال لك قائلٌ: «هل رأيتَ زيدًا» وأنت شاهدته بعينيك: قلتَ: «واللهِ ما رأيتُه»؛ يعني: «ما ضَرَبتُ رِئَتَهُ» صدقْتَ أو لا؟.. صدقت.

هذا ينفعُك في التأويل. تحلف وأنت تنوي ما ضربْتُ رِئَتَه. فهذا ينفعك وتكون بارًّا بيمينك..

قال الشاعر:

رَأيــتُ اللهَ أكْبَــرَ كُــلِّ شَــيءٍ ... مُحَاوَلَــةً وَأكْثَــرَهُمْ جُنُــودَا

هذا «رأى» بمعنى: عَلِمَ.

وتقول: «عُدْتُ المريضَ فَرأيتُه مُعالجًا» بمعنى: ظَنَنْتُ.

وتقول: «رأيتُ زيدًا» بمعنى: أبصَرتُ.

وتقول: «رأيتُ زيدًا»؛ أي: ضربتُ رِئَتَه، لكنَّ هذا الأخيرَ بعيدٌ؛ يعني: لا يعرفُهُ إلا الذي أراده بنفسه، أمَّا المخاطب فإنه لا يطرأ على باله أنَّ «رأيته» بمعنى: ضَرَبتُهُ في رِئَتِه.

و«علِمْتُ»: تقول: «عَلِمتُ عَمْرًا شاخِصًا»:

«عَلِمَ»: فِعلٌ مبني على السكونِ؛ لاتِّصاله بضمير الرفع المتحرِّكِ، وهو ينصبُ مفعولين أولهما المبتدأ والثاني الخبر.

و«التاء»: ضميرُ المتكلم مبني على الضَّمِّ في محلِّ رفع فاعل.

و«عَمْرًا»: مفعولُها الأول منصوبٌ بِها، وعلامةُ نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخرِه.

و«شاخصًا»: مفعولها الثاني منصوب بها، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره.

«وَجَدْتُ»: قال الله تعالى: ﴿لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾[النساء: ٦٤].

«وجَدَ»: تأتي بمعنى: «وجدتُه على حالٍ معينةٍ»، وتأتي بمعنى: «لَقِيتُه»، وتأتي وجد بمعنى: «حزن».

فبمعنى: لَقِيتُه لا تَنصِبُ إلا مفعولًا واحدًا. أمَّا هذه التي في الآية فنصبتْ مفعولين؛ لأنها بمعنى: وجدته على حالٍ معينةٍ.

﴿لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾؛ أي: في حالٍ من الأحوالِ.

إذن؛ «وجَدَ» يمكن استعمالها في أمور ثلاثة:

تقول: «ضاعتْ بعيرُه فوجَدَ عليها»؛ يعني: حَزِن عليها، هذه تَنصِبُ مفعولًا واحدًا.

«ضاعتْ بَعيرُه فوجَدها»؛ يعني: لقيها، هذه تَنصِبُ مفعولًا واحدًا.

«ضَاعَتْ بَعيرُه فوجَدَ عليها غُبارًا» هذه تنصبُ مفعولين.

والذي يبين لنا أحدَ المعاني الثلاثة هو السِّياقُ.

«واتَّخَذْتُ»: قال الله تعالىٰ: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]

﴿وَٱتَّخَذَ﴾: تنصبُ مفعولين؛ الأول المبتدأ، والثاني الخبر، وهي فعل ماضٍ مبني علىٰ الفتح.

﴿ٱللَّهُ﴾: الاسم الكريم فاعلٌ مرفوعٌ بالضمة الظاهرة.

﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾: مفعولها الأول منصوبٌ بها، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

﴿خَلِيلًا﴾: مفعولها الثاني منصوبٌ بها، وعلامة نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخره.

«جَعَلْتُ»: «جَعَلْتُ الخَشَبَ بابًا»؛ يعني: صيرتُ الخشبَ بابًا.

«جعلَ»: فعلٌ ماضٍ مبني علىٰ السكون؛ لاتصاله بضمير الرفع المتحرِّك.

و«التاء»: ضمير المتكلم مبني علىٰ الضمِّ في محلِّ رفعٍ فاعلٌ.

«الخشبَ»: مفعولها الأول منصوبٌ بها، وعلامة نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخره.

«بابًا»: مفعولها الثاني منصوبٌ بها، وعلامة نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخره.

«سَمِعْتُ»: «سمعت الرجل يقول»، وهذا مرجوم والصواب أن «سمع» لا تنصب إلا مفعولًا واحدًا، وأن الجملة التي بعدها تكون موضع حال، «سَمِعْتُ النبي ﷺ يقولُ»، لكن هذه الأداةَ اختلفَ فيها النحويون؛ فبعضهم قال: إنَّها تنصبُ مفعولين، وبعضهم قال: لا تنصبُ مفعولين؛ لأن السمعَ حاسَّةٌ من الحواسِّ وما كان مدركةُ الحواسِّ؛ فإنه لا ينصبُ مفعولين.

انظر: «رأيتُ» إذا كانت بمعنىٰ: «علمتُ»، تَنصِبُ مفعولين.

وإذا كانت بمعنىٰ: «أبصَرتُ». لا تنصبُ إلا مفعولًا واحدًا.

ومَنْ يرىٰ أنَّها تَنْصِبُ مفعولين، مثل: «سَمِعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ»، فـ«رسولَ»: مفعولٌ أول. وجملة: «يقولُ» مفعولٌ ثانٍ؛ لأنَّ «رسولَ يقولُ» يصحُّ أن يجعلا مُبتدأ وخبرًا، فنقول: «رسُولَ الله ﷺ يقول»، والمبتدأ والخبرُ إذا دخلت عليهما أداةٌ ثم نصبته صارتْ عاملةً فيه.

وأنت تقول: «سمِعْتُ النبي ﷺ يقُولُ».

وتقولُ أحيانًا: «سَمِعْتُ النَّبي ﷺ قائلًا».

فنقول لهم: «سَمِعْتَ الرَّسُولَ ﷺ يقولُ» كقولك: «رأيتُ النَّبي ﷺ يُصَلِّي».

فهنا هل نقول: «النبيَّ» مفعولٌ أولُ، و«يصلِّي»: مفعولٌ ثانٍ؟ لا، نقول: «النَّبيَّ»: مفعولٌ به، و«يصلِّي»: منصوبٌ على الحال.

إذن؛ «سمعتُ النَّبي ﷺ يقولُ».

نقول: «النَّبيَّ»: مفعولٌ به، ونقولُ: في موضعِ نصبٍ على الحال.

إذن؛ «سمعت» اختلف النحويون فيها؛ يقول بعضهم: أنها من أخوات ظن، وقال آخرون: ليست من أخواتها؛ لأن الفصيلة مختلفة هذه من الضأن، وهذه من المعز.

على كل حال: قالوا: لا يمكن أن نجعل «سَمِعَ» تنصب مفعولين إلا إذا وافقتمونا، على أن «رَأَى» البصرية تنصب مفعولين؛ لأن الرؤية والسمع كلاهما أدوات حِسية فلا تنصب إلا مفعولًا واحدًا، تقول: «رأيت النبي ﷺ راكعًا».

ماذا تعرب «راكعًا»؟.. حال.

وَمَا أَتَى لِنَحْوِ «كَانَ» مِنْ خَبَرْ ... وَاسْمٍ لِنَحْوِ «أَنَّ» و«لا» كـ«لا وَزَرْ»

الشرح

«خبر كان»: كان وأخواتها: ترفع الاسم وتنصب الخبر؛ يعني: أنَّ المبتدأ يبقى مرفوعًا والخبر يكون منصوبًا.

مثالها: «كان زيدٌ قائمًا»:

«كانَ»: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ. لماذا ناقصٌ؟.. لأنها لا تكتفي بمرفوعها.

نقول: «كانَ زيدٌ» لابدَّ أن نتوقَّع شيئًا؛ فلهذا سُمِّيتْ ناقصةً.

«زيدٌ»: اسمها مرفوعٌ بها، وعلامة رفعه ضمةٌ ظاهرةٌ في آخره.

«قائمًا»: خبرها منصوبٌ بها، وعلامة نصبه فتحةٌ ظاهرةٌ في آخره.

قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[البقرة: ٢١٨].

﴿وَأَنَّهُ﴾: مبتدأ.

﴿غَفُورٌ﴾: خبرٌ.

وقال تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[النساء: ٩٦].

﴿اللَّهُ﴾: مرفوع ﴿غَفُورًا﴾: منصوب.

ما الذي جعله هكذا؟ نقول: دخول ﴿وَكَانَ﴾.

ولم يشر صاحب الدرة إلى أخوات «كان»، وقد ذكرها ابن آجروم:

وأخوات كان هي:

«أمْسَى»: معناه دخل في المساء: «أمْسَى الجوُّ حارًّا».

«أصْبَحَ»: «أصبحَ الجوُّ باردًا».

«أضْحَى»: «أضحتِ الشمسُ بازغةً».

«ظَلَّ»: بالظَّاء المشالة،في الحقيقة لها استعمالات كثيرة «ظل» التي بمعنىٰ «صار» ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: ٥٨].

مثاله: «ظلَّ زيدٌ واقفًا»، «ظلَّ المطرُ نازلًا»..صحيحٌ.

«ظلَّ المطرُ ينزلُ»..صحيحٌ؛ لأنَّ الخبرَ هنا في محلِّ نصبٍ.

«بَاتَ»: «باتَ الحارسُ نائمًا».

«صَارَ»: «صار» بمعنىٰ تحول من شيء إلىٰ شيء، ولعل منه قوله تعالىٰ: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٢٦٠]؛ لأن معناه ضُم هن إليك.

و «صارَ الطِّينُ إبريقًا» كما مثَّل به النَّحويونَ.

«لَيْسَ»: «ليسَ البرُّ أن تمنعَ إحسانَك عَنْ أبيكَ».

لكن يُوجدُ إشكالٌ في القرآن: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟﴾ [البقرة: ١٧٧]. وأنتم تقولون: إنَّ «ليس» ترفعُ المبتدأ وتنصبُ الخبرَ، وهنا «البرَّ» منصوبٌ.

يقول العلماء: إنَّه قد يقدَّمُ الخبرُ علىٰ الاسم.

قال الله تعالىٰ: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[الروم: ٤٧]؛ يعني: قد يقدم الخبر.

إذن؛ ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟﴾ هذا من تقديم الخبر؛ يعني: ليسَ توليتُكم وجوهَكُم قبلَ المشرقِ والمغربِ هو البرُّ.

«مَا زَالَ»: قال الله تعالىٰ: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾[هود: ١١٨].

﴿وَلَا يَزَالُونَ﴾: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ بثبوتِ النونِ. و«الواو»: اسمُ يزال.

لا تقول: الواوُ فاعلٌ؛ لأنَّ «يزالُ» هنا داخلةٌ علىٰ المبتدأ والخبرِ. فيكون المبتدأُ اسمًا لها.

﴿مُخْتَلِفِينَ﴾: خبرها منصوبٌ بها وعلامة نصبه الياءُ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنه جمع مذكَّرٍ سالمٌ، والنونُ عوضٌ عن التنوين في الاسم المفردِ.

«لا يزالُ المطرُ نازلًا»: «المطرُ»: اسمها. «نازلًا»: خبرها.

و«ما زال»؛ يعني: لابدَّ أن يكون فيها «ما»، أو ما يقوم مقامها من أدوات النفي.

«مَا انْفَكَّ»؛ يعني: لمْ يزلْ كذلك؛ يعني: لم يزلْ علىٰ هذا الحال، تقول: «ما انفَكَّ الرَّجلُ غاضبًا»؛ يعني: لم يزلْ غضبانَ.

«مَا فَتِئَ»؛ يعني: ما زالَ.

«مَا فَتِئَ نَادِمًا»؛ يعني: لمْ يزَلْ نَادِمًا.

«مَا بَرِحَ»: «مَا بَرِحَ زيدٌ صائمًا».

عندنا الآن أربعةُ أفعالٍ: «زالَ، وانفكَّ، وفَتِئَ، وبَرِحَ»، هذه الأربعة تُسمَّىٰ: «أفعالَ الاستمرارِ»؛ لأنك لو قلتَ: «ما انفَكَّ يفعل كذا» معناه: مستمرٌّ. ولا تعمل عمل «كانَ» إلا بشرط أن يقترن بها نفيٌ أو شبه نفيٍ.

مثلًا: «مَا زَالَ»:

«مَا»: نافيةٌ.

«زَالَ»: فعلٌ ماضٍ يعملُ عمل كان، يرفعُ المبتدأ وينصبُ الخبرَ.

لو حذفتَ «مَا» وأتيتَ بدلًا عنها بـ «لا» وقلتَ: «لا زالَ يفعَل كذَا»..صحيحٌ.

لو أنَّكَ حذَفتَ «لا»، وأتيتَ بـ «لَنْ» فقلتَ: «لنْ يزَالَ»..يصلُحُ.

لو حذَفت «لَنْ»، وأتيتَ بـ «لَمْ».. يصلُحُ؛ لأنها للنَّفي.

والنَّفي يكون: بما، أو لا، أو لن.

شبه النفي: هو النَّهي: مثل أن تقول: «لا تبرَحْ مجتهدًا»، أو «لا تزلْ مجتهدًا». قال تعالىٰ عن قومِ موسىٰ: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾ [طه: ٩١].

«مَا دَامَ»: يُشترط أن يتقدَّمها «مَا» المصدرية الظَّرفية، أمَّا «دامَ» وحدها فليست من أخوات «كان».

«لا أخرج من البيتِ ما دامَ المطرُ نازلًا».. «ما» تُسمَّىٰ: المصدرية الظَّرفية؛ لأنها تحوِّل الفعل إلىٰ مصدرٍ مسبوقٍ بمدةٍ، والمدةُ: ظرفٌ.

فنقول مثلًا: «لا أخرجُ من البيتِ مَا دامَ المطرُ نازلًا»؛ أي: مُدَّةَ نُزولِ المطرِ.

قال الله تعالىٰ: ﴿وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١]؛ يعني: مدَّة دوامي حيًّا.

هذه الأدوات الثلاثَ عشرةَ منها ما يعمل بلا شرطٍ، ومنها ما يعمل بشرطٍ:

الذي يعمل بشرطٍ:

«ظَلَّ»: يشترطُ أن تكون بمعنىٰ: صَارَ.

«فَتِئَ، زَالَ، بَرِحَ، انفَكَّ»: يشترطُ أن يسبقها نفي أو شبهُهُ.

«دَامَ»: يشترطُ أن تسبقها «مَا» المصدرية الظَّرفيةُ.

«كانَ» اجعلها مضارعًا: «يكون». اجعلها أمرًا: «كن».

«اسم إن»:

إنَّ وأخواتها ستُّ أدواتٍ فقط، وكلُّها حروفٌ، وهي تنصبُ المبتدأ وترفعُ الخبرَ، عكس كان وأخواتها.

إذن: الفرقُ: إنَّ وأخواتها حروفٌ، وكان وأخواتها أفعالٌ.

إن وأخواتها تنصبُ المبتدأ وترفع الخبرَ، وكان وأخواتها ترفعُ المبتدأ وتنصبُ الخبرَ. فهما متضادَّانِ في العمل.

وقال ابن آجرُّوم: وهي: «إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ، وكأنَّ، ولَيتَ، ولَعَلَّ».

«إنَّ، وأنَّ»: كل واحدة تفيد التوكيد، لكنَّ الفرق بينهما: أنَّ «إنَّ» بالكسرِ، و«أنَّ» بالفتح. ولكلٍّ منهما موضعٌ، فـ«أنَّ» لها موضعٌ، و«إنَّ» لها موضعٌ.

«لَكِنَّ»: وتقول: «قامَ عمرٌو لكنَّ زيدًا قاعدٌ» فتنصبُ المبتدأ وترفع الخبرَ.

«كَأَنَّ»: «كأنَّ زيدًا بحرٌ»؛ يعني: في الكَرمِ.

«لَيتَ»: «ليتَ الطَّالِبَ فَاهِمٌ» وهذا تمنٍّ.

«لَعَلَّ»: «لعلَّ المطرَ ينزِلُ» هذا ترجٍّ.

وتقول: «لعلَّ زيدًا هالكٌ» لا ترجو أن يكون هالكًا لكن تتوقَّعُ أن يهلك.

«لعلَّ الثمرَ يفسُدُ من شدَّة الحرِّ» فهنا هل ترجو أن يَفسُدَ الثَّمرُ؟.. لا، ولكن تتوقَّعُ.

والفرق بين «ليت» و«لعل»: أن التمنِّي بـ«ليت» طلب ما فيه عسرٌ أو متعذِّرٌ، أمَّا الرجاءُ بـ«لعل» فإنه طلبُ ما يسهل حصوله؛ يعني: طلبُ شيءٍ يمكن حصوله بسهولةٍ.

لا النافية للجنس:

لا النافيةُ للجنس يقول ابن آجروم: «اعْلَمْ أنَّ «لا» تَنْصِبُ النَّكِرَاتِ بِغَيرِ تَنْوِينٍ». فعملُ «لا النافيةِ للجنسِ» النصبُ، كعمل «إنَّ» تمامًا، و«إنَّ» تنصبُ الاسمَ وترفع الخبرَ هذا عمل لا النافية للجنس، لكن يقول: «النَّكِرَاتِ» فلا تنصب المعارف.

فلا النافية للجنس تنصب بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون معمولاها نكرتين، فلا تعمل في المعارف.

الثاني: أن تباشر النكرة.

الثالث: ألا تتكرر.

أما عملها فهو النصبُ بغير تنوينٍ.

قولنا: «لا إله إلا الله» مِنْ هذا الباب:

«لا»: نافيةٌ للجنس.

«إله»: اسمها. «إله»: نكرةٌ، مباشرٌ لها، غير منوَّنٍ.

«لا كتابَ مفتوحٌ».. صحيحٌ.. «لا جبانَ محمودٌ».. صحيحٌ.

«لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ» نقول:

«لا»: نافيةٌ للجنس.

«رجلَ»: اسمها مبني على الفتح في محلِّ نصبٍ. لا نقول: منصوبٌ بها. نقول: مبني على الفتح في محلِّ نصبٍ.

«في الدارِ»: جارٌّ ومجرورٌ متعلقٌ بمحذوفٍ خبرها.

لو قلتَ: «لا رجلَ قائمٌ»:

«لا»: نافيةٌ للجنس.

«رجلَ»: اسمها مبني على الفتح في محلِّ نصبٍ.

«قائمٌ»: خبرها مرفوعٌ بها، وعلامة رفعه الضمةُ الظاهرةُ في آخره.

لو قلتَ: «لا الرجلَ قائمٌ».. لا يصلح؛ لأن اسمها معرفة.

لو قلتَ: «لا رجلَ القائمُ».. خطأٌ، لأنَّ الخبرَ معرفةٌ.

ولهذا لا نُعْرِبُ «الله» في قولنا: «لا إله إلا الله» خبرُ «لا».

لماذا؟.. لأنه معرفةٌ.

لكن لو قلتَ: «لا رجلَ إلا قائمٌ».. أعربنا «قائمٌ»: خبرها.

فإذا قال قائلٌ: أين الخبرُ؟ فأقول: الخبرُ محذوفٌ تقديره: «لا إله حق إلا الله».

و«الله»: بدلٌ من «حقٌّ»؛ لأنَّ الكلامَ تامٌّ منفي فـ«الله» بدلٌ من «حقٌّ».

باب: إعمال اسم الفاعل

وَمَا بِوَزْنِ ضَارِبٍ وَمُكْرِمِ ... يَعْمَلُ مِثْلَ فِعْلِهِ وَالْتَزِمِ
تَنْوِينَهُ مُعْتَمِدًا أَوْ مَعَ أَلْ ... نَحْوُ الْمُنِيبُ رَافِعٌ كَفَّ الأَمَلْ

الشرح[1]

اسم الفاعل: اسم مشتق من مصدر الفعل المبني للمعلوم للدلالة على من وقع منه الفعل أو قام به على قصد التجدد والحدوث، ويكون من الثلاثي على وزن: فاعل؛ نحو: كاتب، وكامل، ومن غير الثلاثي على وزن مضارعه بإبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وكسر ما قبل آخره؛ نحو: مُحسِن، ومُتعلِّم.

وهو يعمل فعله المتعدي واللازم، سواء كان محلى بـ «أل»، أو مضافًا، أو مجردًا من «أل» والإضافة، فإن كان فيه «أل» عَمِل بلا شرط، وإن لم يكن كذلك لزم أن يدل على الحال أو الاستقبال، وأن يعتمد على نفي أو استفهام، أو موصوف، أو مبتدأ؛ نحو: أنت العارف قدر الإنصاف، وما مريدٌ صديقُك ضَرَرَك، وهل طالبٌ أخوك شيئًا؟ والحق قاطعٌ سيفُه الباطلَ، وما مطيعٌ الجاهلُ نصحَ الطبيبِ، والكاتمُ سرَّ إخوانه محبوبٌ، وتمتنع إضافة اسم الفاعل إلى فاعله.

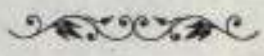

(١) «القواعد الأساسية للغة العربية»: للهاشمي، المبحث الخامس: «اسم الفاعل وعمله» (ص ٢١٨) بتصرف.

باب: إعمال المصدر

وَمَصْدَرٌ كَفِعْلِهِ قَدْ عَمِلا ... نَابَ مُضَافًا وَبِتَنْوِينٍ كَلا

عَنْكَ شَخْصًا نَاهَزَ بِنَافِعِ ... وَدُمْ لِنُصْحٍ مِنْكَ كُلَّ سَامِعِ

الشَّرْح(١)

ويعمل المصدر عمل فعله تعديًا ولزومًا، سواء كان محلىً بـ «أل»، أو مضافًا، أو مجردًا منهما؛ نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢٥١].

وهو «حَسَنُ التربية أبناءَه»، و«تركًا الإهمال».

وإضافته إلىٰ فاعله أكثر من إضافته إلىٰ مفعوله؛ نحو: «شكرُك المنعِمَ واجبٌ»، و«خدمتُك وطنَك فخرٌ لك».

وشرط عمله: إما نيابته عن فعله، نحو: «سعيًا في الخير»؛ فـ«سعيًا»: ناب عن فعل الأمر وهو: «اسعَ»، وإما صحة تقديره بأن والفعل الماضي أو المستقبل، أو بما والفعل الحالي، بحيث يصح أن يحل محله الفعل المقترن بـ «أن»، أو «ما» المصدريتين؛ نحو: تعجبني مصاحبتُك الأدباءَ.

(١) «القواعد الأساسية في اللغة العربية» للهاشمي، المبحث الثاني: «المصدر الميمي وعمل المصدر»، (ص ٢١٤-٢١٥) بتصرف.

باب: الجر

والجَرُّ بالحَرْفِ بِـ «منْ» «لامٍ» «عَلَىٰ» «رُبَّ» وَ«فِي» «بـاءٌ» وَ«عَنْ» «كـافٍ»
«مُنْذُ» وَ«مُذْ» «حَتَّىٰ» كذاَ «وَاوٌ» وَ«تَا» فِي قَسَمٍ كـامْنُنْ بِعِتْـقٍ لِلْفَتَـىٰ
أَوْ بِإِضَـافَةٍ بِمَعْنَـىٰ «الـلَّامِ» أَوْ «مِنْ» كـ «لُبْسِي ثَوْبُ جَزِّ الشَّامِ»
أَوْ فِـي كَمَكْـرِ اللَّيْـلِ ....

الشرح

باب مخفوضات الأسماء؛ يعني: ما يخفضُ من الأسماءِ؛ لأنَّ الأسماءَ إما أن تكون مرفوعةً، أو منصوبةً، أو مخفوضةً.

أقسام المخفوضات:

مَخْفُوضٌ بِالحَرْفِ: يعني أنه اسمٌ دخل عليه حرفٌ من حروف الخفضِ، فيكون مخفوضًا ولابد.

وهناك مخْفُوضٌ بِالإِضَافَةِ: يعني اسمًا أُضيف إليه؛ لأنَّه هو المضاف، فالمضافُ إليه دائمًا مخفوضٌ.

وهناك المخفوض بالتبعية: وهي أربعة أشياء: النعتُ، والعطفُ، والتوكيدُ، والبدل. فنعتُ المخفوضِ مخفوضٌ بالتبعية، وبدل المخفوض مخفوض بالتبعية.

مثال المخفوض بالحرفِ أن تقول: «مررتُ بزيدٍ».

ولكن لاحظوا أنَّ علامات الخفضِ تختلف، ليست علامةُ الخفضِ الكسرةُ دائمًا، علامة الخفض إما الكسرةُ، أو ما ناب عنها -ينوب عنها: الفتحة، والياء-. الياءُ: في المثنَّى، وجمع المذكرِ السالمِ، والأسماءِ الخمسةِ. والفتحةُ: في الاسم الذي لا ينصرفُ.

إذا جررنا الاسم الذي لا ينصرفُ بالفتحة فهو مخفوضٌ، لكن نقول: مخفوضٌ بالفتحة نيابةً عن الكسرة.

المخفوض بالإضافة: هو المضاف إليه؛ يعني: الجزء الثاني من المركب تركيبًا إضافيًّا.

مثاله: «غلامُ زيدٍ» أيهما؟

«زيدٍ» مخفوض بالإضافة.

تقول مثلًا: «هذا غلامُ زيدٍ»، ولا تقل: «هذا غلامُ زيدٌ» أو «زيدًا» يجب أن يكون مخفوضًا.

وتقول: «ارتفعَ عَلَمُ المسلمينَ»:

«علمُ»: مضافٌ.

«المسلمينَ»: مضافٌ إليه مجرورٌ بالياءِ نيابةً عن الكسرة؛ لأنه جمع مذكر سالم.

وتقول: «هذا بيتُ أبيكَ»:

«بيتُ»: مضافٌ.

«أبيكَ»: أبي: مضافٌ إليه مجرورٌ بالإضافة، وعلامة جرِّه الياءُ نيابةً عن الكسرة. هذا المخفوض بالإضافة.

المخفوض بالتبعية: تقول: «مررتُ بزيدٍ الفاضلِ»؛ لأنه نعتٌ، وتقول: «مررتُ بزيدٍ وعمرٍو»: «عمرٍو» معطوف.

تقول: «نظرتُ إلىٰ البيتِ كلِّه»: «كلِّه» توكيد للمخفوض.

والمخفوض بالحروف كما يأتي:

ما يخفض بـ «مِنْ» مثاله: «أخذتُ مِنْ زيدٍ»، ومعنىٰ «مِنْ» الابتداء.

مثال: «إلىٰ»: «ذهبتُ إلىٰ المسجدِ»، ومعناها: الغاية.

مثال: «عَنْ»: «ذهبتُ عنهُ»، ومعناها: المجاوزة.

مثال: «عَلَىٰ»: «وضعتُ الشريطَ علىٰ الطاولةِ»: الاستعلاء.

مثال: «رُبَّ»: «رُبَّ حاضرٍ غائبٌ» تفيد: التقليل أو التكثير علىٰ حسب السياق.

مثال: «الباءُ»: «مررتُ بزيدٍ»: التعدية.

مثال: «الكافُ»: يقول الشاعر:

أنـا كالمـاءِ إنْ رَضِـيتُ صَـفَاءً ... وإذَا غَـضِبْتُ كُنـتُ لهيبًـا

الشاهد قوله: «كالماءِ» تفيد: التشبيه.

«اللامُ»: «هذا الكتابُ لمحمدٍ» تفيد: الملكية.

حروف القسم وهي:

«الوَاو»: مثاله: «واللهِ إن هذه الأوراقَ لكَ».

مثال: «البَاء»: «أحلفُ باللهِ».

مثال: «التَّاء»: «تاللهِ لقدْ رأيتُهُ».

«واوُ رُبَّ»: هي التي تأتي بمعنىٰ «رُبَّ» كقول امرئِ القيسِ:

وَلَيلٍ كَمَوجِ البَحرِ أَرخَىٰ سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنواعِ الهُمُومِ لِيَبتَلِي

الشاهد قوله: «وليلٍ»؛ لأنَّ معنىٰ «وليلٍ»: ورُبَّ ليلٍ. فـ«واوُ رُبَّ» هي التي تأتي بمعنىٰ «رُبَّ».

«مُذْ» تقول: «ما رأيته مُذْ أمسِ» إذا كان ما بعدها اسمٌ تكون حرف جرٍّ، وإذا كان ما بعدها فعلٌ لا تكون حرفَ جرٍّ.

و«مُنْذُ»:

تقول: «نزلَ المطرُ مُنْذُ الصباحِ الباكرِ»:

«مُنْذُ»: حرفُ جرٍّ.

«الصباحِ»: اسمٌ مجرورٌ بـ«مُنْذُ»، وعلامة جرِّه كسرة ظاهرة في آخره.

إذن؛ خمسةَ عشرَ حرفًا.

وأما المخفوض بالإضافة:

تقول: «كتابُ زيدٍ»، «ضيفُ زيدٍ» وهو في اللغة كثيرٌ. هذا المجرور بالإضافة.

الإضافة تكون علىٰ تقدير «اللامِ»، وتكون علىٰ تقدير «مِنْ»، والضابطُ: إذا كان الثاني جنسًا للأولِ فهو علىٰ تقدير «مِنْ».

بَقِي شيءٌ واحدٌ، وهي أن تكونَ علىٰ تقدير «في» كقوله تعالىٰ: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣]

﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾ هذا علىٰ تقدير «في»؛ يعني: مكرٌ في الليل.

وضابطه: أن يكون المضافُ إليه ظرفًا للمضاف، فحينئذٍ تكون علىٰ تقدير «في».

فالإضافة إذن؛ تكون علىٰ تقدير: «من، وفي، واللام».

تكون علىٰ تقدير «مِنْ»، إذا كان المضافُ إليه جنسًا للمضافِ.

تكون علىٰ تقدير «في»، إذا كان ظرفًا له.

وعلىٰ تقدير «اللامِ» فيما عدا ذلك كلِّه.

إذا قلت: «ثوبُ خزٍّ»: «الخزُّ»: نوعٌ من الحرير. تكون علىٰ تقدير «مِنْ»؛ لأنَّ الثاني جنسٌ للأول.

«بابُ ساجٍ» علىٰ تقدير «مِنْ»؛ لأنَّ المعنىٰ: بابٌ من ساجٍ.

«خاتمُ حديدٍ» علىٰ تقدير «مِنْ»؛ يعني: خاتمًا من حديدٍ.

«ساعةُ ذهبٍ» علىٰ تقدير «مِنْ».

علىٰ تقدير «في» قال الله تعالىٰ: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾.

﴿ٱلَّيْلِ﴾: ظرف المكر.

«هذا صناعةُ الليلِ» علىٰ تقدير «في» يعني: أنه مصنوعٌ في الليلِ.

أمّا الإعرابُ فهو واضحٌ:

الجزءُ الأولُ: علىٰ حسب العوامل.

والجزءُ الثاني: مضافٌ إليه مخفوضٌ.

فتقول مثلًا: «هذا عبدُ الله»، «رأيتُ عبدَ الله»، وتقول: «مررتُ بعبدِ الله».

أما لفظ الجلالة فهو مجرورٌ دائمًا، فالمضافُ إليه مجرورٌ دائمًا، والمضافُ بحسبِ العواملِ.

خاتمة الناظم

..... وَالخِتَامُ	لِلدُّرَّةِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
عَلَىٰ المُصَفَّىٰ مِنْ خِيَارِ العَرَبِ	«مُحَمَّدٍ» المُخَصَّصِ المُقَرَّبِ
وَالآلِ وَالصَّحْبِ المَيَامِينِ الحِجَا	أَبْيَاتُهَا قَافُ القَبُولِ المُرْتَجَىٰ

الشرح

إلىٰ هنا تنتهي تلك الدرة الكريمة، ونسأل الله أن يتقبل منا هذا العمل، وأن يعفو عما فيه من تقصيرٍ و زلل.

والحمد لله .. والصلاة والسلام علىٰ أشرف خلق الله، سيدنا محمد النبي الأمي، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين، والتابعين بإحسانٍ إلىٰ يوم الدين.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٥
مقدمة عن الآجرومية	١٩
ترجمة الإمام ابن آجروم رحمه الله «مؤلف الآجرومية»	٢٨
ترجمة العلامة ابن هشام رحمه الله مؤلف «مغني اللبيب»	٣٠
ترجمة العلامة الحطاب رحمه الله صاحب «متممة الآجرومية»	٣٢
ترجمة العلامة سعيد بن سعد الحضرمي رحمه الله مؤلف «نظم الدرة اليتيمة»	٣٣
ترجمة الشيخ فيصل بن عبد العزيز آل مبارك رحمه الله	٣٦
ترجمة العلامة عبد الرحمن بن محمد بن قاسم رحمه الله	٤٣
ترجمة العلامة محمد بن صالح العثيمين رحمه الله	٤٧
ترجمة العلامة عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين رحمه الله	٥٢
عملنا في الكتاب	٦٣
مقدمة الناظم	٦٧
باب: حد الكلام والكلمة وأقسامها	٦٧
باب: أقسام الإعراب	٦٧
باب: إعراب المفرد وجمع التكسير	٦٨
باب: الأسماء الخمسة	٦٨
باب: المثنى	٦٨
باب: جمع المذكر السالم	٦٩
باب: جمع المؤنث السالم	٦٩
باب: الأفعال الخمسة	٦٩
باب: قسمة الأفعال	٦٩
باب: النواصب	٧٠
باب: الجوازم	٧٠
باب: النكرة والمعرفة	٧١
باب: المرفوعات من الأسماء	٧١
باب: المنصوبات من الأسماء	٧١
باب: إعمال اسم الفاعل	٧٢
باب: إعمال المصدر	٧٢
باب: الجر	٧٢

باب: حد الكلام والكلمة وأقسامها ٧٣
علامات الاسم ٧٥
علامة الفعل والحرف ٧٦
باب: أقسام الإعراب ٧٨
إعراب الاسم الصحيح والمعتل ٧٩
علة بناء الاسم ٨٣
حكم الفعل المعتل والصحيح ٨٤
باب: إعراب المفرد وجمع التكسير وما لا ينصرف ٨٦
باب: الأسماء الخمسة ٩٢
باب: المثنى ٩٥
باب: جمع المذكر السالم ٩٨
فصل: الملحق بجمع المذكر السالم ١٠٠
باب: جمع المؤنث السالم ١٠٢
باب: الأفعال الخمسة ١٠٦
باب: قسمة الأفعال ١٠٧
حكم بناء الفعل المضارع ١٠٩
إعراب الفعل المضارع ١١٢
باب: النواصب ١١٤
أولا: مواضع إضمار «أن» جوازًا ١١٩
ثانيًا: مواضع إضمار «أن» وجوبًا ١٢١
حكم جواب الطلب إذا سقطت «الفاء» منه ١٢٧
باب: الجوازم ١٢٨
أولا: ما يجزم فعلا واحدًا ١٢٨
ثانيًا: ما يجزم فعلين ١٣١
باب: النكرة والمعرفة ١٣٥
باب: المرفوعات من الأسماء ١٤٣
باب: المنصوبات من الأسماء ١٥٣
باب: إعمال اسم الفاعل ١٦٩
باب: إعمال المصدر ١٧٠
باب: الجر ١٧١
خاتمة الناظم ١٧٤
الفهرس ١٧٥